جامعة مولود معمري –تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سيادة الدولـــة ما بين القانون والواقـع

– أوكرانيا نموذجا –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إقليمية

اعداد الطالب:

افتيسان عبد السلام

اشراف الأستاذ:

حدرباش لوهاب

لجنة المناقشة

- **د ححاد ياسمين ..... رئيسا**
- **د حدرباش لوهاب ..... مشرفا ومقررا**
- **د سايل سعيد ..... ممتحنا**

السنة الجامعية :2024/2023

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أتقدم بالشكر الجزيل الى:

أستاذي الفاضل حدرباش لوهاب، لقبوله للإشراف على هذا البحث، ودعمه وتشجيعه لي خلال المسار الدراسي الجامعي، وكذا تقديمه النصائح والتوجيهات بخصوص موضوع البحث.

كما أشكر لجنة المناقشة الموقرة، وجميع أساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية، وكل من كان له الفضل في مساعدتي من قريب أو بعيد في اعداد هذا البحث.

وشكرا.

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

-والدي العزيزين أطال الله من عمرهما.

-والى زوجتي الغالية، والى أبنائي فلذات كبدي: محمد -سارة- أيمن.

- دون أن أنسى أساتذتي الكرام دون استثناء، وبالخصوص الأستاذ: حدرباش لوهاب الذي لم يبخل علي بتقديمه الدعم طيلة المسار الدراسي.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: إطار مفاهيمي (الدولة والسيادة)

تمهيد الفصل

المبحث الأول: مفهوم الدولة

المطلب الأول: المضمون اللغوي لمصطلح الدولة

المطلب الثاني: المفهوم الاصطلاحي للدولة

المطلب الثالث: أركان الدولة

المطلب الرابع: نشأة وتطور الدولة، وأنواعها

المبحث الثاني: السيادة

المطلب الأول: مفهوم السيادة ونشأته وتطوره

المطلب الثاني: أنواع السيادة

المطلب الثالث: مظاهر السيادة وخصائصها

المطلب الرابع: تحديات السيادة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية

تمهيد الفصل

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الروسية الأوكرانية

المطلب الأول: التقارب الثقافي والتاريخي بين روسيا وأوكرانيا

المطلب الثاني: انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال أوكرانيا

المطلب الثالث: أسباب الحرب بين روسيا وأوكرانيا

المبحث الثاني: سيادة أوكرانيا ما بين القانون والواقع

المطلب الأول: العوامل الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: العوامل الجيوسياسية

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والتنافسية

الطلب الرابع: سيادة أوكرانيا وفقا للقانون الدولي وتداعيات ونتائج الحرب عليها

خلاصة الفصل

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدمة:

تعرف العلاقات الدولية في مسارها منذ القدم عملية تناوب بين حالتي السلم والحرب. ولكلتا الحالتين مسببات تستدعي حضور حالة من دون الأخرى. فان كانت هناك دوافع للسلم ومتغيرات غالبة عن تلك التي ترمي الى الحرب تحقق السلم والعكس صحيح. ولقد اخذت العلاقات الدولية منحى تطوري خاصة بعد مؤتمر واستفاليا 1648م الذي أسس للدولة الحديثة ذات السيادة، والتي جاء القانون الدولي ليضع لها سندا قانونيا في المادة 02 من ميثاق الأمم المتحدة. هذه المادة اولت أهمية لسيادة الدول من حيث أنها سيدة لقراراتها والراعي الوحيد لمصالحها، الا أنه في بعض الأحيان ينتج عن تضارب مصالح الدول أزمات منها ما يتم حله بالطرق الديبلوماسية والسلمية ومنها ما يزيد تأزما ليصل الى اعلى درجات التصعيد وبذلك تدخل الدول في صراع شديد قد يصل في ذروته الى مرحلة الحرب، وتتعرض سيادة الدولة للانتهاك من طرف الدول الأخرى، مثلما هو الحال في الحرب الأوكرانية الروسية.

تعكف هذه الدراسة الى توضيح ما يجري في الساحة الدولية من صراع بين روسيا والغرب حول انضمام أوكرانيا الى حلف الناتو وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، ومحاولة فهم حدود سيادة الدولة، بمعنى ان كانت سيادتها مطلقة أم محدودة، من خلال دراسة رغبة دولة أوكرانيا في الانضمام إلى حلف الناتو وما انجر عن ذلك من ردود أفعال روسيا الاتحادية من جهة والقوى الغربية من جهة أخرى.

1-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في التنويه الى مدى تأثر سيادة الدول بالواقع، أي بالبيئة الإقليمية والدولية، اذ أن تضارب المصالح فيما بينها يخلق جو من التوتر الذي يسمى بالمعضلة الأمنية، وهذا يدفع بالدول الى العمل على تعظيم قوتها الصلبة والناعمة والذكية قصد تحقيق أهدافها الاستراتيجية من جهة، وحماية وجودها أو سيادتها من جهة أخرى، ولذا يمكن تلخيص أهمية الموضوع في:

أ-الأهمية العلمية:

-اثراء رصيد المكتبة الجامعية حول موضوع الحرب الروسية الأوكرانية ومحل السيادة بين الواقع والقانون الدولي، حيث يوجد نقص في المراجع المهتمة بالموضوع.

-محاولة تتبع مجريات الأحداث في الحرب الروسية الأوكرانية وأسباب الحرب.

-محاولة تقديم تفسير عن السلوك العدائي للدول العظمى وفق نظريات العلاقات الدولية.

-محاولة ابراز مدى تمكن القانون الدولي على الحفاظ السلم ومنه الحفاظ على سيادة الدول من خلال النموذج الأوكراني.

-محاولة فهم الأداء الاستراتيجي لكل من روسيا والغرب بقيادة أمريكا في المنطقة الأورو أسيوية.

ب-الأهمية العملية:

-ابراز طبيعة التحولات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة الأورو-أسيوية وفهم مدى تأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الروسية.

-ابراز الاستراتيجية الأمنية للدول العظمى في الصراع على النفوذ في المنطقة الأورو أسيوية.

-فهم أسباب الصراع بين الغرب وروسيا ومن ثم فهم أسباب الحرب الروسية الأوكرانية.

-تقييم خسائر الحرب الروسية الأوكرانية.

-دراسة مرتكزات العقيدة الروسية

-ابراز مدى تحقيق القانون الدولي للسلم والحفاظ على سيادة الدول.

2-أسباب اختيار الموضوع: كان اختياري لهذا الموضوع لسببين وهما: أسباب موضوعية، وأسباب ذاتية.

أ) الأسباب الموضوعية:

يعتبر الموضوع حديث ويرتبط بالواقع الدولي، اذ شهدت عدة دول انتهاكا لسيادتها من طرف نظيرتها، بسبب تضارب المصالح. وتعتبر أوكرانيا من بين هذه الدول على غرار ليبيا والعراق وسوريا وغيرها من بلدان العالم. ولذا تعين علينا ابراز مكانة سيادة الدول ما بين القانون والواقع.

ب) الأسباب الذاتية:

رغبة في محاولة تقديم مساهمة ولو بسيطة في تفسير المستجدات الطارئة في العلاقات الدولية بين روسيا واوكرانيا، ومحاولة تحديد موقف القانون الدولي في هذا الصراع ومكانة السيادة في مثل هذه الازمات. فكبح رغبة الدول في تحقيق مصالحها هو نوع من تقييد السيادة أي سيادة محدودة. وهذه السيادة المحدودة لا تمس الا الدول الضعيفة في حين أن الدول القوية لا يمكن ارضاخها لرغبات غيرها وبذلك تعتبر ذات سيادة كاملة.

3-الإشكالية:

لا تزال سمة الحرب متلازمة في النظام الدولي اذ أنه هناك عدة دول خاضتها، وهذا ما جعل من سيادة بعض الدول عرضة للمساس من طرف البعض الآخر، وعليه تحاول الدراسة معرفة

طبيعة سيادة كل من الدول المؤثرة والمتأثرة، والأسباب الكامنة وراء عمليتي التأثير والتأثر. وسنحاول ابراز تلك العلاقة من خلال دراسة أسباب الحرب الروسية الأوكرانية التي اشتعلت نيرانها نهاية شهر فيفري من عام 2022. وعليه تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل التالي: هل تتمتع الدولة بالسيادة في الواقع بنفس الحجم الذي نصت عليه النصوص والمواثيق الدولية، أم شتان بين النظري والواقع؟

ويتفرع على التساؤل السابق التساؤلات التالية:

- هل الدولة مطلقة السيادة؟
- هل السيادة مرهونة بقوة الدولة؟
- هل بإمكان القانون الدولي حماية سيادة الدول؟

4-الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات السابقة تبنت الدراسة الفرضيات التالية:

-**الفرضية الرئيسية:** كلما كانت الدولة قوية كلما ازدادت سيادتها حصانة.

-**الفرضيات الثانوية:**

- هناك علاقة طردية بين حجم قوة الدولة وطبيعة سيادتها.
- السيادة محدودة بالنسبة للدول الضعيفة
- القانون لا يحمي سيادة الدولة من أمر الواقع
- كثيرا ما كان العامل الجيوبوليتيكي وراء تعرض الدول المتوسطة والضعيفة للتدخلات الخارجية.

5-حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الجوانب التالية:

أ – **النطاق المكاني:** تعد دولة أوكرانيا مركز الدراسة باعتبارها موضوع الحالة التي سيتم اسقاط الجانب النظري عليها.

ب–**النطاق الزماني:** نتقيد في دراستنا هذه بمرحلة توجه أوكرانيا للانضمام الى حلف الناتو وصولا للاعتداء عليها من قبل روسيا 24 فيفري 2022 الى وقتنا هذا 2024.

6–الدراسات السابقة:

1– كتاب بعنوان **'الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا 2022' للدكتور محمود محمد علي** أستاذ الفلسفة بجامعة أسيوط عرض فيه أهمية أوكرانيا التي جعلت منها محل الصراع بين روسيا والغرب، بحيث يسعى الغرب الى الهيمنة العالمية وتسعى روسيا الى الحد من توسع الغرب عبر الحدود القديمة للاتحاد السوفياتي وكانت النتيجة، عدم قدرة الغرب من مواجهة روسيا عسكريا تفاديا لحرب عالمية ثالثة.

2–ورقة بحثية لعصام عبد الشافي بعنوان **الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي،** يقدم لنا فيها مبررات الحرب الروسية الأوكرانية والصراع بين روسيا لاستعادة نفوذها العالمي مقابل محاولات أمريكا لمحاصرتها في حدودها الجغرافية، حيث تعد روسيا وأمريكا من الدول الخمس التي لديها امتياز حق الفيتو الذي يجعلها تتخطى حدود القانون الدولي، و يترتب عن ذلك الاعتداء على استقلال الدول وسيادتها في ظل هذه الظروف اقترح إضافة بند الى المادة27 يسمح لأغلبية تمثل ثلثي البلدان الأعضاء بتجاوز حق النقض ،كما تنبأت الدراسة بحصول تغيير في بنية النظام الدولي لصالح الأحادية القطبية كون الحرب ستجر روسيا الى خسائر وخيمة.

3– كتاب مقدم من طرف عبد الله حمدان الزغيلات وهو عبارة عن جلسة علمية للدكتور في العلوم السياسية عامر سلامة القرالة رحمه الله، التي ترجمت الى كتاب بعنوان **الحرب الروسية الأوكرانية**

وفق القانون الدولي العام يناقش فيه مشروعية الغزو الروسي وموقف القانون الدولي، وكانت نتائج التي توصل اليها أن روسيا لها الحق في الدفاع عن أمنها القومي بما أن انضمام أوكرانيا هو تهديد مباشر لها، في حين أن هذا لا يعني أن تدخلها في أوكرانيا عمل مشروع في القانون الدولي.

4-كتاب **'أوكرانيا والأمن القومي الروسي '** للدكتور خيري فرجاني حيث يصف الصراع بين الغرب وروسيا بحرب باردة جديدة وأزمتها أوكرانيا التي تعد الخط الأحمر بالنسبة لروسيا في حين يسعى الغرب لحسم هوية أوكرانيا وضمها الى حلف الناتو، ويبين لنا الاستراتيجية الأمنية المتبعة من طرف روسيا للعودة الى الساحة الدولية كقوة عالمية بداية من استعادة الدولة ثم عقيدة فرض الاحترام وبناء الدولة ثم مرحلة تأكيد المكانة العالمية.

هذه المراجع التي اعتمدنا عليها قدمت لنا الكثير فيما يخص عن أسباب الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الا أنها لم تقدم لنا مدى تمكن القانون الدولي من فرض احترام سيادة الدول في ظل الصراعات القائمة بين الدول العظمى ولذا حاولنا أن نقدم إضافة ولو بسيطة لتبيان العجز الذي يعاني منه القانون الدولي لحماية سيادة الدول من مخاطر وأطماع القوى العظمى.

7-الإطار المنهجي للدراسة:

لقد حاولنا في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي الذي نستند فيه الى وصف الاحداث التي جرت خلال 2022 الى 2024 وكذا المنهج التحليلي الذي يساعدنا في تقديم تحليل لما تم جمعه من معلومات حول الموضوع كمحاولة لتوضيح الرؤية وتوسيعها في حين تم الاعتماد على منهج دراسة حالة من خلال اسقاط إشكالية الدراسة على النموذج الروسي الاوكراني.

ولدراسة النموذج الروسي الاوكراني وجب علينا الاعتماد في بداية الدراسة على المنهج التاريخي أي الخلفية التاريخية التي تربط هذين البلدين، بحيث أن هذه الخلفية هي التي تحدد السياق الذي نشأ فيه النزاع الحالي. وعليه سنتطرق الى التطور التاريخي للحرب بين هذين البلدين، وجذور النزاع بينهما، والإطار القانوني الدولي المنطبق عليهما.

8-الإطار النظري للدراسة:

قمنا في هذه الدراسة بتوظيف كل من المقاربة الواقعية وهذا لما لها من أهمية بحيث تخدم إشكالية الدراسة من خلال تبنيها للدولة كوحدة تحليل رئيسية وعنصر القوة والمصالح كأساس للتحليل في العلاقات الدولية والنظرية المثالية التي تبنت مفهوم التعاون في العلاقات الدولية.

كما استعنا بالمقاربة الجيوبوليتيكية لتوضيح أهمية الإقليم الجغرافي بالنسبة للقوى الكبرى، حيث يعود التدخل الروسي الغربي في الاختيارات الأوكرانية إلى موقعها الاستراتيجي حيث تعتبره روسيا امتدادا لأمنها الإقليمي، وتحاول القوى الغربية إدخالها تحت مظلتها لفرض الحصار على روسيا الاتحادية.

والمقاربة البنائية التي تولي أهمية للبناء الاجتماعي والهوية اذ من خلال هذه المقاربة يتضح لنا إدراك أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا التي تعتبرها امتداد تاريخي وطبيعي لها في حين يسعى الغرب لحسم هوية أوكرانيا لصالحه.

نظرية انتقال القوة وهي تساعدنا على فهم تحول السياسة الخارجية لروسيا في عهد بوتين، اذ تطمح روسيا باستعادة مجدها السابق والعودة الى النظام الدولي كقوة بارزة فيه بعد أن همشت بعد الحرب الباردة من طرف الغرب

9-تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة الى فصلين، اذ تناولنا في الفصل الأول مفهوم الدولة ونشأتها وتطورها، ثم مفهوم السيادة ومتى ظهر هذا المفهوم؟ وكيف تغير ببروز متغيرات جديدة في النظام الدولي على

غرار التكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية والعولمة، اما في الفصل الثاني فقد خصصناه لإسقاط المادة العلمية على النموذج الروسي الاوكراني وأسباب الغزو ومحل السيادة في الواقع مقارنة بالتشريع الدولي.

الفصل الأول: إطار مفاهيمي

الدولة والسيادة

تمهيد الفصل:

تناول العديد من العلماء مفهوم الدولة حيث قدمت له عدة تعاريف، كل حسب توجهاته الفكرية، فكان لهذا المصطلح أهمية لدى العديد منهم على غرار الفلاسفة، وعلماء الاجتماع، وعلماء السياسة، وغيرهم.

وما يمكن التأكيد عليه أنه رغم اختلافهم في تعريف الدولة الا أنهم يتفقون غالبا في تحديد خصائصها ومكوناتها، ولذا سنحاول تقديم أهم التعاريف المختلفة للدولة، وتحديد مكوناتها وخصائصها، والتركيز على مفهوم الدولة الحديث الذي جاء مع معاهدة واستفاليا عام 1648.

فالدولة مصطلح نشأ مع العصور القديمة، وأخذ يتطور تدريجيا وفقا لمتغيرات فرضها الواقع أو البيئة التي تعيش فيها، في حين ظهر مصطلح الدولة القومية بعد الحروب الاوربية ومعاهدة واستفاليا، والذي سنحاول التطرق اليه في هذا الفصل بالرجوع الى الخلفية التاريخية لنشأة الدولة، اذ أنه لا يمكن التحدث في أي شيء في العلم دون الاستناد الى أصوله وتاريخه ومراحل تطوره، فالانطلاق من المنشأ هو ركيزة في الدراسة العلمية، اذ من خلال ذلك يمكن تحديد مسار الدراسة، وتقريب الفهم الى الآخرين.

كما سنحاول التفصيل في مفهوم السيادة الذي هو أحد أهم خصائص الدولة الحديثة، اذ هناك من يعتبرها صفة للدولة الحديثة، والبعض الآخر يراها ركن من أركانها. كما سنقدم نظرة عن كيفية وأسباب بروز هذا المصطلح في علم السياسة، وأهم المفكرين الذين أسسوا لقيامه، ومن ثمة نتطرق الى مرحلة تبنيه في العلاقات الدولية والقانون الدولي.

لذلك سيخصص هذا الفصل النظري للتعريف بظاهرة الدولة وواقعها في التاريخ والفكر العربي والغربي كمرحلة أولى، والتعريف بالسيادة وأسباب ظهورها والمعيقات التي تؤدي بالمساس بها.

المبحث الأول: مفهوم الدولة

تمثل الدولة ظاهرة تاريخية وسياسية حظيت باهتمام المفكرين والباحثين على اختلاف لغاتهم وتخصصاتهم وانتماءاتهم. ويسجل بهذا الشأن اختلاف واضح بين مفهوم الدولة في اللغة والفكر العربيين ومفهومها في اللغة والفكر الغربيين وهو ما سيوضح فيما يلي.

للدولة عدة تعاريف وهذا لتعدد واختلاف العلماء من حيث مجال التخصص والمعرفة وقبل تقديم أي تعريف ارتأينا الاعتماد على القواميس ثم العودة الى التعاريف المقدمة من قبل بعض العلماء لنخلص في الأخير الى تقديم تعريف اجرائي يخدم موضوع الدراسة.

المطلب الأول: المضمون اللغوي لمصطلح الدولة

وردت كلمة " الدَولة " في اللغة العربية بفتح الدال وضمها، ويتم التمييز بين مصطلح "دَولة" بالفتح الذي يستخدم في الحرب بمعنى الغلبة، و" دُولة " بالضم الذي يستخدم في الاقتصاد والمال، ويراد بها كذلك ما دار وانقلب من حال إلى حال، فيقال دالت له الدولة أي صارت إليه، وتداولته الأيدي أي تعاقبته، بمعنى حصوله في يد هذا تارة وفي يد ذاك تارة أخرى[1].

يقال كذلك في اللغة العربية "**الأيام دول** " بمعنى التأقيت والتعاقب[2]. وهو نفس المعنى الذي يحمله تعريف ابن منظور في كتابه " **لسان العرب**" إذ يقول بأنها: "الفعل والانتقال من حال إلى

---

[1]– بتول حسين، " مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر"، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد: جامعة بغداد، العدد 43، فيفري 2012، ص. 151.

[2]– ماجد راغب الحلو، **الدولة في ميزان الشريعة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص. 51.

آخر"[1]، ونفس الشيء ورد في قاموس المحيط لفيروز آبادي: " انقلاب الزمان والدهر من حال إلى حال"[2].

ولقد جاء في "**المنجد في اللغة العربية**": الدولة مصدر جمع دول: ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، فتطلق على المال والغلبة، تطلق اجمالا على البلاد فيقال مثلا: {دولة لبنان، الدول العربية}، الهيئة الحاكمة في البلاد، يقال: {كانت لنا عليهم الدولة أي استظهرنا عليهم}.

كما جاء معنى " دولة " في القرآن الكريم مرة واحدة في الآية السابعة من سورة الحشر، إذ يقول تعالى: " ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم "[3].

المقصود بكلمة "دُولة " في الآية الكريمة حتى لا يقع مال الفيء أو الغنيمة في أيدي الأغنياء فيداولوه بينهم دون الفقراء.

أما المضمون الحالي لمصطلح الدولة فقد وردت بشأنه في القرآن الكريم العديد من المفردات كـ"القرية" و" المدينة " و" البلدة ". وقد وظف القرآن الكريم لفظ " القرية " في أكثر من موضع، فاستخدمه عند الحديث عن دولة سبأ حيث قال تعالى: " **قالت إنّ الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها**"[4]، وكذلك قوله تعالى في سورة الشعراء: "**وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون**"[5].

كما استخدمت كلمة " مدينة " في القرآن الكريم للدلالة على دولة صغيرة يسكنها قوم متميزون، كقوله تعالى: " ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها "[6]. أما كلمة " بلد " أو "بلدة " فقد جاءت

---

[1]– رياض عزيز هادي، " مفهوم الدولة ونشأتها عند ابن خلدون"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العراق، العدد 3، 1977، ص ص. 78–79.

[2]– **نفس المرجع**، ص. 79.

[3]– **سورة الحشر**، الآية 7.

[4]– **سورة النمل**، الآية 34.

[5]– **سورة الشعراء**، الآية 208.

[6]– **سورة القصص**، الآية 15.

في أكثر من مرة للدلالة على الدولة أو الإقليم، فقال الله تعالى بشأن سبأ: " لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور"[1].

للمقارنة، فإن كلمة الدولة عند الغرب "state" في اللغة الإنجليزية مشتقة من الكلمة اللاتينية " status " والتي تعني: "موقف، أو وضع، أو ظرف، أو حالة عيش"[2]. وتطلق كلمة " status " على شيء تم تأسيسه ويدرك على أنه ثابت ودائم في وضعية معينة. وكان في القرون الوسطى يتشكل من العائلة والملكية والجنس والطبقة والمهنة والوظيفة، أي المعيار الذي يؤسس لوضعية الفرد في المجتمع[3].

وتجمع كلمة State اليوم بين عدة مضامين هي[4]:

- حالة الشخص الجسدية والعاطفية والعقلية.
- البلد باعتباره جماعة سياسية منظمة مراقبة من طرف الحكومة.
- حكومة بلد معين.
- الحفلات الرسمية التي ترتبط بأعضاء الحكومة.

تشير النقطة الثالثة أعلاه إلى المضمون الأكثر تعبيرا عن الدولة موضوع هذه الدراسة.

كما استعمل ميكيافلي في كتابه الأمير كلمة "lo stato" للدلالة على عظمة ومكانة الأمير. أما في اللغة الفرنسية القديمة، فكانت كلمة "state" والتي عوضت حاليا بكلمة "Etat" وتعني: "المهنة، واللقب، والموقع في الحياة"[5].

---

[1]– **سورة سبأ**، الآية 15.

[2]–أندرو فنست، **نظريات الدولة**، ترجمة مالك أبو شهيرة ومحمود خلف، طرابلس: دار الرواد، 2001، ص. 34.

[3]– **المرجع نفسه**.

[4]– A.S. Hornby, **Oxford Advanced Learners Dictionary**, Oxford University Press, 2000, p. 1318.

[5] – أندرو فنست، **المرجع السابق**، ص. 35.

وتستعمل ذات الكلمة اليوم للتعبير عن[1]:

– مجتمع سياسي يقيم على إقليم محدد بالحدود، وبجماعة بشرية تتسم بنوع من التجانس الثقافي، وتديره سلطة ممأسسة.

– العناصر المركزية للإدارة، مجموع السلطات العامة في مواجهة السكان.

يستنتج مما سبق، مضمون الدولة عند الغرب والعرب مختلفان بل وإلى حد التناقض، فبينما يحمل لدى الغرب دلالة الثبات والديمومة والاستمرار، تعد عند العرب رمز التحول والتغير أو القطيعة مع المرحلة السابقة على حد تعريف ابن خلدون " ظاهرة تنتهي فيها الحياة السياسية في كل مرة"[2]، لكون الطبيعة البشرية دأبت على التحول والتغير باستمرار، وهو ما توحي به الفقرة الآتية المقتبسة من المقدمة: " إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فإن ذلك يقع في الأفاق والأقطار والأزمنة والدول[3]".

المطلب الثاني: المفهوم الاصطلاحي للدولة:

اعتنى الفلاسفة والمفكرون بظاهرة الدولة منذ القدم مع اختلاف الظواهر السياسية التي عايشوها، وتبع ذلك تعدد الرؤى والآراء في الفقه الدستوري والسياسي.

1-أفلاطون:

[1] –**http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/%C3%89tat/31318.**

[2]– رياض عزيز هادي، **المرجع السابق**، ص. 79.

[3]– عبد الرحمان بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ط. 1، القاهرة: دار ابن الجوزي، 2010، ص. 246.

جاء أفلاطون بمفهوم دولة المدينة التي كانت سائدة في عصره وعرفها على أنها: "جماعة أو مجموعة "communauté" يحددها كل ما يجمع أعضاءها أو يوحدهم تحت قاسم مشترك، يغرس في الأفراد عقيدة المصلحة المشتركة، التي هي أساس وحدتهم وترابطهم"[1].

2-ماركس:

الدولة هي عبارة عن " آلة بيد الطبقة المسيطرة المستثمرة، أو جهاز في خدمة مصالح الطبقة المسيطرة على علاقات الإنتاج، يتكون من الإدارة والجيش وظيفته المحافظة على الأمن والنظام والحقوق المكتسبة "[2].

3-جورج بوردو George Burdeau:

" الدولة ليست إقليما أو شعبا أو مجموعة من القواعد الملزمة، رغم أن هذه الأشياء غير غريبة عنها"[3]، إنها " فكرة أو شيء ذهني أو حقيقة تكمن في أذهان الناس الذين يدركونها ولا تتعلق بالظواهر الملموسة"[4].

اخترع الناس الدولة لكي " لا يطيعوا الناس، فعندما ملّ الإنسان من الخضوع لأخيه الإنسان وفق علاقة القوة ابتكر فكرة الدولة، وجعل منها المركز والسند للقدرة التي يشعر دائما بضرورتها وبوزنها، وأصبحت طاعتها أكثر نبلا بعد أن تحولت ملكية السلطة إليه"[5].

وعليه، فإن الدولة هي " أولا السلطة الممأسسة "pouvoir institutionalisé "، ثم هي المؤسسة نفسها التي تستقر فيها السلطة. والمؤسسة هي مشروع منظم لخدمة فكرة بالشكل الذي

---

[1] – MARIE-CHRISTINE Bataillard, **La Question de l'Unité de l'Etat : Platon et Aristote**, L'ETAT, Sophie Guillouet –Rochefort (Directeur), Paris, Ellipses, pp. 9-13. (P. 9)

[2]– Dominique Chagnolland, **Science Politique**, Paris, Dalloz, 1ed, 2011, pp. 11-12.

[3]– جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط 3، 2002، ص. ص. 10- 11.

[4]– **المرجع نفسه.**

[5]– **المرجع نفسه**

تتجسد فيه ذات الفكرة، الأمر الذي يجعلها تتمتع بالديمومة وبقدرة أعلى من قدرة الأفراد، لأنها تستند إلى فكرة المشروع الجاري تحقيقه[1].

4-هارم دوبليه:

يعرفها على أنّها " أرض أو إقليم طبيعي محدد، وشعب متميز يسكن تلك الأرض، وحكومة أو نظام سياسي له سلطة"[2].

5-بول سويزي Paul Sweezy:

الدولة هي: " المؤسسة التي تضع القوانين، وتدعمها من خلال جهاز القوة المسلحة بما فيها الشرطة والمحاكم والسجون ...وغيرها، ولها هوية مكانية محددة، والمنطقة التي تعمل فيها هي لأمة ما، ذات سيادة ضمن حدود الأمة، والمظهران المميزان للسيادة هي احتكار الاستخدام القانوني للقوة المسلحة أولا، والإصدار القانوني للنقود ثانيا"[3].

6-كاريه دي ملبيرغ Carré De Malberg:

الدولة " عبارة عن مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة سلطة عليا آمرة وقاهرة في مواجهة الأفراد "[4].

7-بونار Bonnard:

---

[1]- **نفس المرجع**، ص. ص. 70-71.

[2]- حسام الدين جاد الرب، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط. 1، 2008، ص. 41.

[3]- عاطف علي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية الجيوبوليتيكا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط. 1، 1989، ص. 238.

[4]- داود الباز، **بناء الدولة (المفهوم- الأركان- الشكل) في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، الإسكندرية: دار الفكر الجماعي، 2006، ص. 14.

الدولة هي" وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر حقوق السيادة بإرادتها المنفردة وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها "[1].

8-دوجيت Duguit:

الدولة "كل مجتمع سياسي هو دولة ما دام يقوم على أساس التفرقة بين الحكام والمحكومين، وإن تعلق الأمر بمجتمع بدائي لم يصل بعد من حيث درجة التنظيم السياسي إلى التفرقة بين أشخاص الحكام وبين الدولة كشخص معنوي متميز عنهم، أي ولو كانت سلطة الدولة مجرد سلطة فعلية يتمتع بها الحكام وتنتهي باختفاء أشخاصهم"[2].

9-عبد الحميد متولي:

الدولة " ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة والذي بيده السلطة العامة أو كما يسمونها السيادة"[3].

الخلاصة أنّ مضمون الدولة الاصطلاحي اختلف بقدر اختلاف المعاني اللغوية، فقد يراد بها تارة الجهاز الحاكم أو السلطة التنفيذية، وتارة أخرى يقصد بها السلطات الثلاث المعروفة، وأحيانا الأمة ذات الكيان السياسي.

المطلب الثالث: أركان الدولة

تشير التعاريف المذكورة أعلاه إلى الأركان الأساسية للدولة والتي سيجري التفصيل فيها كما يلي:

1-الشعب:

---

[1]- **نفس المرجع**، ص. ص. 14-15.

[2]- ماجد راغب الحلو، **المرجع السابق**، ص. 49.

[3]- حسن السيد عز الدين بحر العلوم، **جدلية الثيوقراطية والديمقراطية: مقارنة في أنظمة الحكم على ضوء الفكر الأمامي**، لبنان: دار الرافدين، 2006، ص. 338.

يقصد بالشعب جماعة من البشر يقيمون على أرض الدولة ويرتبطون بها برابطة قانونية تدعى الجنسية، وإذا كان لا يشترط عدد أفراد الجماعة الذين تتشكل منهم الدولة، فإنهم أهم مكوّن للدولة قبل السلطة، إذ لا وجود لها بدونهم. كما أن الشعب تاريخيا سبق عملية تشكل الدولة، بل أنّ الدولة والسلطة نتاج الاجتماع الإنساني الذي تطلب وجود هيئة عليا تحتكر الأداة الضرورية لتنظيم شؤونه. ويقول بن خلدون عن ذلك في مقدمته: " ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع (حاكم) يدفع بعضهم بعضا[1]". وقد نحى الماوردي نفس الاتجاه حيث يعتبر الرعية مصدر قوة الملك ومصدر هيبة الدولة[2].

تربط الشعب الرغبة في العيش المشترك، والتي تعزى إلى البحث عن الحياة المادية الكريمة، أو إلى الجانب الروحي العقدي كما حدث في إسرائيل، أو إلى الانسجام بين أفراد الجماعة من حيث اللغة، أو الدين أو الأصل أو التقاليد أو الأفكار، وهي عوامل تشكل الأمة[3]. وهنا يتم في بعض الأحيان الخلط بين مصطلح الشعب ومصطلح الأمة، غير أنّ هذه الأخيرة تعني الجماعة المتماسكة وفق نظامها الاجتماعي، ويعود هذا التماسك إلى مجموعة من العوامل أو الروابط كاللغة، والدين، والأصل، والتاريخ...إلخ. فالشعب خاصة في الدول المتعددة الإثنيات يكون أوسع من الأمة بعدة مرات، حيث تتشكل الدولة من العديد من القوميات التي تخضع لسلطة واحدة فهي شعب واحد، ولكنها أمم مختلفة.

الجدير بالذكر، تختلف أهمية كل عامل من شعب إلى آخر. ففي الوقت الذي يعتبر الدين أهم رابطة في الأمة الإسلامية[4] واليهودية ركز الألمان على وحدة الجنس[5]، في حين ركز ابن خلدون على وحدة العصبية إذ يقول: " إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها الدولة،

---

[1]– **نفس المرجع**، ص. 249.

[2]– رياض عزيز هادي، **المرجع السابق**، ص. 82.

[3]– ماجد راغب الحلو، **المرجع السابق**، ص. 58.

[4]– ورد في القرآن الكريم كلمة " قوم "في أكثر من موضع، والتي تعني أمة متجانسة، أو عدد من الأفراد يتفقون في أمر من الأمور، فقد تحدث الكتاب العزيز الحكيم عن قوم فرعون، وقوم إسرائيل، كما ورد لفظ " قوم " لوصف جماعة من الأفراد بصفة معينة، ومنها: القوم الكافرون، والقوم المنافقون...الخ.

[5]– داود الباز، **المرجع السابق**، ص. 24–25.

والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء وأن وراء كل رأي فيها هوى وعصبية تمانع دونها فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت[1]".

يكمن الفرق بين الأمة والدولة في السلطة السياسية، فإذا كانت الأمة عبارة عن وحدة طبيعية جنسية أو هي حقيقة اجتماعية ونفسية قوامها التجانس والارتباط القومي بخصائص مشتركة، فإن الدولة عبارة عن وحدة سياسية قانونية ذات سلطة سياسية يخضع لها أفرادها[2].

2-الإقليم:

يقصد بالإقليم الرقعة الجغرافية التي يستقر عليها الشعب وتمارس فيها السلطة، وهو يعد ضروريا لتشكل الدولة، فلا يمكن تصور قيامها دون توفر مكان يستقر فيه شعبها. فعلى حد تعبير بن خلدون فإن "كل أمة لا بد لهم من وطن وهو منشأهم ومنه أولية ملكهم"[3]، وإن كانت مساحة الإقليم غير مهمة، كبرت أو صغرت[4].

يحدد الإقليم بحدود تميزه عن أقاليم الدول المتجاورة، وتبين مجال ممارسة الدولة لسلطتها السياسية. وقد تتشكل الحدود من التضاريس الطبيعية كالجبال والبحار والأنهار، كما قد تكون حدودا اصطناعية كوضع الأعمدة أو الأبنية أو الأسلاك الشائكة.

يتشكل الإقليم من اليابسة ويشمل سطح الأرض وما فيه من منجزات وباطنها وما فيه من ثروات، ومن الإقليم المائي الذي يتكون من الأنهار والبحيرات التي توجد داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء من مياه البحار الملاصقة للإقليم البري والذي يعرف بالمياه الإقليمية، وأخيرا من الإقليم الجوي الذي يتكون من طبقات الغلاف الجوي الواقعة فوق الإقليمين البري والبحري.

---

[1]- عبد الرحمان بن خلدون، **المرجع السابق**، ص. 135.

[2]- داود الباز، **المرجع السابق**، ص. 26.

[3]- عبد الرحمان بن خلدون، **المرجع السابق**، ص. 133.

[4] - يرى بن خلدون حول مساحة الإقليم أن " كل دولة لها حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها "، فإذا زادت عن ذلك تصبح تلك الأقاليم بدون حماية، فتكون محل أطماع الغزاة مما يفقد الدولة هيبتها: " فإن تكلفت الدولة بعد ذلك زيادة على ما بيدها تبقى دون حامية وكان موضعا لانتهاز الفرصة من العدو المجاور ويعود وبال ذلك على الدولة بما يكون فيه من التجاسر وخرق سياج الهيبة"، لذلك يجب أن تتناسب مساحة الدولة تناسبا طرديا مع قوتها وإلا كانت محل أطماع الدول الكبرى. أنظر: **نفس المرجع**، ص. 133

الواقع أنّ للإقليم دور استراتيجي فيما يتعلق بقوة الدولة، فهو يعتبر مصدر قوة خاصة لما يكون غنيا بالثروات الباطنية أو يحتل موقعا مميزا، ويتوفر على مناخ مناسب لممارسة مختلف الأنشطة. غير أن توفر هذه العوامل في دولة متخلفة قد تتحول إلى نقمة عليها، بحيث تصبح تحت أطماع القوى الكبرى الاستعمارية، كما هو الحال لعديد الدول العربية.

3-الحكومة:

إن حدث هناك اتفاق على الركنين السابقين فإنه ثمة اختلاف في تسمية الركن الثالث، إذ هناك من يطلق عليه تسمية السلطة، في حين هناك من يفضل تسميته بالحكومة، وهي تمثل الهيئة التي تمارس عمليا السلطة – التي تحتكر الدولة استعمالها وبتفويض منها – من أجل إشباع الرغبات الاجتماعية للسكان المكونين لها[1].

تجدر الإشارة إلى أن هناك التباس عند استعمال مصطلح الحكومة، إذ هناك من يقصد به السلطة التنفيذية فقط، أي رئيس الوزراء ووزرائه، باعتبارها أداة السياسة العليا في الدولة، كما يستخدم للدلالة على السلطات الثلاث برمتها. وتتفرع الحكومة إلى عدة أنواع وأقسام وفقا للمعيار المتبع في التصنيف[2]. فهناك حكومات ملكية وأخرى جمهورية وفقا لطريقة اختيار رئيس الدولة، وحكومات مطلقة وأخرى مقيدة على أساس تركيز السلطة أو توزيعها على الحكام، وحكومات مستبدة وحكومات قانونية على أساس مدى الخضوع للقانون، وأخيرا حكومات فردية وحكومات الأقلية وحكومات الأكثرية أو حكم الشعب وهذا وفقا لمصدر السيادة أو صاحب السلطة.

4-السيادة:

هناك من يدرج عنصر السيادة ضمن أركان الدولة وهناك من يعتبرها خاصية من خصائصها، وهي تعني السلطة العليا في النظام السياسي، واشتق هذا المصطلح من كلمة السيد التي تفيد الأعلى الذي يفوق الآخرين قوة ومكانة ومرتبة داخل المجتمع، وقد تنوعت وتعددت

[1]- هظال أحمد رشيد وآخرون، **دراسات موجزة عن مفهوم الدولة وأنواع السلطات العامة**، العراق: مطبعة زانا- دهوك، 2006، ص. 11.

[2]- **نفس المرجع**، ص ص. 11- 12.

التعاريف المتعلقة بها، فقد عرفها "كاري دي مالبرغ C. Demalbreg بأنها: "صفة أو إحدى خصائص السلطة العامة التي بموجبها لا ترضى ... بوجود سلطة أخرى فوقها."[1].

أما الأستاذ ليفير Lefur فيرى بأن السيادة هي: " صفة في الدولة تمكنها من عدم الالتزام والتقيد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون وطبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحققه"[2].

يرى جون بودان Jean Bodin أنّ " الدولة ذات السيادة ...هي المجتمع الأسمى الذي يخضع له الأفراد والجماعات"[3].

يعرف الأستاذ محمد العناني السيادة بأنها: " سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها واستقلالها عن أي سلطة أجنبية، وينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطاتها التشريعية والإدارية والقضائية، وكامل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة"[4].

يتضح مما سبق بأن السيادة نوعان داخلية ترتبط بقوة الدولة على إصدار الأوامر والتوجيهات الملزمة للأفراد، وخارجية وتعني الاستقلال السياسي والعمل بإرادتها منفردة بعيدا عن إرادات باقي الدول، ولا تخضع لأية سلطة فوقها عند اتخاذ قراراتها ورسمها لسياساتها العامة باستثناء الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تبرمها مع غيرها وصادقت عليها بنفسها[5].

أيد ميثاق الأمم المتحدة هذا التوجه فنص صراحة في الفقرة الأولى من المادة الثانية على قيام "الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها "[6].

---

[1]- بوراس عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009، ص.ص. 21-22.

[2]- **نفس المرجع**، ص. 22.

[3]- **المرجع نفسه**.

[4]- **نفس المرجع**، ص. 23.

[5]- طارق علي جماز، **العلاقات الدولية**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، بدون تاريخ، ص. ص. 91-92.

[6]- المعهد العربي لحقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، تونس، 2003، ص. 3.

كما نصت الفقرة السابعة من نفس المادة على أنه: " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق"[1].

رغم النصوص والقرارات الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، والتي تكرس هذا المبدأ، إلا أن العلاقات بين الدول تشهد خرقا شنيعا له، وعلى أساس ذلك تصنف الدول حاليا إلى دول كاملة السيادة، ودول ناقصة السيادة وثالثة معدومة السيادة، أو دول كاملة السيادة وأخرى ذات سيادة نسبية.

المطلب الرابع: نشأة وتطور الدولة وأنواعها

1-النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

وردت عدة نظريات مفسرة لنشأة الدولة، حيث فسرت كل واحدة منها تلك العملية استنادا إلى تصورات فلسفية، وأخرى انطلاقا من دراسات اجتماعية وسياسية، ويمكن تلخيص أهمها في الآتي:

أ-النظرية الثيوقراطية:

تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية هي عدم جواز معارضة الرعية للحاكم، وانتقاد قراراته وسياساته، وتستمد هذه القاعدة شرعيتها من معتقدات الأفراد، لهذا تسمى كذلك بالنظرية الدينية أو التيوقراطية. وقد اختلفت مقوماتها[2]، فهناك من ينظر إلى الحاكم على أنه إله أو شبه إله، يجب على الرعية تقديسه وتبجيله. وقد سادت هذه الأفكار في الحضارات القديمة كحضارة بابل، والحضارة الفرعونية، ومختلف حضارات الشرق الأوسط القديمة.

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- حسين عثمان محمد عثمان: **النظم السياسية**، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدية، 2005، ص ص 124-130.

غير أن هذا الأساس لشرعية السلطة بدأ في الاندثار مع ظهور المسيحية، ورقي عقل الإنسان، إذ لم يعد من الممكن النظر إلى الحاكم على أنه إله، وبالاتفاق مع الكنيسة ظهرت فكرة الاصطفاء، بمعنى أن الله قد اختار للناس حاكما يسير شؤونهم بدلا منه، ومنفذا لإرادته، عليهم واجب طاعته لأن معصيته من معصية الله.

ومع اضمحلال الامبراطورية الرومانية وضعف حكامها بدى من الضروري ايجاد صيغة جديدة لأساس السلطة السياسية والتي تمثلت في مشيئة الله، بمعنى أن الله يوجه الأحداث لاختيار الحاكم، وذلك إما أن الله وهو مصدر السلطة ومستودعها يختار الحاكم بطرق مختلفة كالميلاد والانتخاب، أو أن الحاكم يتلقى السلطة عن طريق البابا الذي احتفظ لنفسه على السلطة الدينية وعهد بممارسة السلطة الدنيوية للحاكم. وأخيرا هناك من يرى أن عملية اختيار الحاكم ترك للشعب باعتبار ذلك حق من حقوقه الأصيلة، وحجة ذلك أن الله صاحب السلطة قد منحها للشعب، والذي نقلها بدوره إلى الحاكم، مع الحفاظ على حق العزل إن حاد في استعمال ما عهد إليه من سلطات.

ب-نظرية أِرسطو: يرى أرسطو أن الدولة تمثل ذلك النمو الطبيعي للعائلة أو القرية، حيث أطلق اسم المستعمرة الطبيعية للعائلة[1] فبحكم تواجد جنسين مختلفين من البشر وجب عليهما الاتحاد ، هذا الاتحاد يشكل الأسرة والتي تعتبر عند ارسطو اللبنة الأولى المشكلة للدولة ، واتحاد الأسر فيما بينها يشكل القرية، والقرية أوسع نطاق من الأسرة و أكثر تنوعا لأن طبيعتها تسمح بتقسيم العمل ، وبإمكانها حماية أفرادها ، ثم ان اتحاد هذه القرى يشكل الدولة المدينة، وهي أكمل الوحدات الاجتماعية بحيث تضمن لمواطنيها العيش السعيد والحياة الفاضلة.

[1] عباسي فاطمة الزهراء، بوهالي إبراهيم، **الدولة والمواطن عند أرسطو**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفةالاحتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم الفلسفة، السنة الجامعية 2017/2016، ص 20.

يقول أرسطو "الطبيعة تدفع الناس بصفة غريزية الى الاجتماع السياسي(...)والقانون والعدالة هو قاعدة الاجتماع السياسي" [1]أي أن سبب نشوء الدول هو طبيعي، كون الانسان بطبعه اجتماعي سياسي، وسعيه لتحقيق مآربه هو الذي دفعه الى تكوين الدولة.

فالأسرة والدولة عند أرسطو تتوافقان من حيث مبدأ الخضوع، فالأبناء يخضعون لسلطة الوالدين، كما ان المواطنون يخضعون للحاكم، الذي يسعى لتحقيق الحياة السعيدة للمواطنين، وهذا ما يجعل خضوع المواطنين للدولة أمر واجب.[2]

ج-نظرية العقد الاجتماعي:

ترجع نشأة الدولة الى إرادة الأفراد، أي أن الدولة نشأت نتيجة لعقد أبرمته الجماعة، وكان الفضل في بلورة فكرة "العقد الاجتماعي" وشرحها بشكل مفصل الكاتب الفرنسي جون جاك روسو صاحب كتاب "**العقد الاجتماعي**"، وهناك ثلاثة صور لهذه النظرية قدمها كل من: توماس هوبز، جون لوك وجون جاك روسو.

-توماس هوبز (1588-1697):

يعتبر توماس هوبز من مناصري الحكم المطلق، ولقد عبر عن حالة الصراع التي دفعت الى نشوء الدولة في كتابه ليفيتان قائلا:"الانسان ذئب لأخيه الانسان، والدولة هي الوحش الذي تخافه الذئاب، وتمنعهم من التهام بعضهم البعض"

كان يرى أن عدم الاستقرار الذي عرفته الشعوب جراء الحروب والصراعات، دفعت بالأفراد لإنشاء سلطة مشتركة تدافع عنهم وتحميهم، بحيث يتخلون عن جميع حقوقهم للحاكم مقابل حمايته لهم [3]ويمكن تلخيص النظرية كالآتي:

---

[1] **نفس المرجع**، ص21.

[2] **نفس المرجع**، ص22.

[3] توماس هوبز، **الليفياتان-الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط2011، ص179.

الحالة قبل العقد الاجتماعي: كانت تتسم بالفوضى وعدم الاستقرار

أطراف العقد الاجتماعي: (الأفراد) أما الحاكم فهو ليس طرفا فيه.

نتائج العقد: تنازل الأفراد على جميع حقوقهم للحاكم، مقابل حمايتهم وتخليصهم من حالة الفوضى السابقة على وجود العقد، والحاكم ليس ملزم بغير ذلك، أي لا يمكن فسخ العقد معه كونه ليس طرفا فيه.

-جون لوك (1632-1704):

عند لوك الانسان بطبعه اجتماعي وعاقل الا أنه عرف بعض المتاعب لفساد بعض الناس بسبب غياب قانون مستقر، وقاض عادل، وقوة تستطيع تنفيذ القانون على الجميع بما فيهم الحاكم فتنازل كل فرد عن جزء من حقوقه للحاكم، مقابل أن يقدم لهم الحماية والمحافظة على حقوقهم، وعند اخلال الحاكم بهذا الالتزام يصبح من حق الشعب مقاومته فلا وجود لسلطة مطلقة للحاكم.

ونلخص فكرة لوك كالاتي:

الحالة قبل العقد الاجتماعي: الأفراد يتمتعون بكامل حقوقهم في ظل القانون الطبيعي، تعارض المصالح وغموض القانون الطبيعي دفع الأفراد الى التعاقد مع شخص منهم لضمان الاستقرار وتحقيق مصالح الجميع.

أطراف العقد: الأفراد هم الطرف الأول والحاكم هو الطرف الثاني في العقد.

نتائج العقد: تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم، ولا يجوز للحاكم أن يمس بباقي الحقوق، كما أن الحاكم طرف في العقد لا يحق له أن ينتهك حقوق الأفراد، والا كان للأفراد حق فسخ العقد معه وعزله.[1]

[1]- عبد الحليم قاسم محمد، الدولة إطار نظري، محاضرة القانون الدستوري، نظريات نشأة الدولة الجزء الأول على الرابط: https://youtu.be/ERzAaNfYA_Ei، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2024/04/14 على الساعة 22سا30.

-جون جاك روسو (1712-1778):

يرى روسو أنه لا وجود لسلطة مفروضة على الشعب من الأعلى، بل تم تأسيسها انطلاقا من وعي الأفراد بأهميتها ودورها في تحسين أوضاعهم، وهذه هي وظيفتها وشروط بقائها واستمرارها، وعجزها عن تحقيق ذلك حتما سيؤدي الى زوالها (العزل) واستبدالها بأخرى.

فيعد جون جاك روسو من أنصار حكم الشعب، حيث أدت أفكاره الى قيام الثورة الفرنسية عام 1789.

يمكن تلخيص فكرته على النحو التالي:

الحالة قبل العقد الاجتماعي: يتمتع الأفراد بحرية كاملة واستقلال تام، وابرام العقد جاء لتجنب طغيان بعض الأفراد بسبب تعارض المصالح.

أطراف العقد: كيان مشكل من مجموع ارادات الأفراد (الإرادة العامة للشعب) والطرف الثاني في العقد هم الأفراد بذاتهم.

نتائج العقد: الحاكم ليس طرفا في العقد انما هو بمثابة وكيل عن الأفراد يمارس السلطة نيابة عنهم ويحق للأفراد عزله متلى أرادو.

د-نظرية ابن خلدون:

يعتبر ابن خلدون من أهم العلماء العرب الذين تركوا بصمتهم في التاريخ وعلم الاجتماع، بل هناك من يطلق عليه اسم مأسس علم الاجتماع، فلقد قدم الكثير في هذا المضمار، ولعل من أهم إسهاماته الفكرية نظرية نشوء الدولة، حيث يبني نظريته هذه بناء على ما عايشه في عصره ويقدم لنا رؤية عن نشأة الدولة، **قامت هذه النظرية على فكرة القوة والغلبة من جهة وعلى العصبية من جهة أخرى.**[1]

[1] زينب بومهدي، مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني، مجلة **الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد8، العدد01، 2020، ص01.

يرى ابن خلدون الدولة وكأنها شخص طبيعي يتمتع بنفس سمات الكائن الحي، مثلها مثل الانسان فهي تقسو وترفق، برعاياها الذين يتفاعلون معها.[1]كما يعتبر الدولة قائمة على ثلاثة ركائز وهي:

الشعب: الذي يعد عنصرا مهما في تشكيل الدولة، بل أن الشعب يسبق بكثير هذه العملية. فلا وجود لسلطة من دون شعب، وهو قائم على أساس التلاحم والتضامن فيما بين أفراده، وهذا يتم عن طريق الإحساس والشعور بالانتماء الى الجماعة أو الشعب. ويقوي الدين هذا الشعور ويقطع النعائر والأضغان فيما بين القبائل.

السلطة: وكان يذكرها اما بالسلطان أو بكلمة الملك، فلا يمكن للبشر أن يعيشوا في وحدة دون وجود سلطة تنظم أمورهم وتحمي مصالحهم، فالسلطة ظاهرة ملازمة لاجتماع الإنساني.[2]

الإقليم: يقول ابن خلدون "**ان كل دولة لها حصة من الممالك والأوطان لا تزيد عليها**" [3]بحيث يقصد أن الدولة عندما يتزايد حجم اقليمها ويتضاعف فذلك يرهق الدولة بحيث يصعب عليها أن تحمي حدودها أو تحمي مملكتها.

ويمكننا أن نقدم أهم مرتكزات نظرية نشأة الدولة عند ابن خلدون، حيث ركز على العناصر التالية:

1-العصبية: وهي رابطة تربط أعضاء الجماعة قد تكون صلة دم أو نسب أو انتماء وتنشأ في البداية في البدو، والحاكم يكون من العصبة الغالبة على الغير. فالدولة عند ابن خلدون **امتداد مكاني وزماني لحكم عصبية ما وتقوم العصبية على الدين، أو الولاء، أو الفكر المشترك، أو القومية، أو ما الى ذلك من مشتركات تصلح انطلاقا لبناء الدول واستمراره.**[4]

2-رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون، مجلة **العلوم السياسية**، العدد 37، 1977، ص81.

[2]**نفس المرجع**، ص ص (82،83)

[3]**نفس المرجع**، ص85.

[4]محمد شعبان أيوب، قبل سبعة قرون.. كيف تنبأ ابن خلدون بسقوط الدول، تم الاطلاع عليه على الرابط:
https//www.aljazeera.net.بتاريخ 15 ماي 2024 على الساعة 19سا00.

2-الاكراه والاقناع: يقوم الملك أو الرئيس باستدراج أهل البادية الى طاعته اما بالإقناع وذلك بأن يوفر لهم ما يحتاجونه من ضروريات الحياة أو بالإكراه فيحاول أن يفرق بينهم حت يتمكن في سلطانه.

3- الوازع الديني: يساعد الدين على توحيد الصفوف بين افراد الشعب وهذا يساعد العصبية في تأسيس الدولة، فينمي الدين في الأفراد الوعي السياسي بضرورة وجود نظام سياسي لحماية أنفسهم وممتلكاتهم.

فعند ابن خلدون الدولة هي نتيجة لعلاقة قائمة في الجماعة تسمى بالعصبية والتي تنشأ في البداية عند البدو، ثم تسعى كل عصبية الى بلوغ سدة الحكم لما ينالها من امتيازات نتيجة الحكم، وتكون العصبة الغالبة هي الحاكمة وعليه، لابد من توافر عنصر القوة، فحسب ابن خلدون نشأت الدولة نتيجة للعنف والقوة (نظرية القوة والغلبة). كما يقول بأن الدولة لا يمكن أن تنشأ عند المجتمع البدوي لأن المجتمع البدوي كثير الترحال وعديم الاستقرار كما أن عصبياته في طور التكوين والنمو.[1]

2-أنواع الدول: يمكن تصنيف الدول وفق معيار تكوينها الدستوري الى دول بسيطة ودول مركبة، ومن حيث مركزها السياسي الى دول كاملة السيادة، ودول ناقصة السيادة ودول محايدة، أما من حيث نظام الحكم فتنقسم الى ملكية مطلقة-ملكية دستورية -جمهورية -ديكتاتورية.[2]

-**الدول البسيطة:** تمتلك شخصية قانونية دولية بحيث تدار السياسة الداخلية والخارجية للدولة من طرف هيئة واحدة أي سلطة مركزية فلها حكومة واحدة، دستور واحد ونجد أن أغلب دول العالم حاليا هي دول بسيطة.

---

[1] سارة عبد الله الغامدي، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، تم الاطلاع عليه على الرابط:
https//futuresociologist.wordpress.com بتاريخ15 ماي 2024 على الساعة 20سا00.

[2] - ماهر ملندي، ماجد الحموي، **القانون الدولي العام**، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية ،2018، ص 75.

-**الدول المركبة:** عبارة عن اتحاد أكثر من دولة أو ولاية تحت سلطة عليا مشتركة.[1] فإدراك الدول بأهمية التضامن ودور القوة في العلاقات الدولية لجأت الى الاتحاد، ومن أهم الاتحادات نجد:

-**الاتحاد الشخصي:** عبارة عن اجتماع دولتين تحت عرش واحد مع احتفاظ كل منهما باستقلالها الداخلي والخارجي، دون أن يكون هذا الاتحاد شخص دولي جديد، وهذا النوع من الاتحادات سهل التفكك.

-**الاتحاد الحقيقي (الفعلي):** يكون عن طريق اتحاد دائم لدولتين تحت حكم رئيس واحد يسير شؤونها الخارجية، مع احتفاظ كل منهما بإدارة الشؤون الداخلية فهذه الدول تفقد شخصيته الخارجية وتدمجها في الاتحاد الذي يصبح نائبا عنها.[2]

-**الاتحاد الفيدرالي:** دول تتحد بناء على دستور اتحادي، تهيمن فيه سلطة الاتحاد على السياسة الخارجية، بحيث تتنازل الدول الأعضاء في الاتحاد على جانب من سيادتها الإقليمية لسلطة الاتحاد، في حين تبقى لها حرية التصرف في الشؤون الداخلية ضمن ما يحدده الدستور الاتحادي. [3]

---

[1]- طالب رشيد بادكار، **مبادئ القانون الدولي العام، أربيل:** مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط01، العدد 1000، 2009، ص221.

[2]- ماهر ملندي، ماجد الحموي، **المرجع السابق، ص76.**

[3]- **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: السيادة

شكلت معاهدة واستفاليا مرحلة بداية ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا، التي جاءت بعد صراع مرير بين سلطات كل من الكنيسة والأمراء، الذي انتهى بعزل الكنيسة عن السياسة ووضع السلطة في يد الملوك لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، ومنحهم بذلك ما يعرف بالسيادة،[1] التي أقرت الاتفاقية مبدأ سيادة الدولة باعتبارها سلطة الدولة العليا والمطلقة على اقليمها دون تدخل أي دولة أخرى. لقد انتشر مفهوم السيادة وتعرض في الوقت ذاته الى الانحراف والفساد في عهد الاستعمار فيمكن لسيادة الدول أن تتعرض للمساس جراء تضارب المصالح فيما بينها وبالتالي لا يمكن أن تتحقق سوى **سيادة نسبية**.

لقد مرت السيادة بعدة مراحل فبعد أن كان نطاقها على شعبها واقليميها مطلقا، نتج عن تطور العلاقات الدولية تعديلات على هذا النطاق بصورة تدريجية، فتعرضت السيادة الوطنية للتراجع نظرا للعديد من التحديات التي تواجهها على غرار العولمة.[2]

فخلال القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، لم تقبل الدول بأية قيود على سيادتها، فكانت في تلك المرحلة تتمتع **بسيادة مطلقة** داخل اقليمها الوطني، بيد أن هذه السيادة أخذت في التآكل مع النصف الثاني من القرن العشرين، وهذا رغبة من الدول في تحقيق مصالحها، وعليه تقبلت بعض القيود، التي جاءت عن طريق الاتفاقيات الدولية والمعاهدات أو قرارات المنظمات الدولية (العالمية–أو الإقليمية)، ولم تعد الدول تتمتع بالسيادة المطلقة. ولقد كان للعولمة والتطور التكنولوجي أثر بارز في ذلك، حيث دفع بالدول للتخلي على قدر من وظائفها التي كانت في السابق تعد من سيادة الدولة، وأصبح التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، أمرا جائزا ولعل أبرز المجالات التي

---

[1]– منال وجدي علي، **مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان**، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية، العدد 39، ج4، ص113.

[2]نواري أحلام، **تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 4، جانفي 2011، ص 28.

استهدفت سيادة الدول هو مجال تعامل الدولة مع مواطنيها، أي في إطار حقوق الانسان[1]. "وفي سياق موضوع حقوق الانسان، هل يجوز للدول المنتهكة لحقوق مواطنيها أن تستمر في انتهاكاتها أمام صمت دول أخرى تحت مظلة السيادة الحامية لها؟ (...) ولذلك فان المنطلقات الجديدة للقانون الدولي تتوجه أيضا نحو ترتيب شرعنة التدخل الانساني "[2].

وبذلك صيغت مبررات للتدخل الأجنبي من ذلك مثلا: التدخل لاعتبارات إنسانية، التدخل لحماية حقوق الانسان وحقوق الأقلية العرقية، التدخل لمحاربة الإرهاب الدولي ...الخ[3].

جاء في اعلان المجلس الأوروبي لحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية " لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال تدخلا في الشؤون الداخلية"[4]، وعليه باتت السيادة في تقلص أمام التحديات التي تواجهها لتبقي على قدر منها يسمى بالمجال المحفوظ " **le domaine réservé** " هذا الأخير عرفه القانون الدولي (ذلك الذي تكون فيه أنشطة الدولة أو اختصاصاتها غير مقيدة بالقانون الدولي).[5]

المطلب الأول: مفهوم السيادة ونشأته وتطوره

أ-مفهوم السيادة:

---

[1] هاشم بن عوض بن أحمد آل ابراهيم، **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**، رسالة لاستكمال درجة الماجيستر في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط،2013، ص4.

[2] اندرياس فير ايكه، بير ند ماير هوفر، فرانتس كوهوت، **أطلس العلوم السياسية**، المكتبة الشرقية، بيروت لبنان، ط01، 2012، ص167.

[3] نواري أحلام **تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية** دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد4، جانفي 2011، ص29.

[4] جان بيتك الشتين وآخرون، تر أنطون حمصي، ، **قاموس الفكر السياسي**، دمشق ن وزارة الثقافة، 1994، ج01، ص145.

[5] نواري أحلام المرجع السابق، ص 37.

"كلمة السيادة اصطلاح قانوني مترجم عن كلمة فرنسية " souveraineté " مشتقة من الأصل اللاتيني superanus ومعناه(الأعلى) لذا يطلق البعض على السيادة السلطة العليا.[1]

اختلفت التعاريف المقدمة لمصطلح السيادة، وهذا لاختلاف مجالات وتخصصات المفكرين، ولاختلافهم حول أشكال السيادة وخصائصها والعناصر المكونة لها، ولذا قدمت لهذا المصطلح عدة تعاريف، وقبل تقديم البعض منها، وجب علينا أولا أن نقدم لهذا المصطلح تعريفا لغويا.

- **السيادة لغة:** جاء في "**المنجد في اللغة العربية**" تعريف السيادة كالآتي:

ساد–سيادة وسؤددا وسيدودة وسؤدا: شرف ومجد

ساد قومه: صار سيدهم ومتسلط عليهم

السؤدد: كرم المنصب (السيادة)، القدر الرفيع

فبذلك تعني السيادة في اللغة العربية: رفعة القدر، المكانة، شرف المنزلة، وتدل على أن فلانا سيد قومه، فهو مفهوم يدل على العلية والمنزلة.[2]

والسيد يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم قال صلى الله عليه وسلم: "أنا سيد الناس يوم القيامة"[3].

---

[1] هاشم بن عوض آل ابراهيم،"**سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**، رسالة لاستكمال درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط،2013، ص25.

[2] منال وجدي علي، **مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة** جان بودان، **مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية**، العدد39، ج4، ص 114.

[3] زياد بن عابد المشوخي، **السيادة مفهومها ونشأتها ومظاهرها، صيد الفوائد، تم الاطلاع عليه على الرابط: https//www.saaid.org بتاريخ 10ماي 2024 على الساعة17سا00.**

–"السيادة هي السلطان أو السلطة التي تتمتع باختصاصات الحكم العليا، فتعطي لشخص أو جملة أشخاص سلطة اتخاذ القرارات وفض المنازعات داخل سلك سياسي "[1]، وهي تستوجب استقلالا عن القوى الخارجية وسيطرة على الافراد الداخلية.

– نقصد بكلمة سيادة السلطة العليا التي لا تعلو عليها ولا تحدها سلطة أخرى وتمارس على كل أفراد الدولة، وهي نوعان سيادة داخلية وسيادة خارجية.

– نعني بالسيادة أحقية الدولة بالسيطرة الداخلية غير المتنازع عليها وبالاستقلال دون الخضوع لأي سلطة خارجية [2].

بمعنى أنها السلطة العليا التي تصدر الأوامر للجميع دون أن تتلقى الأوامر من أحد. ويعد جون بودان أول من استخدم مفهوم السيادة في كتابه الجمهورية (1576م) في صراع الملك والكنيسة على السلطة، ولقد أوضح بودان أن وظيفة السيادة تتمثل في تطبيق القوانين على الموطنين لا على الحكام، لأن الحاكم هو مصدر القانون ولايمكن أن يخضع الى قوانين سنها بنفسه، غير أنه ملزم بالخضوع الى القانون الإلهي والقانون الطبيعي.

–عرفت **محكمة العدل الدولية** السيادة في قضيت "كورفو" بأنها: "هي ولاية الدولة في حدود اقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية".[3]

–عرف **أرسطو** في كتابه "**السياسة**" **السيادة هي السلطة العليا للدولة** " في حين اعتبرها **افلاطون** لصيقة بشخص الحاكم.[4]

---

[1] جان بيتك الشتين وآخرون، تر أنطون حمصي، **قاموس الفكر السياسي**، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، ج1 ،1994، ص391.

[2] اندرياس فير ايكه وآخرون، **أطلس العلوم السياسية**، بيروت: المكتبة الشرقية، ط01 ،2012، ص167.

[3] نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد4، جانفي 2011، ص26.

[4] منال وجدي علي، **مفهوم السيادة المطلقة في فلسفة جان بودان**، مجلة كلية الادب والعلوم الإنسانية، العدد39، ج4، ص115.

ويمكن ادراج تصورين لمفهوم السيادة ألا وهما: التصور التقليدي الذي جاء متزامنا مع ظهور الدولة الحديثة أي بعد معاهدة واستفاليا عام 1648م، والذي يرى أن سيادة الدولة مطلقة، أما التصور الثاني فهو التصور الحديث الذي جاء بناء على ما تعرضت له الدولة من تطور وعلاقات كثيفة وتحديات واجهت الدولة الحديثة وقزمت من حدود السيادة.

1-التصور التقليدي للسيادة:

- السيادة عند جان بودان:

طرح المفكر الفرنسي "جون بودان" نظرية السيادة في مؤلفه الشهير "**الكتب الستة عن الجمهورية** "، حيث عرفها على أنها "السلطة العليا المعترف بها والمسيطرة على المواطنين والرعايا دون تقييد قانوني، ماعدا القيود التي تفرضها القوانين الطبيعية والشرائع السماوية "[1]

فالسيادة عند جان بودان غير قابلة للتفويض أو التصرف كما أنها لا تخضع للتقادم، بحكم أن صاحبها هو الذي يضع القوانين وعليه فانه لا يمكنه أن يقيد نفسه. أي أنها "**سيادة مطلقة**".

- **جان جاك روسو: Jean Jaques Rousseau** السيادة الوطنية تعود الى الشعب وهو مصدرها، وهذا ما عرف فيما بعد بالسيادة الشعبية، وأن الإرادة الشعبية هي التي تشكل السيادة التي تتمتع بها الدولة.[2]

- **جون دابن: Jean Dabin** يعتبرها خاصية من خصائص الدولة التي تنفرد بالسلطة التي تمارسها في ظل احترام الحدود التي يضعها القانون.[3]

2-التصور الحديث للسيادة:

---

[1] هاشم بن عوض بن محمد آل إبراهيم، **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل**، رسالة لاستكمال درجة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص20.

[2] سلال مخلوف، إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن، **مجلة القانون والمجتمع**، ط3، العدد01، 2015/12/2، ص232.

[3] **نفس المرجع**، ص 230.

عرفها الفقيه **بريلو prelo** "السلطة التي تقرر نهائيا كآخر درجة ودون تعقيب عليها"[1]، والمقصود من ذلك أن الدولة تمارس سلطتها العليا داخل حدودها باعتبار أن هذه السيادة ركن من أركان قيامها.

كما تناولت بعض المدارس الحديثة في العلاقات الدولية مفهوم السيادة على غرار المدرسة الواقعية الكلاسيكية التي ترى في السيادة مكون أساسي للدولة وخاصية لها بموجبها يمكن للدولة تحقيق مصالحها الوطنية.[2]

3-السيادة في نظر الإسلام:

أما في نظر الإسلام فان السيادة لله عز وجل، بحيث أنها متمثلة في الامتثال لكتاب الله وسنة رسوله، يقول تعالى: "**ان الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين**"[3]، ويقول في موضع آخر: "**وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا**".[4]

ففي الإسلام السيادة كاملة لله عز وجل فان امتثلت والتزمت الدول الحديثة بسيادة القانون، فان الدولة الإسلامية تلتزم بالشرع الذي هو قانون فرض عليها من سلطة أعلى منها.[5]

ب-نشأة وتطور السيادة:

يمكن اعتبار أن نشأة فكرة السيادة ملازمة بنشأة الدولة، غير أن ظاهرة السيادة تم التطرق اليها من طرف الفلاسفة القدامى أمثال أرسطو، كما تطرق لها المفكرون المسلمون أين ربطوا السيادة ربطا وثيقا بتعاليم الشريعة الإسلامية (القرآن والسنة)، في حين كانت السيادة في القرون القديمة

---

[1] **نفس المرجع**، ص232.

[2] **نفس المرجع**.

[3] **سورة الأنعام**، الآية 57.

[4] **سورة الأحزاب**، الآية 36.

[5] زياد بن عابد المشوخي، المرجع **السابق**.

عصر اللاهوتية لصيقة بشخص الحاكم (نظرية الحق الإلهي) باعتبار الحاكم اله أو شبه اله، أو مفوض من الله.[1]

ففي البداية كانت السيادة في يد الملك بمفرده، ثم انتقلت الى رجال الكنيسة أين استعملها البابا في السيطرة على السلطة، ومع الصراع الذي شب بين الكنيسة والملوك في العصور الوسطى بأوروبا انتهى الأمر بإضعاف سلطة أمراء الاقطاع والكنيسة لصالح الملوك الذين أصبحوا يمثلون السلطة المستقلة العليا في الدولة، وبذلك كرست معاهدة واستفاليا عام 1648م فكرة السيادة على المستوى الأوروبي ثم الدولي كأساس لبناء العلاقات الدولية، كما كانت سببا في ظهور مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة.[2] وروج المفكر الفرنسي **جان بودان** في كتابه **الكتب الستة للجمهورية** لهذه الفكرة حين عرفها " السلطة الأعلى والمطلقة والدائمة على المواطنين والرعايا في الدولة، فالسيادة مرجع يؤمن الصالح المشترك للجميع وصالح كل فرد من جهة وروح الجمهورية من جهة ثانية، فلا تعد الجمهورية، جمهورية إن لم يكن فيها قوة سيدة توحد كل أعضائها وأجزائها".[3] ومع مرور الزمن تطور هذا المفهوم ليشمل العلاقات الخارجية للدول بعد أن كانت مقتصرة على الشؤون الداخلية.

وفي 26 أوت 1879 صدر اعلان حقوق الانسان الذي نص على أن السيادة للأمة غير قابلة للانقسام ولا يمكن التنازل عليها، كما قرر ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ المساواة في السيادة بأن تكون كل دولة متساوية من حيث التمتع بالحقوق والواجبات مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم

---

[1] مراحي محمد فاروق، بخيتيه عباس، **السيادة الوطنية في مواجهة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، مذكرة** لنيل شهادة الماستر تخصص الدولة والمؤسسات، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2022/2021، ص 4.

[2] سلال مخلوف، **المرجع السابق**، ص227.

[3] حسين عبد العزيز، جون بودان: من إشكالية السلطة إلى السيادة، https://arabi21.com/story/1310013، 16.05.2024، 18:15.

المتحدة بغض النظر عن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها. الا أن الدول الخمس العظمى احتفظت لنفسها بسلطات ناقضة بذلك مبدأ المساواة في السيادة.[1]

ان تطور الدولة الحديثة وتطور القانون الدولي طور من مفهوم السيادة لينتقل من التصور القديم التقليدي الى التصور الحديث الذي يجعل الدول ملزمة لاحترام ما تمليه عليها الالتزامات الدولية الناشئة عن عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية، وكذا ارتباطاتها بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية. ولقد تزامن هذا التطور لمفهوم السيادة مع بروز متغيرات فرضها الواقع الدولي نتيجة كثافة التعاون وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وكذا الالتزام بقواعد القانون الدولي كاحترام حقوق الانسان مثلا، ناهيك عما خلفته العولمة من اثار على السيادة الوطنية.[2]

المطلب الثاني: أنواع السيادة

ترسخت في الممارسات الدولية مجموعة من الحقوق والواجبات الإنسانية منها حق الدولة في ممارسة السيادة بحرية على اقليمها وسكانها وممتلكاتها، وحق الدفاع الانفرادي والجماعي والمساواة مع الدول الأخرى[3]، حيث تم توثيق هذا الحق من خلال نص المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة "أن هيئة الأمم المتحدة تقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"[4]. يبقى هذا على مستوى النصوص والمواثيق الدولية، إلا أن واقع الحال يقسم السيادة إلى الأنواع التالية:

أ-السيادة المطلقة:

[1] زياد بن عابد المشوخي، **المرجع السابق**..

[2] سلال مخلوف، **المرجع السابق**، ص229.

[3] مجموعة من المختصين، ترجمة أنطون حمصي، **قاموس الفكر السياسي**، دمشق، وزارة الثقافة،1994، ج1، ص143.

[4] هاشم بن عوض بن محمد آل إبراهيم، **المرجع السابق**، ص01.

كانت السيادة المطلقة خاصية في الفقه التقليدي، وبدأت في التراجع وهذا نظرا للقيود الكثيرة الداخلية والخارجية التي اعترضت السيادة، خاصة منها سمو سيادة القانون، فتحولت الدولة من دولة اعتيادية الى دولة قانونية.[1]

ان الدول الكاملة السيادة هي دول لها استقلالية في قراراتها الخارجية والداخلية، دون تدخل من أي جهة أخرى، ولكن هذا لا يعني أنها لا تخضع لقواعد القانون الدولي.[2]

يرى "ليون ديجي" أن فكرة السيادة المطلقة ليست المعيار الذي تنطلق منه القواعد القانونية الدولية اذ لا يمكن اعتبار الدولة مطلقة التصرف كون الدولة وسيلة لتحقيق أهداف رعاياها وليست غاية بذاتها، كما أن وجود أكثر من دولة ذات سيادة على نظام قانوني واحد (القانون الدولي) أمر مستحيل، فمنذ انشاء القانون الدولي كان من الواضح أنه لم توجد دولة ترفض الامتثال للقانون الدولي أو تدعي أنها تملك التصرف بحرية في ميدان العلاقات الدولية.

ويرى جروسيوس GROTIUS في كتابه " قانون الحرب والسلم " الصادر سنة 1625م، أن الدول ذات السيادة بأنها " الدولة التي لا تخضع للسيطرة القانونية لدولة أخرى"[3].

وعليه يمكن أن نعرف السيادة على أنها وضع قانوني ينسب للدولة الكاملة الأركان (شعب–إقليم–حكومة) تكسبها سلطة في الداخل والخارج لا يعلوها أية سلطة.[4]

ب–السيادة المنقوصة:

---

[1] مراحي محمد فاروق، بخيتيه عباس، **المرجع السابق** ص 12.

[2] ماهر ملندي، ماجد الحموي، **القانون الدولي العام**، سوريا، منشورات الجامعة الافتراضية السورية،2018، ص77.

[3] شكيرين ديلمي، "ظاهرة العولمة وتأثيره على سيادة الدول"، **دفاتر البحوث العلمية**، المجلد ç، العدد 1، 2021، ص 398.

[4] نواري أحلام، تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة سعيدة الجزائر، العدد 4، جانفي 2011، ص25.

تتمتع الدول المنقوصة السيادة بالشخصية القانونية المستقلة وملكيتها لإقليمها وتبعية المواطنين لها، غير أنها مقيدة في بعض الشؤون الدولية، ولقد عرف القانون الدولي العديد من الدول الناقصة السيادة وهي: إما دول تابعة، أو محمية، أو أقاليم وضعت تحت الانتداب، وكذلك نظام الوصاية.[1]

فالدول الناقصة السيادة تخضع في سياستها الخارجية الى اشراف أو رقابة دولة أجنبية، وقد ساد هذا النوع في ظل الأنظمة الاستعمارية.[2]

المطلب الثالث: مظاهر السيادة وخصائصها

1-مظاهر السيادة:

للسيادة عدة مظاهر يمكن تلخيصها في:

أ-**السيادة القانونية:** ونقصد بأنها:

- محددة ومعينة
- قد تخول لشخص أو هيئة.
- منظمة ودقيقة ويعترف بها بواسطة القانون.
- تعلن في مصطلحات قانونية إرادة الدولة.
- تتميز بأنها مطلقة وعليا.

[1] طالب رشيد بادكار، **مبادئ القانون الدولي العام**، مؤسسة موكرباني للبحوث والنشر أربيل، ط01، العدد1000 ،2009، ص226.

[2] ماهر ملندي، ماجد الحموي، **المرجع الذي سبق ذكره، ص77.**

– عصيان أوامرها يعني انتهاك القانون.[1]

ب–السيادة السياسية: تتمثل في الهيئة الناخبة التي تمثل الإرادة العامة للأمة والتي تستند للقانون وتطلب تنفيذه واحترامه. وصاحب السيادة السياسية هو صاحب القوة الحقيقية في الدولة الذي تعد ارادته مسار الدولة وطبيعة علاقتها، في حين أن السيادة القانونية تلازم صاحب السيادة السياسية.

ج–السيادة الشعبية: تعني أن الشعب هو صاحب السيادة السياسية، وتظهر من خلال التصويت والاستفتاءات وعن طريق الخطاب الشعبي.

د–السيادة الفعلية: ترتكز على قدرة الدولة الفعلية على بسط نفوذها على كامل اقليمها الجغرافي [2]

2–خصائص السيادة:

للسيادة خصائص تميزها عن غيرها، هي:

– الشمول أو العموم: فالسيادة تشمل جميع مواطني الدولة والمقيمين بها حتى الأجانب منهم باستثناء من يتمتعون بالحصانة الديبلوماسية الذين يخضعون لسيادة دولهم.

– الديمومة أو الدوام: تستمر السيادة ما دامت الدولة قائمة، فهي لا تزول بزوال الأشخاص الذين يمارسونها.

–عدم التجزئة أو التقسيم: لأنها متلازمة مع شخصية الدولة.

[1] مراحي محمد فاروق، بخيتيه عباس، **السيادة الوطنية في مواجهة تكنولوجيا الاعلام والاتصال**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص الدولة والمؤسسات، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2022/2021، ص 18.

[2] مراحي فاروق، بخيتيه عباس، **نفس المرجع**، ص17.

-لا يمكن التنازل عنها[1].

المطلب الرابع: تحديات السيادة

يعبر مصطلح السيادة الوطنية عادة على حرية تصرف الدولة في شؤونها الداخلية، وبمعنى آخر أنه يمنع التدخل في شؤونها الداخلية، غير أن ذلك لم يدم طويلا اذ لاحقت السيادة عدة تحديات جعلت منها عرضة للمساس ومن هذه التحديات نجد:

- **العولمة والتعاون:** اذ أن اغلب دول العالم دخلت في تكتلات إقليمية ودولية رغبة منها في تحقيق مصالحها الوطنية، حيث ترى أن الانضمام الى هذه التكتلات كالمنظمات الدولية والهيئات الدولية يحقق لها مصالحها ويقوي من مكانتها في الساحة الدولية، وهذا لن يتحقق من دون أن تتخلى الدولة عن جزء من سيادتها لصالح المنظمة التي انظمت اليها.

هذا التعاون دفع بالسيادة الى الانكماش بحيث تطورت العلاقات التجارية والمبادلات الاقتصادية والثقافية وغيرها من الأنشطة حتى بلغت كثافتها الى تقزيم العالم ووصفه بقرية صغيرة (العولمة) وبذلك لم يعد للحدود الوطنية للدول تأثير كالسابق.

- **حقوق الانسان:** تعرضت بعض شعوب العالم الى مجازر وابادة بحكم امتلاك الدولة لحق التصرف في شؤونها الداخلية، فلقد كانت السيادة في الماضي تلعب دور حماية الدول الضعيفة، بحيث يمنع التدخل في شؤونها الداخلية، أما في عصرنا هذا فقد أصبح التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمرا جائزا وفي بعض الأحيان ضروريا، مثل ما حدث في السودان، والصومال، وسوريا، وليبيا، تحت مسمى "مسؤولية الحماية".[2]

-**الإرهاب:** أصبح الإرهاب خطرا يهدد سيادة الدول وبذلك تذرعت بعض الدول الكبرى كالولايات المتحدة بحجة مكافحة الإرهاب الدولي وتدخلت في كل من أفغانستان وباكستان عام 2001[3]، وقد

---

[1] مراحي محمد فاروق، بخيتيه عباس، **المرجع السابق**، ص11.

[2] مراحي محمد فاروق، بخيتيه عباس، **المرجع السابق، ص** 61.

[3] **نفس المرجع**

تدخلت في العراق بحكم محاربة المنظمة الإرهابية داعش، ولقد سبق لها وأن تدخلت في العراق بحكم إزالة الدكتاتورية ونشر الديموقراطية، وكان ذلك كحجة لكي تضع قدمها في الشرق الأوسط.

– **التطور التكنولوجي:** أحدثت التكنولوجيا هزة في مفهوم السيادة، كون الممارسة الفعلية للسيادة تحدد بما تملكه الدولة من أجهزة ومعدات تكنولوجية حديثة، ما جعل من الدول الغربية المتطورة كاملة السيادة وفي المقابل نجد الدول النامية محدودة السيادة[1]، فالتطور العلمي والتكنولوجي يأهل الدولة إلى معرفة ما تمتلكه من ثروات داخل جغرافيتها وعبر حدودها الإقليمية ويسمح لها بتوفير المعلومة التي تخدم أمنها ومصالحها الوطنية. فالتكنولوجية لم تجعل من مبدأ المساواة بين الدول في السيادة قاعدة ثابتة.

- **خلاصة الفصل:**

[1] **نفس المرجع**، ص63.

- في بداية القرن السادس عشر بعد انهيار النظام الاقطاعي، وظهور دول جديدة على أنقاض الإمبراطورية الرومانية، هذه الدول الجديدة تحررت من السلطة الإمبراطورية والكنيسة، فسعت بعد ذلك الى تركيز السلطة بيدها والانفراد بها، دون أن تخضع لأية سلطة أخرى، لتصبح بذلك السيادة من أهم أركان الدولة وخاصية ملازمة لها.
- فكان للسيادة مظهران، الأول يتمثل في تنظيم وتسيير الشؤون الداخلية للدولة، أما المظهر الثاني فيكمن في المظهر الخارجي والذي يشمل إقامة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، على أساس المساواة مع غيرها من الدول.
- غير أن هذه المساواة في السيادة بين الدول لم تتحقق ويتضح ذلك خاصة في الدول الخمس الكبرى التي منحت لنفسها امتيازات لا تمتلكها غيرها من الدول، كحق النقض (الفيتو)، وهذا ما يجعل السيادة لدى هذه الدول سيادة كاملة مقارنة بالدول الصغرى أو الضعيفة التي تعتبر ذات سيادة منقوصة.
- كما تعرضت السيادة الى تحول في مجال وحدود ممارستها، ففي البداية كانت السيادة مطلقة، اذ تباشر نفوذها داخل حدود إقليم الدولة، وكان هذا هو المفهوم التقليدي للسيادة، والذي أخذ في التغيير مع تطور الدولة، ومع ظهور متغيرات جديدة في الساحة الدولية، والتي منحت مجالا أخر للسيادة والذي يظهر في إقامة العلاقات الخارجية مع دول أخرى ذات سيادة.
- ظهور التكتلات الإقليمية والدولية، كثافة المبادلات التجارية والاقتصادية والثقافية، وازدياد الاعتماد المتبادل، تطور القانون الدولي وسموه على القوانين الوطنية جعل من الدول ملزمة لاحترام نصوصه وقواعده ،كاحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية، احترام حقوق الانسان، اذ كانت الدول المطلقة السيادة تمارس الاضطهاد على البعض من شعوبها متحصنة بحق ممارسة سيادتها على مواطنيها ورعاياها داخل حدودها الإقليمية، وبحجة احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ليأتي القانون الدولي ليجعل التدخل للحد من الإبادة الجماعية والاضطهاد وبيع الرق وحماية حقوق الانسان لا يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة .

- ناهيك عن تضارب المصالح الوطنية بين الدول والذي تتولد عنه ما يعرف في الواقعية ب (المعضلة الأمنية) والتي قد تدفع بالعلاقات بين الدول الى درجة الحرب فيما بينها، وبذلك تقوم دولة بغزو دولة أخرى لتحقيق أمنها ومصالحها الوطنية، ورغم أن الاحتلال أو الغزو "**لا ينقل السيادة الى المحتل**"[1]الا أنه ينقص منها ويضعفها، فتصبح بذلك الدولة المحتلة **ناقصة السيادة.**

[1]خلف رمضان محمد بلال الجبوري، **السيادة في ظل الاحتلال**، مركز الدراسات الإقليمية، السنة 3، العدد6، ص1..

الفصل الثاني

الحرب الروسية الأوكرانية

تمهيد الفصل:

إن تطور الدولة عبر التاريخ أرسى أساسا لقيام الدولة الحديثة، وجاء القانون الدولي بعده لسن القوانين التي تحمي هذا الأساس والمتمثل في السيادة، وكان نص(المادة 2) من ميثاق الأمم المتحدة صريح في المساواة في الخاصية السيادية، أي جميع الدول تتمتع بالسيادة، وبذلك أحقيتها في اتخاذ قرارتها بكل حرية ومن دون أي ضغوطات ، سواء كانت القرارات تعنى بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية ، وعليه مع تصادم المصالح التي تسعى لها كل الدول ، تجد خاصية السيادة نفسها عرضة للمساس من الغير، سواء من خلال ممارسة ضغوطات ، أو عن طريق الحرب.

تعتبر ظاهرتي الحرب والسلم من أبرز الظواهر الغالبة في العلاقات الدولية، اذ أنهما تتعاقبان فيما بينهما كتعاقب الليل والنهار، والمصلحة هي التي تقوم سواء بتوطيد العلاقة بين الدول أو العكس، فكلما تضاربت المصالح بين الدول، نتج عن ذلك توتر، الذي قد يتطور الى أزمة أو صراع، وكحد أقصى قد يصل الى درجة الحرب، مثلما هو الحال مع كل من روسيا وأوكرانيا.

ففي حالة تعرض دولة لغزو عسكري من دولة أخرى، تقوم بالسيطرة على إقليم الدولة المحتلة، وبذلك تكون هذه الأخيرة (الدولة المحتلة) ذات سيادة منقوصة، رغم أن القضاء الدولي والفقه لا يقر بانتقال السيادة من الدولة المحتلة الى الدولة القائمة بالغزو، الا أنه ينتج عن هذه الحالة تواجد سيادتين وهما: **سيادة قانونية** تمارسها الدولة الخاضعة للغزو، **وسيادة فعلية** تمارسها سلطات الاحتلال.[1]

[1] خلف رمضان محمد بلال الجبوري، المرجع السابق، ص1

ان تضارب المصالح بين الدول يخلق جوا متوترا فيما بينها، وبذلك تسعى كل دولة الى تحصين نفسها من خلال تعظيم قوتها (العسكرية، الاقتصادية) كي تحافظ على بقائها أو تعزز من مكانتها الدولية وتقوي من قراراتها، هذه الحالة من التنافس تأتي جراء انعدام الثقة فيما بين الدول اذ ترى كل دولة من تصرفات نظيرتها خطرا على مصالحها وأمنها، ما يدفعها الى العمل على شل واعاقة سلوك هذه الدولة التي تراها تشكل خطرا عليها، وهنا توصف هذه الحالة **بالمعضلة الأمنية**.

وفي هذه الدراسة سنحاول ابراز هذه الحالة (المعضلة الأمنية) التي دفعت بروسيا وأوكرانيا الى الحرب، معتمدين على السياق التاريخي للنزاع الذي تفاقم بينهما وتحول الى حرب، حيث يساعدنا التاريخ على فهم الأسباب ورؤية واضحة لمسار العلاقة بين هاتين الدولتين.

كما سنحاول تحليل هذه الظاهرة وإبراز دور القانون الدولي في حماية سيادة الدول من جهة، ودور القوة من جهة أخرى، اذ أن الدول القوية تفعل ما تشاء مقارنة بالدول الضعيفة حسب المنظور الواقعي. لنخلص في الأخير الى تداعيات هذه الحرب ونتائجها.

وقبل التطرق في تفاصيل الدراسة ارتأينا أن نقدم وجهة نظر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين التي طرحها في خطاب له عبر التلفزيون الروسي، حيث ساق فيه مبررات الحرب التي وصفها **بعملية عسكرية**، في حين ينظر الى هذا التصرف من طرف الغرب والقانون الدولي بالغزو، ولقد حاولنا أن نلخص أهم ما جاء في الخطاب.

ملخص خطاب الرئيس الروسي بوتين المتلفز بتاريخ 2022/02/24:

بتاريخ 24 فيفري 2022 أذيع الخطاب المتلفز للرئيس فلاديمير بوتين حيث ساق فيه مبررات روسيا للقيام بما أسماه عملية عسكرية خاصة ولقد أرسل نص الخطاب في نفس تاريخ الى الأمين العام للأمم المتحدة كان من أهم ما جاء فيه ما يلي:

لقد تحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن الأسباب التي دفعت بروسيا لاتخاذ مثل هذه القرارات، بحيث اعتبر توسع حلف الشمال الأطلسي (الناتو) الى الأراضي الأوكرانية بمثابة تهديد للأمن الروسي، وكما استدل على انتهاك سيادة بعض الدول من طرف الغرب الذي يدعي حقوق الانسان واحترام سيادة البلدان والقانون الدولي، اذ انه تم الاعتداء على عدة دول منها: العراق، سوريا، ليبيا، بلغراد. معتبرا ان قرارات الأمم المتحدة منحازة وغير عادلة، بل ان هذه الدول تسعى فقط لتحقيق مصالحها، ولقد وصف الأمم المتحدة وحلفائها بإمبراطورية الأكاذيب، بحيث أنها تمارس الكذب في سياستها قصد بلوغ مصالحها، كما برر بوتين عن شرعية تدخله في أوكرانيا على أنه حماية للشعوب التي تم اضطهادها من طرف النازية الحديثة حسب تعبيره وأن الشعبين الروسي والأوكراني هما شعب واحد بحكم التاريخ الذي يربطهما.

ولقد عبر عن رفضه لاستمرار منظمة حلف الشال الأطلسي في التوسع نحو الأراضي الأوكرانية معبرا بصيغة التهديد في الصفحة (8) من خطابه أن الذين ينساقون وراء اغراءات التدخل الخارجي سيكون رد روسيا على ذلك فوريا و قاسيا الى درجة لم تعرفوها من قبل في تاريخكم. كما عبر بمنطق الواقعيين في العلاقات الدولية بأن القوة هي أساس العلاقات الدولية قائلا "كلنا يعرف

أن القوة الحقيقية تكمن في العدالة والحقيقة، وهما الى جانبنا، **وإذا كان الأمر كذلك فان من الصعب انكار أن القوة والاستعداد للقتال هما أساس الاستقلال والسيادة".**[1]

تجدون نص خطاب الرئيس بوتين كاملا في الصفحة 96.

[1]خطاب الرئيس الروسي بوتين بالعربية تم ارساله الى الأمين العام لدى الأمم المتحدة بتاريخ 2022/02/24، تم الاطلاع عليه على الرابط: https//digitallibrary.org/record/3959647 بتاريخ 2024/03/18.على الساعة22سا00.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الروسية الأوكرانية

روسيا وأوكرانيا شعب واحد على حد تعبير الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تلميحا منه على تقاسم هذين البلدين لتاريخ مشترك منذ العصور الوسطى بانتمائهما الى الدولة السلافية الشرقية المسماة "كييف روس".[1]

تعتبر نهاية الحرب الباردة مطلع سنة 1990 من بين أهم المحطات التاريخية للقرن العشرين، وذلك بنهاية الصراع الأيديولوجي القائم بين القطب الشرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي والقطب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، بمعنى آخر نهاية الثنائية القطبية وبروز نظام دولي جديد تقوده أمريكا لوحدها، ونتج عنه تفكك الاتحاد السوفييتي وخروج روسيا ضعيفة الا انها لاتزال تعتبر قوة مؤثرة وفعالة في العالم[2].

ومنذ ذلك الحين شهد محيط روسيا الفيدرالية عدة تطورات، يمكن تلخيصها في:

-1991: استقلال أوكرانيا الذي تزامن مع انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي.

1-–دمان دبيح، محمد رشدي، الحرب الروسية الأوكرانية في الاعلام الرقمي دراسة تحليلية لمضامين موقع aj+ عربي، مذكرة ماستر، شعبة علوم الاعلام والاتصال، تخصص صحافة مكتوبة والكترونية، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03، كلية الاعلام والاتصال والسمعي البصري، قسم الصحافة،2022/2021، ص23.

2 - Ukraine : les origines du conflit, collège des forces canadiennes national défenses, 2016, p12.

-1994: توقيع كل من روسيا وأوكرانيا على **مذكرة بودابست** والتي تضمنت إقرار روسيا باحترام سيادة أوكرانيا واستقلالها مقابل تخلي أوكرانيا على ترسانتها النووية التي ورثتها عن الاتحاد السوفييتي لصالح روسيا.

-1999: أخذ حلف الناتو في توسعه نحو شرق أوروبا، حيث انضمت اليه كل من: التشيك، المجر، بولندا.

-ما بين عامي 2009/2004: انضمت الى الحلف تسعة (9) دول أخرى من شرق أوروبا وهي: بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا.

ما بين 1999 الى 2020 انضمت أربعة عشر (14) دولة من الجمهوريات السوفييتية ودول شرق أوروبا الى حلف الناتو، ولم يعد متبقيا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا، وأوكرانيا ولهذا تعتبر روسيا أن انضمام هاتين الدولتين الى حلف الناتو هو عبارة عن محاصرة لها داخل حدودها.

-2008: عقد الناتو قمة في العاصمة الرومانية بوخاريست رحب فيها بتطلع أوكرانيا وجورجيا للانضمام اليه.[1]

[1]-عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات ،3 مايو 2022، ص2.

2- أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص117.

كان على روسيا الحفاظ على مصالحها الحيوية بحيث أصبحت حدودها تشكل خطرا عليها وهذا ما دفع بإدارة بوتين للسيطرة على أوكرانيا في الوقت الذي يسعى الغرب بدوره الى احتوائها عن طريق التوسع الأورو –أطلسي.

فكانت رغبة أوكرانيا وجوريا للانضمام الى الناتو، بمثابة تهديد لأمن روسيا، وعليه تدخلت روسيا بقوتها العسكرية لمنع ذلك، وكانت البداية بالحرب الروسية الجورجية عام 2008، حيث ضمت روسيا اليها كل من إقليمي: أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، ثم جاءت بعدها الحرب الروسية الأوكرانية والتي مكنت روسيا من ضم شبه جزيرة القرم اليها.[1]

وفي هذا الصدد يقول ألكسندر دوغين: على **دول الناتو الاعتراف بسيادة روسيا في شبه جزيرة القرم وهي المصدر الرئيسي للتوترات المستمرة في المنطقة.**[2]

–خريطة تبين الموقع الاستراتيجي لشبه جزيرة القرم:

[1]– عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، 3 ماي 2022، ص3.

[2]محمود محمد علي، ألكسندر دوغين وموقفه في الأزمة الأوكرانية، ص20، على الرابط: https//Noor–Book.com بتاريخ 22ماي 2024.

خالد شمت-الجزيرة نت www.aljazeera.net

تسود علاقة متوترة بين كل من روسيا والغرب حول انضمام أوكرانيا الى الناتو ، ترجعنا الى زمن الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي ، حيث عرفت حينها هذه المرحلة عدة أزمات كادت أن تكون سببا في اندلاع حرب عالمية ثالثة، على غرار أزمة برلين بين عام 1957و 1961 ، وأزمة الصواريخ بكوبا عام 1962م. ونحن اليوم بصدد مشاهدة نفس النموذج **(حرب باردة)** بين روسيا والغرب[1]، والأزمة الأوكرانية قد تكون سببا في حرب عالمية ثالثة ، وقد تؤدي الى نهاية الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك احتمال بروز نظام دولي جديد ثنائي أو متعدد الأقطاب. اذ أن هذه الأزمة جعلت بعض المفكرين والملاحظين يطرحون إمكانية عودة روسيا كقوة فاعلة في الساحة الدولية ويؤكدون رغبتها في تشكيل قطب عالمي قوي جديد مناهض للأحادية القطبية.[2]

[1] محمود محمد علي، الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا 2022، ص6. على الرابط: https//Noor-Book.com بتاريخ21 ماي 2024.

[2] Igor Delanoë, introduction la puissance russe en question, études internationales, v50, n3,2019, P352.

كما عبر عن ذلك مستشار الشؤون الدبلوماسية لرئيس الامارات **أنور قرقاش** قائلا: **يواجه العالم اختبارا صعبا واستقطابا حادا فرضته الأزمة الأوكرانية مما يهدد أسس المجتمع الدولي.**[1]

-المطلب الأول: التقارب الثقافي والتاريخي بين روسيا وأوكرانيا

ويتجسد هذا التقارب في العناصر التالية:

1-التقارب الثقافي للبلدين:

جمعت بين الدولتين علاقات وطيدة اذ لطالما كانت القيادة الأوكرانية موالية لروسيا ومع اندلاع احتجاجات الميدان الأوروبي في أوكرانيا عام 2014 تغير اتجاه القيادة الأوكرانية لموالاة الغرب مما أدى بدوره الى توتر العلاقات بين روسيا وأوكرانيا.

ويتقاسم البلدين تاريخ مشترك منذ العصور الوسطى ولقد لمح بذلك لعدة مرات الرئيس الروسي بوتين، كما كتب بوتين مقالا في جويلية2021 عبر فيه على أن روسيا وأوكرانيا كانتا بلد واحد وشعب واحد في إشارة منه الى دولة كييف روس التي قامت في القرن التاسع ميلادي [2]، اذ تجمع روسيا وأوكرانيا علاقات تاريخية بحكم الترابط الجغرافي والعرقي واللغوي والديني، فرغم أن اللغة الرسمية في أوكرانيا هي الأوكرانية الا أنه حوالي 30% من الأوكرانيين يتحدثون اللغة الروسية، وأكثر من 50% من سكان شرق أوكرانيا يتحدثون اللغة الروسية باعتبارها اللغة الأم. كما أن الديانة الرسمية المعتمدة في أوكرانيا هي المسيحية الارثوذكسية وفي روسيا تصل نسبة الأرثوذكسيين الى 71 %من عدد السكان.

[1] الامارات والحرب الروسية الأوكرانية الدوافع والتداعيات، المركز الخليجي للتفكير، مارس2022، ص4.

[2] نفس المرجع، ص13

ولقد عبر بوتين في هذا المقال على أن قيام دولة معادية لموسكو على أراضي أوكرانيا يعد بمثابة استخدام سلاح دمار شامل ضد الروس، فركز على أن الشعب الروسي والأوكراني شعب واحد لا يجب أن تكون بينهما عداوة، وهو المقال الذي سخر منه الرئيس الأوكراني زيلينسكي وقال: **نعم نحن اخوة، ولكننا اخوة مثل قابيل الذي قتل هابيل ملمحا الى أن روسيا هي قابيل وأوكرانيا هي هابيل.**[1]

1954 بمناسبة احتفال الاتحاد السوفياتي بذكرى مرور 300 عام على الاتفاق الروسي مع السلاف الشرقيين تنازل نيكيتا خروتشوف عن شبه جزيرة القرم لأوكرانيا وقد وصف هذا التنازل بالخطأ التاريخي، لكن في هذا العام كانت أوكرانيا جزء من الاتحاد السوفياتي.[2]

2-الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا:

تعتبر أوكرانيا بلد ذو أهمية لدى كل من الغرب وروسيا، فلقد ذكر بريجنسكي أهميتها عند الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها من أقوى الداعمين لانفصال كييف حيث تدرك جيدا أهميتها الجيوبوليتيكة، اذ أن من خلال أوكرانيا يمكن لها محاصرة النفوذ الروسي، كما **أن** موانئ أوكرانيا مهمة للحلف الأطلسي (الناتو) ، اذ من خلالها يمكن الضغط على روسيا لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في المنطقة وفي الشرق الأوسط، في حين تعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي بمثابة جسر أو منطقة عازلة بينه وبين روسيا، أما بالنسبة لروسيا فان أوكرانيا تعتبر بالنسبة اليها كحجر

[1] نفس المرجع، ص14.

[2] – سلوى يوسف الاكيابي، أثر الحرب الروسية الأوكرانية، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، ص23

الزاوية باعتبارها أنها تأوي أكبر تجمع روسي في العالم خارج روسيا، كما تمنح روسيا القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي الى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود [1].

فتمثل أوكرانيا نقطة عبور الغاز الطبيعي الروسي الى أوروبا وهمزة وصل لمعظم البنى التحتية للصناعات الروسية سواء عبر خطوط الأنابيب أو الطرق والسكك الحديدية[2]

رغم استقلال أوكرانيا عام 1991 الا أن روسيا تعتبرها جزء من مجال تأثيرها، وتنتهج معها نسخة حديثة من سياسة بريجنيف والتي تنص على أن تكون أوكرانيا ذات **(سيادة محدودة)** كما حصل مع وارسو عندما كانت ضمن مجال التأثير السوفياتي.[3]

3-الأهمية الاقتصادية لكل من روسيا وأوكرانيا:

كانت أوكرانيا الأكثر تصنيعا بعد روسيا من بين جميع البلدان التي شكلت الاتحاد السوفياتي، فقد بنيت بها مصانع لتصنيع الرؤوس الحربية النووية لصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية[4].

---

[1]أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا، مجلة مدارات السياسة، عدد ديسمبر 2017، ص121.

[2]نفس المرجع، ص122.

[3]عماد الدين محمد إبراهيم، حرب أوكرانيا، ص2. على الرابط: https//Noor-Book.com. تم الاطلاع عليه بتاريخ 21ماي2024.

[4]-سلوى يوسف الاكيابي، أثر الحرب الروسية الأوكرانية، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، ص 236.

2-Gourdon -Audrey de Ubeda ; conflit Russie -Ukraine: quelles conséquences sur les économies africaines ?fondation pour les études et recherches sur le développement international, note breve233, avril 2022p4

إضافة الى أن روسيا وأوكرانيا من منتجي الغاز الطبيعي والبترول، كما أنهما ينتجان ما يقارب 30 %من اجمالي انتاج القمح وما يقارب 80 % من زيوت عباد الشمس[1].

-تعتبر روسيا أكبر مصدر للطاقة لأوروبا حيث احتلت المرتبة الأولى بين مصدري النفط لأوروبا واستأثرت بحوالي 30%واردات الاتحاد الأوروبي من النفط، و39%من اجمالي واردات الغاز له عام2018، كما أن أمن الطاقة الأوروبي مرتبط بروسيا لا سيما ألمانيا التي تعد أكبر مستهلك للغاز الروسي.[2]

-جدول واردات الاتحاد الأوروبي من روسيا عام2018:

الواردات	النفط	الغاز
النسبة المئوية	%30	%39

بلغ عدد سكان روسيا عام 2021 حوالي 146 مليون نسمة وتمثل حوالي 2%فقط من الناتج المحلي الخام في العالم، وحجم الاقتصاد الأوكراني أقل ب 10مرات من اقتصاد روسيا، الا أن أوكرانيا من ناحية أخرى لها دور أساسي في سوق الأغذية العالمية بحيث توفر 6%من صادرات الحبوب العالمية، في حين تلعب روسيا دورا مركزيا مهما في سوق الطاقة، فصادراتها تمثل حوالي 11%و9%من واردات النفط والغاز العالمي، وتمثل روسيا 5%من واردات الحبوب العالمية و24%من واردات القمح.[3]

-جدول صادرات الحبوب لكل من روسيا وأوكرانيا نحو العالم:

[1] Julien Gourdon -Audrey de Ubeda, op.cit., p2.

[2] يارا عبد الجواد ، التوجهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وعلاقتها مع الغرب ، مجلة قضايا ونظرات ، العدد26، جويلية 2023،ص29،.

[3] Impacts potentiel, Guerre Russie -Ukraine au Niger ; mai 2022. P3.

الصادرات	روسيا	أوكرانيا
الحبوب	%5	%6

وتعد كل من روسيا وأوكرانيا من اهم الدول المصدرة الى افريقيا بحكم قدم العلاقات القائمة بينها، ومع ظهور فيروس كورونا وبعدها نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا نتج عنه تصاعد أسعار اغلب المنتجات وحتى منها الطاقوية ما شكل خطرا على الامن الغذائي الافريقي.

لقد استوردت الدول الافريقية من روسيا ما يقارب أربعة مليار دولار من المنتوجات الفلاحية عام 2020 وفي المقابل استوردت من أوكرانيا ما يقارب ثلاثة مليار دولار ومن اهم المستوردين نجد مصر التي استحوذت لوحدها على نصف الواردات[1]

-جدول حجم واردات الدول الافريقية من روسيا وأوكرانيا عام2020:

الدول	الحجم (الدولار الأمريكي)
روسيا	4
أوكرانيا	3

-المطلب الثاني: انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال أوكرانيا

تعد نهاية الحرب الباردة بداية 1990م كالحدث البارز نهاية القرن العشرين، هذا الحدث الذي أنهى الصراع بين قطبين يتصارعان من أجل فرض ايديولوجيتهما، أي نهاية الثنائية القطبية، حيث خرجت حينها روسيا ضعيفة جراء تفكك الاتحاد السوفياتي.[2]

[1]- المرجع السابق ص2.

[2] UKRAINE : LES origines du conflit, collège des forces canadiennes national défense p1, ,2016.

فتحولت معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي أو تلك التي كانت تنتمي الى المعسكر الشرقي أثناء الحرب الباردة الى المعسكر الغربي، وهذا اما بالانضمام الى حلف الناتو أو الانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وكان عام 2004م تاريخا بارزا في الاتحاد الأوروبي حيث انضمت اليه عشر دول دفعة واحدة، معظمها كان في السابق من دول القطب الشرقي، وفي فترة ما بين 1999م الى 2020م انضمت أربعة عشر (14) دولة من الجمهوريات السوفياتية ودول شرق أوروبا الى حلف الناتو.[1]

استقلت أوكرانيا عام 1991م وأمضت مع روسيا على مذكرة بودابست التي جاء في مضمونها تخلي أوكرانيا على ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا، وفي المقابل على روسيا احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها.

ولقد عبر ألكسندر دوغين في تصريح له قائلا: "لقد خسرنا الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا عندما كنا في أضعف حالاتنا"[2]، معتبرا بذلك تفكك الاتحاد السوفياتي واستقلال أوكرانيا خسارة لروسيا، بحيث كانت حينها روسيا في حالة ضعف غير قادرة على التصدي للمخطط الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكي المتمثل في تفكيك الاتحاد السوفياتي ومحاصرة روسيا عن طريق دول الجوار المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفياتي، بغرض اضعافها.

---

[1] عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 03 ماي 2022، ص6.

[2] محمود محمد علي، ألكسندر دوغين وموقفه في الأزمة الأوكرانية، ص18، على الرابط: https//Noor-Book.comبتاريخ 22ماي 2024.

ولقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل بدرجات متفاوتة في أسيا الوسطى والقوقاز فكان الهدف الأساسي لأمريكا في أوراسيا هو تطويق روسيا واضعافها باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة المؤهلة بحكم طاقتها النووية والنفطية للعودة الى المسرح الدولي كفاعل رئيسي منازع للهيمنة الأمريكية.[1]فلم تتردد أمريكا في الانفاق الهائل في البلدان المحيطة بروسيا، قصد اضعاف روسيا.[2]فقامت أمريكا بزعزعة العديد من الحكومات المحيطة بروسيا، ففي نوفمبر 2003 دعمت الثورة الوردية في جورجيا وأقامت نظام موالي للغرب كما دعمت حركات المعارضة الديموقراطية في بيلاروسيا وقيرغيزستان وأوزباكستان قصد إقامة حاجز أمام خطوط أنابيب الطاقة الروسية.[3]

-المطلب الثالث: أسباب الحرب بين البلدين

1-مفهوم الحرب:

الحرب ظاهرة بشرية قديمة (...)تحدث بين الفينة والأخرى لأسباب اقتصادية، أو اجتماعية، أو عقائدية، أو سياسية، وقد تنتهي بسيطرة أحد الفريقين المتحاربين على جزء من أراضي الفريق الآخر أو ربما السيطرة على الإقليم كله"[4].

[1]خيري فرجاني، أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيان، القاهرة، ص12.

[2]نفس الرجع، ص29.

[3]نفس الرجع، ص3.

[4]خلف رمضان محمد بلال الجبوري، المرجع السابق، ص7.

- **لغة:** عرفها **المنجد في اللغة العربية: الحرب**، جمع حروب: المقاتلة والمنازلة، حرب، حربا الرجل: سلبه ماله وتركه بلا شيء. حارب، حرابا، محاربة: قاتله.

عرفها **كلاوزفيتش(1780-1830)** على أنها ظاهرة طبيعية تتمثل في عنف غير محدود، بمعنى آخر "**عمل من أعمال العنف بهدف ارغام الخصم على تنفيذ وتحقيق ارادتنا**. أو بأنها مبارزة وصراع ثنائي (بين طرفين)، يقوم فيه طرف بإرغام الخصم عن طريق القوة لتحقيق ارادته، فهدفه هو استنزاف قوى الخصم وجعله غير قادر على مواصلة المقاومة.

ووصفها بالحرباء نظرا لقابلية التحول من حالة لأخرى حسب الطبيعة المفروضة وتختص بتواجد ثلاثة وجوه: العنف الأصلي -الكراهية -العداء.

-العنف الأصلي: وهو يتوافق مع الشعب

-الكراهية: مرهونة بالجنرال وجيشه

-العداء: تعمل الحكومة على أن تكون المشاعر موجودة بالفعل في الأمة[1]

كما قدم لنا تعريفا للحرب يمكن الاعتماد عليه في تحليل وفهم واقع الحرب الروسية الأوكرانية حيث يرى أن الحرب ظاهرة ذات عمق اجتماعي فليس الجنود وحدهم المعنين بالحرب وانما المجتمعات كلها تدخل في الحروب. وعرفها على أنها:" **الحرب هي تكملة للسياسة بوسائل أخرى**."[2] ومن هذا المعنى نفهم أن الحرب ليست بفعل معزول وعشوائي أو مفاجئ وانما هي متعلقة بالحياة

[1] CLAUSEWITZ : De La guerre, livre1, présentation par benoit chantre, traduction par jean Baptiste Neuens-G F Flammarion, paris, 2014, pp 19-20

[2] CLAUSEWITZ. op.cit., P7.

السياسية، تكون نتيجة عدم تحقيق السياسة لأهدافها بالطرق السياسية والدبلوماسية وبذلك تدخل الدولة في حرب لتجسيد ما سطرته في سياستها. [1]

هناك رأيين عن الحرب الروسية الأوكرانية، رؤية الغرب وأوكرانيا للحرب بخصوص شرعيتها، ورؤية روسيا والقلة من دول أخرى المناقضة للرؤية الغربية، بحيث وصفت الحرب الروسية ضد أوكرانيا من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعدوان والحرب غير المشروعة، في حين تتمسك روسيا بحقها المشروع في الدفاع الشرعي باعتبار أن انضمام أوكرانيا للناتو هو تهديد مباشر لأمنها وسلامها [2].

2- أسباب الحرب وفق النظريات السياسية في العلاقات الدولية:

تختلف المدارس النظرية في العلاقات الدولية في تفسير أسباب الحروب، حيث تحلل كل واحدة منها الظاهرة الصراعية من زاوية محددة، حيث تتلخص رؤيتها في:

يرى الواقعيون: أن الدول العظمى تتصرف في بعض الأحيان بالحمق والفظاعة عندما تعتقد بأن مصالحها الأمنية مهددة[3]، وهذا ما يمكن تبنيه في الاعتداء الروسي على أوكرانيا، كما أن مشكلة انعدام الثقة بين الدول يأزم من العلاقة فيما بينها وهذا ما يسمى في الواقعية **بالمعضلة الأمنية،**

[1] CLAUSEWITZ Op.cit. p17.

[2] سلوى يوسف الاكياني، المرجع السابق، ص230

[3] عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة بحثية، مركز الجزيرة للدراسات، 03 ماي 2022.، ص 5.

وبذلك يمكن تفسير رغبة دول أوروبا الشرقية في الانضمام الى حلف الناتو كان بسبب تخوف هذه الدول من الهيمنة الروسية.[1]

لا تدعو الواقعية الى الحرب كخيار وحيد مرغوب فيه، انما ترى في الحرب ضرورة يفرضها الواقع الدولي من خلال انعدام هيئة أو مؤسسة يمكنها حماية الدول ويضبط سلوكها، فالواقعية لا تؤيد أفعال روسيا في أوكرانيا وانما تقدم لنا تفسيرا لسلوك روسيا من خلال تخوفها من نوايا الغرب وأوكرانيا.[2]

أما المنظور الجيوبوليتكي، فيركز على ابراز العامل الجغرافي وتأثيره على سلوكيات الدول واثارة الصراعات الدولية خاصة من حيث الأهمية الجغرافية (الاقتصادية – الاستراتيجية)، فبذلك يمكن تفسير أساس قيام الحرب بين روسيا وأوكرانيا وفقا للمعطى الجغرافي بحيث تمثل أوكرانيا الخط الأحمر بالنسبة لموسكو أي الفاصل بين القوى الغربية وروسيا ، وعليه فان توسع الاتحاد الأوروبي أو الناتو من خلال أوكرانيا يمثل تهديدا مباشرا لمصالح وأمن روسيا ، إضافة الى أن منطقة البحر الأسود لها أهمية كبيرة لروسيا اذ تعتبر (رئة) مهمة لروسيا تحقق بها العديد من المصالح الاقتصادية في مجالات الطاقة والتجارة والاقتصاد ويعتبر البحر الأسود المياه الوحيدة الدافئة التي تستطيع السفن العبور منها شتاء كما تستخدم روسيا أيضا قواعدها في البحر الأسود التي يقع الكثير منها في شبه جزيرة القرم.[3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] نفس المرجع

[3] محمود محمد علي، الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا2022، مكتبة نور، ص 10.. على الرابط: https//Noor-Book.comبتاريخ 21ماي 2024.

أما التفكير البنائي فلا يستبعد متغير القوة وانما يركز في تحليلاته على كيفية نشوء الأفكار والهويات، فيرى البنائيون أن النظام الدولي هو من صنع وإنتاج الفكر الإنساني، نظام للقيم والمعايير التي نظمت من طرف البشر وإذا تغيرت الأفكار تغير النظام معها لأن النظام يتضمن تلك الأفكار.

تعتبر الهوية بناء اجتماعي تتشكل عبر الخطابات النافذة، فالتنشئة الاجتماعية تنعكس في الخطابات السائدة في المجتمع والميول النخبوية التي بإمكانها تشكيل الهويات على أسس تنازعيه من خلال تعبئة الجماهير واحياء الضغائن التاريخية، من أجل تحقيق مصالحها. ومنه يمكن أن يكون لخطاب الرئيس بوتين أهمية كبرى لتعبئة الجماهير واحياء الماضي المشترك بين روسيا وأوكرانيا وتبني هوية مشتركة، دفعت الى انفصال مقاطعتي لوغانسك ودونيتسك ناهيك عن القرم التي ضمتها روسيا عام 2014م عن طريق الاستفتاء الذي كان لصالح روسيا.

كما يمكن تفسير أسباب الحرب حسب:

-**نظرية انتقال القوة** التي تقدم تحليلاتها بناء على موضع قوة الدولة اذ بمجرد نمو قوتها وتطورها فإنها تسعى لتحسين مكانتها في النظام الدولي وتطالب بتغييره وبذلك يمكن أن يكون الانتقال سلميا كما يمكن أن يكون عنيفا، وروسيا أصبحت في وضع أقوى مما كانت عليه في السابق وأصبحت أكثر قدرة على رفض المخططات الغربية لمحاصرتها من كل جانب. [1]

طرح أورغانسكي نظرية انتقال القوة محاولا تحليل السياسة العالمية من خلال تقديم نظام هرمي للقوى أو الدول على ضوء نسب موارد القوة وإمكانية نشوب الحرب، بحيث تكون كل دولة

[1] محمود محمد علي، الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا2022، ص 15. على الرابط: https//Noor-Book.com بتاريخ 21ماي 2024.

في رتبتها الهرمية ، فهناك دول مسيطرة تحتل قمة هرم النظام الدولي بالتالي هي التي تتحكم في النسبة الأعظم من المصادر فيه وتعمل على الحفاظ على هذه المكانة بإعاقة منافسيها من الدول الكبرى التي تأتي في الترتيب الثاني بعد الدول المسيطرة حيث انه حينما تزداد الدولة العظمى قوة بما فيه الكفاية يجعلها غير راضية بمركزها ووضعها الراهن، كما أن هذه الدول لا تقبل تهميشها في الشؤون الدولية، بل تسعى لنيل أو تقاسم الامتيازات مع الدول المسيطرة، ثم في الترتيب الثالث نجد الدول المتوسطة والتي تعد دولا قوية نسبيا في أقاليم محددة ولكنها غير قادرة على تحدي الدول المسيطرة ، وتقع في أسفل الهرم الدول الصغيرة والمستعمرات .[1]

انطلاقا من هذا المنظور يتضح لنا سبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا من زاوية أخرى ، حيث أن روسيا عانت التهميش من الدول الغربية خاصة من طرف أمريكا في مرحلة الضعف الذي نالها مع نهاية الحرب الباردة، وبعد وصول بوتين الى الحكم بدأ في العمل على استرجاع روسيا لسيادتها الداخلية والخارجية في جميع المجالات وحقق تقدما بارزا في ذلك ،وبذلك أصبحت روسيا قوية بما يسمح لها تغيير رؤية الغرب لها، و مجابهته بعد أن قدمت العديد من التنازلات السياسية والاستراتيجية في مرحلة الضعف. يقول ألكسندر دوغين : "لقد خسرنا الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا عندما كنا في أضعف حالاتنا ، لكننا اليوم في وضع مختلف تماما، ويعود ذلك الى إصلاحات بوتين الذي أحيا

[1] سليم قسوم، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي، هل سيكون صعود الصين سلميا؟ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جويلية2018، ص3.

مكانتنا كطرف فاعل في الشؤون الجيوسياسية، ونحن في أوج قوتنا تحاول أمريكا اجبارنا على العودة الى أضعف حالاتنا".[1]

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أسباب الحرب الروسية الأوكرانية في:

بعد أن كانت العلاقة السائدة بين كل من أوكرانيا وروسيا علاقة وثيقة بحكم التقارب الثقافي والجغرافي والعرقي والديني وولاء الحكومة الأوكرانية لروسيا، وبعد عزل الرئيس يانوكوفيتش من أوكرانيا بعد احتجاجات الميدان عام 2014م بدأت بوادر الأزمة بالظهور وأخذ الصراع منحا تصاعديا وصولا الى درجة الحرب بين روسيا وأوكرانيا ، فإقامة حكومة معادية لروسيا يعد تهديدا لأمنها كما عبر عنه بوتين في مقال كتبه عام 2021 واصفا ذلك بأنه بمثابة استخدام سلاح دمار شامل ضد الروس.[2] فتدخلت روسيا عسكريا وضمت القرم تحت سيادتها بعد الاستفتاء في القرم، حيث صوت سكان القرم لصالح الانضمام الى روسيا ، بعدها تصاعدت المظاهرات للجماعات الانفصالية المؤيدة لروسيا في دو نباس وأدى ذلك الى صراع مسلح بين الحكومة الأوكرانية والجماعات الانفصالية.[3]

ولقد سبق لروسيا وأوكرانيا الاتفاق والامضاء على مذكرة بودابست للضمانات الأمنية التي كان في فحواها احترام استقلال وسيادة أوكرانيا مقابل تخلي هذه الأخيرة على ترسانتها النووية لصالح روسيا. ولتصدي للرغبة الملحة لأوكرانيا بالانضمام الى حلف الناتو اعتمدت روسيا عقيدة جديدة

---

[1] محمود محمد علي، ألكسندر دوغين وموقفه في الأزمة الأوكرانية، ص18 على الرابط: https//Noor-Book.com بتاريخ 22ماي 2024.

[2] نفس المرجع، ص13

[3] عماد الدين محمد إبراهيم، حرب أكرانيا، ص4. على الرابط: https//Noor-Book.com بتاريخ 21ماي 2024.

هي **عقيدة الخارج القريب** التي تمنحها مبررات لتوغلاتها العسكرية في المنطقة وبفضلها يمكن مواجهة طموحات توسع الناتو وأوروبا والحد من سيادة الدول المجاورة المتمردة عن طريق (04) خطوات:

-يتم تحريض الأقلية الناطقة بالروسية في البلد المتمرد على الانتفاضة ضد الحكومة القائمة.

-تتحول الانتفاضة الى المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال.

-تنشر روسيا قوة عسكرية لمساعدة المتمردين الذين تعترف لهم بالاستقلال.

-تستقر القوات العسكرية الروسية في هذه الأراضي التي أعلنت استقلالها بالتالي حالة من عدم الاستقرار التي لا تتوافق مع أية عضوية في الاتحاد الأوروبي والناتو، وضم شبه جزيرة القرم وانشاء كيانات متمردة في دو نباس عام 2014 وكذلك الحرب ضد أوكرانيا في فيفري 2022 هي جزء من هذه الاستراتيجية التي اعتمدها الرئيس الروسي بوتين.[1]

3-الرؤية الروسية والغربية لأسباب الحرب:

برر الرئيس الروسي بوتين الحرب على أوكرانيا بأنها **عملية عسكرية** روسية مشروعة، الهدف منها هو نزع النازية من أوكرانيا[2]، اذ أن الغرب يريد محاصرة روسيا من خلال الجمهوريات المحيطة بها، وزرع البلبلة في الجوار ، ومن ثم احكام السيطرة على المنطقة علما أن أمريكا تدرك جيدا أن روسيا هي الوحيدة التي يمكن لها أن تنافسها في ريادة النظام الدولي ، كما أن أوكرانيا

[1] Abdelhak bassou, la quête de puissance tous azimuts de la Russie :'' étranger proche'' Moyen-Orient et Afrique, Policy Paper. N16/22. Septembre2022, p13.

[2] Abdelhak bassou. OP CIT.P19.

تعتبر خطا أحمرا بالنسبة لروسيا بحكم الموقع الجغرافي، لهذا تعد الفاصل الذي يفصلها عن الاتحاد الأوروبي أو الغرب ، وانضمام أوكرانيا الى حلف الناتو يعني تواجد القوى العسكرية الغربية على حدود روسيا مباشرة ، وهذا يمثل تهديدا صريحا لها ولن تقبله روسيا حسب تصريحات بوتين في مؤتمر صحفي له عام 2008: ستقوم روسيا بتصويب صواريخ في اتجاه بولندا وتشيكيا وأوكرانيا اذا تحققت مشاريع توسيع الحلف الأطلسي.[1]

وحسب النظرة الروسية للحرب فان أمريكا هي من كانت وراء تأجيج الوضع في المنطقة حيث قامت بدعم الأنظمة المعادية لروسيا قصد محاصرتها واضعافها، وبالتالي فان أمريكا من أسباب الحرب الروسية الأوكرانية كما أن هذه الحرب تخدم الرئيس الأمريكي بايدن، فبعد فشل السياسة الأمريكية وانسحابها من أفغانستان خسر بايدن دعم اليسار الأمريكي، وبذلك يحاول انقاذ الانتخابات النصفية وموقعه الشخصي، من خلال شن حرب أو تنفيذ تغيرات جذرية في العالم وبذلك يحاول انقاذ نفسه وهذا ما جاء في احدى تصريحات ألكسندر دوغين[2].

كما بررت روسيا تدخلها على أساس تلقي الأقليات الناطقة باللغة الروسية لضغوطات إنسانية وسوء المعاملة ومن ثم الأخذ بمبدأ **المسؤولية عن الحماية** كذريعة للتدخل.[3]ولقد دعا بوتين الى اجراء محادثات بشأن الشروط المقبولة دوليا لاستخدام القوة وانتقد ما يصفه الغرب بالتدخل الأجنبي

---

[1] خيري فرجاني، أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيان، القاهرة، ص20.

[2] محمود محمد علي، ألكسندر دوغين وموقفه في الأزمة الأوكرانية، ص18 على الرابط: على الرابط: https//Noor-Book.comبتاريخ 22ماي 2024.

[3] أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص119.

في الشؤون الداخلية للدول، وقال ان من يسمون أنفسهم المنتصرين في الحرب الباردة يريدون نظاما عالميا جديدا يناسبهم فحسب.[1]

بالتالي احتجت روسيا على (المادة 51) من ميثاق الأمم المتحدة وبررت تصرفها بأنه دفاع شرعي على مصالحها في المنطقة.[2]

النظرة الغربية للحرب الروسية الأوكرانية:

في حين يرى الغرب وعلى رأسهم أمريكا أن الحرب الروسية على أوكرانيا غير مشروعة باعتبار أن أوكرانيا دولة مستقلة ذات سيادة ومعترف لها بذلك من طرف المجتمع الدولي وحتى من روسيا، وعليه فلها الحق في تحقيق رغبتها بالانضمام الى الناتو ، غير أنه لو رجعنا الى التاريخ سنجد أن هذه السيادة التي اعترفت بها روسيا كانت مقابل شروط وضعت وحددت في مذكرة بودابست ، وأهم هذه الشروط هو تخلي أوكرانيا على ترسانتها الحربية النووية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا ، وان انضمام أوكرانيا الى الناتو هو بمثابة استرجاع هذه الترسانة أو بمعنى آخر فهو تهديد واضح لأمن روسيا وهذا ما لم تقبله روسيا، ومن أهم الدوافع الى الاعتداء على أوكرانيا عسكريا من طرف روسيا.

ومن جهة أخرى ان أمريكا من خططها الاستراتيجية سعيها لتحقيق سبق نووي من خلال بناء نظام **الردع الصاروخي** فهذه السياسة الأمريكية الجديدة في عسكرة الفضاء هي جزء متمم

[1] خيري فرجاني، أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيان، القاهرة، ص8.

[2] عامر سلامة القرالة، الحرب الروسية الأوكرانية وفق القانون الدولي العام، تقديم عبد الله حمدان الزغيلات، ط01، 2023، ص15.

لاستراتيجية **هيمنة التصعيد** فإكمال النظام الدفاعي الصاروخي الأوروبي، وعسكرة الشرق الأوسط وتطويق روسيا والصين بشبكة من القواعد العسكرية في أسيا الوسطى تحت مسمى الحرب على الإرهاب كل هذا يدخل ضمن هذه الاستراتيجية.[1]

كما يرى بعض المراقبين أن موقف أمريكا من الأزمة ليس وقف الغزو الروسي على أوكرانيا، بل يعود لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تأزيم الموقف على حساب روسيا واستنزافها اقتصاديا وتعطيل خط دخول (نورد ستريم2) الناقل للغاز الى ألمانيا والذي يمنح روسيا نفوذ أكبر في أوروبا الغربية.[2]

في حين انتهجت روسيا **لعقيدة الخارج القريب** حسب الرؤية الغربية هذه العقيدة تقوم على خلق توترات في البلدان المجاورة ودعم الأقليات للانفصال أو الاستقلال عن الدول المتمردة عن روسيا ثم التدخل عسكريا في هذه الدول بذريعة الحماية وبعدها الاعتراف باستقلال هذه الجماعات مثلما هو الحال بالنسبة لشبه جزيرة القرم ولوغانسك ودونيتسك المعروفة باسم إقليم دونباس اللاتي اقتطعت من أوكرانيا وفقا لهذه الاستراتيجية.

[1] نفس المرجع، ص17.

[2] نفس المرجع، ص29.

www

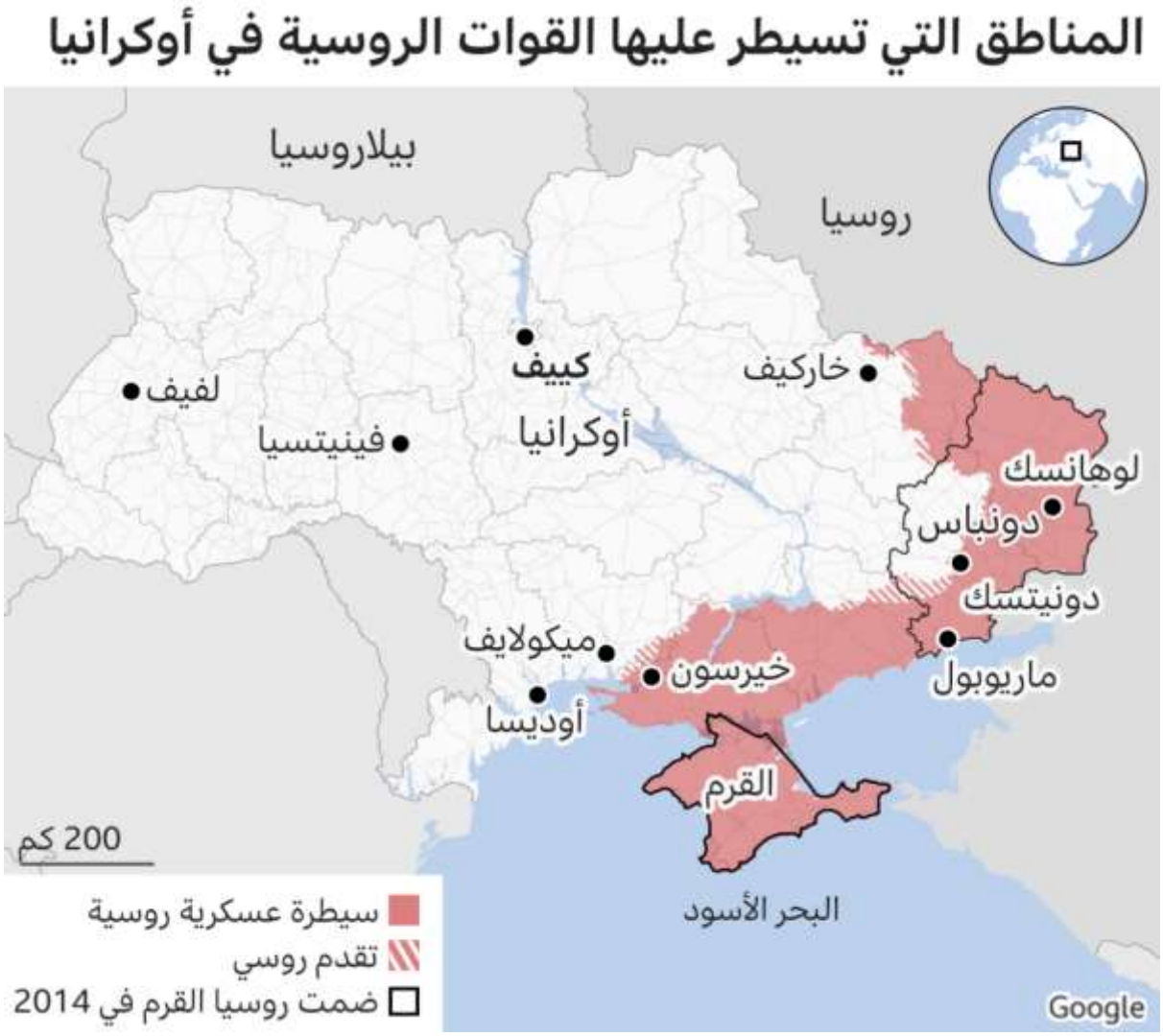

www.aljazeera.net

النظرة الأوكرانية: الرغبة الملحة لأوكرانيا بالانضمام الى حلف الناتو كان سببها تخوف أوكرانيا من روسيا، وبالتالي اعتقد الرئيس فولود يمير زيلينسكي أن أي هجوم من روسيا على بلاده سيقابل بالدعم من أوروبا الغربية والولايات المتحدة، غير أن تخميناته لم تأت على أرض الواقع

لصعوبة تجسيدها في الواقع باعتبار ذلك يعني المواجهة العسكرية المباشرة بين روسيا وحلف الناتو والدخول مرة أخرى في احتمال وقوع حرب عالمية ثالثة.[1]

[1] عامر سلامة القرالة، المرجع السابق، ص61.

المبحث الثاني: سيادة أوكرانيا ما بين القانون والواقع

أوكرانيا دولة مستقلة ومعترف لها بذلك من طرف جميع الدول، حتى روسيا تقر وتعترف بذلك، لكن دولة أوكرانيا لها ماض مشترك مع روسيا، ذلك الماضي الذي تتجلى مظاهره في الدين، اللغة والثقافة والعرق. حيث أن هناك 24 %من سكان أوكرانيا هم من الروس[1]، فمنذ استقلال أوكرانيا عام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهي على علاقة وثيقة بروسيا وتكن لها الولاء خاصة بعد امضاء مذكرة بودابست التي تنازلت فيها أوكرانيا على ترسانتها النووية لصالح روسيا مقابل احترام روسيا لاستقلال وسيادة أوكرانيا. لكن بعد عزل يانوكوفيتش بدأت تظهر علامات التصدع في العلاقات الروسية الأوكرانية بظهور حكومة معادية لروسيا حسب وجهة النظر الروسية.

في حين ترى أوكرانيا ومساندوها من الدول الغربية أن أوكرانيا دولة مستقلة كاملة السيادة فلها الحق في تبني سياسات تتوافق مع تطلعاتها، الا أن هذه التطلعات أو الطموحات التي تسعى اليها أوكرانيا قد تمس الأمن القومي لروسيا ومصالحها الوطنية، وبذلك يظهر نوع من نقض العهد بين الدولتين (مذكرة بودابست) اذ أن تواجد الناتو في الحدود الروسية يعتبر بمثابة تهديد مباشر لأمن روسيا من جهة، ومن جهة أخرى فان غزو روسيا لأوكرانيا هو مساس مباشر لسيادة أوكرانيا. أمام هذا الوضع القائم بينهما نحاول ابراز سيادة أوكرانيا وفقا للقانون الدولي من جهة، ووفق أمر الواقع من جهة أخرى.

قال بوتين في تصريح له في مؤتمر صحفي مع نظيره الأوكراني فيكتور يوشينكو: **ان تطلعات أوكرانيا للانضمام الى منظمة حلف الناتو ستقلص سيادتها (...) ولو حدث بالفعل هذا**

[1] نفس المرجع، ص5

الانتشار للدفاع الصاروخي في الأرض الأوكرانية، فان روسيا ستوجه رؤوسها الحربية كإجراء انتقامي، وهو الأمر الذي لن تسكت عنه روسيا.[1]

لقد تعرضت سيادة أوكرانيا للمساس من طرف روسيا التي رفضت انضمامها الى حلف الناتو باعتبار ذلك يهدد الأمن القومي الروسي ومن ثم يهدد السيادة الروسية، وكان ذلك بسبب اعتقاد الرئيس الأوكراني فولود يمير زيلنسكي بأن الغرب سيدافع عنه، ولكن ما قدمه الغرب هو تنديدات بشأن الغزو وتقديم المساعدات وفرض العقوبات على روسيا متفادين المواجهة المباشرة التي قد تشن حربا عالمية ثالثة. وعليه يبقى القانون عاجز عن حماية سيادة أوكرانيا من الواقع الدولي القائم على الفوضوية والقوة والمصلحة كأساس في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: العوامل الجيوستراتيجية

حاول الغرب التوسع الى الحدود الجغرافية لروسيا قصد حصارها عن طريق جمهورياتها السابقة[2]، فبعد حل حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، تعززت قوة حلف الناتو بانضمام 14 دولة جديدة بجانب دول البلطيق وشرق أوروبا، ولا يزال الناتو يسعى لضم دول جديدة بينها دولتين كانتا جزء من الاتحاد السوفياتي السابق وهما أوكرانيا وجورجيا[3]، ناهيك عن التدريبات الأمريكية بالقاذفات الاستراتيجية القادرة على حمل قنابل نووية التي حلقت في المنطقة فوق البحر الأسود الى جانب أنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية في بولندا ورومانيا، كما برزت تهديدات باحتمال نشر

---

[1]. نفس المرجع، ص4.

[2]أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص117

[3]محمود محمد علي، الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا2002، ص3. على الرابط: https//Noor-Book.comبتاريخ 21ماي 2024.

الناتو صواريخ على الأراضي الأوكرانية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببيع أسلحة مثل صواريخ جافلين المضادة للدبابات الى أوكرانيا ، وقدمت تركيا الى أوكرانيا طائرات جوية قتالية بدون طيار مثل :Bayraktar TB2 اضافة الى ذلك عزز الناتو وجوده وأجرى تدريبات بحرية في البحر الأسود مع الجيش الأوكراني.[1] فكان أهم الخطط الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرة روسيا وتحقيق التفوق النووي عليها هو توسيع حلف الناتو شرقا [2]وبناء منظومة الدفاع الصاروخي.

ولقد وصف بوتين حلف الناتو في خطاب له أمام مجلس الدوما قبل ما يقارب عشرة أعوام بأنه من "**مخلفات الحرب الباردة الذي يدس أنفه فيما لا يعنيه ويخرج من إطار نظامه الداخلي**"، مشيرا الى أنه بما أن حلف وارسو اختفى فما الداعي لوجود الحلف الأطلسي؟[3]

سعى الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الى التوسع الى الحدود الغربية لروسيا عبر الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي قصد محاصرة روسيا من خلال دعم وزعزعة الأنظمة المجاورة، حيث دعمت في نوفمبر 2003 **الثورة الوردية** في جورجيا التي طردت ادوارد شيفز نادزى لمصلحة رئيس موالي لمنظمة حلف الناتو وهو ميخائيل شاكس فيلي، ومنذ وصول هذا الأخير الى الحكم وأمريكا تضخ الملايين من الدولارات لتهيئة جورجيا كي تنضم الى حلف الناتو، كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية حركات المعارضة الديموقراطية في بلوروسيا وقيرغيزستان وأوزباكستان

---

[1] نفس المرجع، ص4.

[2] خيري فرجاني، أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيان، القاهرة، ص 12.

[3] محمود محمد علي، زلزال أوكرانيا والصراع الغربي الروسي متعدد الأقطاب، ص10 على الرابط: https//Noor-Book.com بتاريخ 21ماي 2024.

وكزاخستان لإقامة حاجز أمام خطوط أنابيب الطاقة المحتملة التي قد تربط الصين مع روسيا والجمهوريات السوفياتية السابقة.[1]

ان مسألة الرؤية الجديدة للاستراتيجية الروسية في إعادة بناء قوتها العالمية تكمن في جعل أوكرانيا الخط الأحمر لامتداد التوسع الغربي.

المطلب الثاني: العوامل الجيوسياسية

خرجت روسيا من الحرب الباردة ضعيفة اذ تعرضت لعدة تحديات جيو سياسية عالمية ولعل أخطرها يكمن في تهميشها من قبل الدول الغربية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، بدل من استمالتها ومحاولة جذبها إليهم، ناهيك عن التهديد المتمثل في حلف الناتو والتدخلات المتزايدة في الشأن الروسي الداخلي والعمل على تسليح بعض الدول السوفياتية المتمردة على روسيا كجورجيا على سبيل المثال والذي أدى الى الحرب الروسية الجورجية مع نهاية 2008م.[2]

فلقد كانت روسيا بعد عام 1991م ضعيفة الى درجة تقديمها لتنازلات سياسية واستراتيجية نظير تلقيها لمعونات من صندوق النقد الدولي[3] فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي وافقت روسيا على توحيد ألمانيا شريطة عدم تمدد حلف الناتو الى ألمانيا الشرقية، كما حل حلف وارسو عام 1991م مقابل وعد قدمته أمريكا لروسيا بتحول حلف الناتو الى منظمة مدنية، وهذا ما صرح به آخر رئيس للاتحاد السوفياتي غورباتشوف في مذكرته، وكانت في عهد يلتسن في حالة من التدهور الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذه الأثناء استغل الغرب ضعف روسيا وعمل على محاصرتها، بل هناك من

[1] خيري فرجاني، المرجع السابق، ص 3.
[2] خيري فرجاني، المرجع السابق، ص 35.
[3] نفس المرجع، ص35.

عبر عن إهانة روسيا، وهذا السلوك إزاء روسيا أدى الى شعور عميق بجرح الكرامة القومية لدى أغلبية الروس خاصة في المؤسسات العسكرية و النخب السياسية لروسيا، فتعالت الأصوات بتحدي محاولات أمريكا للهيمنة على العالم.[1]

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والتنافسية

بمجرد وصول فلاديمير بوتين الى الحكم عام 1999م ثم فوزه بانتخابات 2000و 2004، عمل على بسط هيمنته على كل ما تملكه روسيا من مقومات سياسية عسكرية أمنية واقتصادية، وأبدى استعداده المباشر لحماية ما سماه بحدود الاتحاد الروسي حيث أقر بأنه لن يسمح بتواجد حلف الناتو على حدوده ولو تطلب ذلك استعمال القوة.[2]

فبوصوله الى الكريملن عمل على جعل بلده قوة كبرى لديها من السيادة ما يحقق لها استرجاع الماضي المجيد خاصة مع أزمة أوكرانيا، اذ لابد من تحقيق السيادة على جميع المستويات فبعد عودة بوتين الى الكريملن عام 2012م يمكن اعتبار أن موسكو في مواجهة لإعادة تشكيل النظام الدولي. فلقد كانت نية روسيا هي إقامة قطب قوي جديد سياسي اقتصادي رغم التحديات التي تواجهها من نمو ديموغرافي وهجرة للأدمغة وغيرها من التحديات، فقامت روسيا بالاستثمار في خمس مجالات وهي: أوراسيا–التوزيع الجيد للقوة الصلبة –السياسة الخارجية مع أسيا –السلاح النووي–والفضاء السيبراني.

[1] نفس المرجع، ص28.
[2] عصام عبد الشافي، المرجع السابق، ص6.

تدرك روسيا أن البناء الأوراسي هو الذي يمكنها من مضاعفة قوتها، كما سعت روسيا للحفاظ على مرتبة القوة في الساحة الاسيوية، مثلما عملت على استقلالية اقتصادها منتهزه الارتفاع الملحوظ لأسعار النفط والغاز، كما أن سعيها للسيادة لا ينفصل عن السعي للحصول على مركز القوة الكبرى. أما الفضاء السيبراني فحددته موسكو منذ 1990 كعنصر استراتيجي لتحقيق السيادة الرقمية والمعلوماتية.[1]

ولقد عبر براك أوباما عام 2014عن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من بلوغ روسيا مطامحها قائلا: كيف لقوة إقليمية أن تكون تهديدا صريحا؟[2]

وتمكنت روسيا بقيادة بوتين من ممارسة النفوذ والضغط على الغرب من خلال سيطرتها على شبكة واسعة من خطوك الأنابيب للغاز والنفط، الممتد عبر أراضيها وأراضي جيرانها كأوكرانيا وروسيا البيضاء وبولندا وألمانيا وليتوانيا واستوانيا والتشيك والجر والنمسا واليونان وبلغاريا، فقامت بإنجاز عقود طويلة الأجل يصعب نكثها ومن حين لآخر تهدد بوقف تدفق الغاز عن أوروبا، أو تحويل تدفقه الى الصين واليابان.[3]

دفعت روسيا بسياساتها حلف الشمال الأطلسي(الناتو) الى التدخل في الإقليم، فقد استخدمت روسيا سلاح الطاقة كورقة ضغط على أوكرانياعام2006م، وعام 2009م عندما أوقفت روسيا امدادات الغاز الطبيعي الى أوروبا من خلال أوكرانيا، وزادت من سعر الغاز الأوروبي، وقامت

[1] Igor Delanoë, introduction : la puissance russe en question, études internationales, v50, n03, P354.

[2] Igor Delanoë OP.CIT p352.

[3] خيري فرجاني، المرجع السابق، ص 35.

بتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، كما تعاونت مع دول من إقليم البحر المتوسط والتي تعد من مناطق نفوذ الاتحاد الأوروبي، وقامت بغزو جورجيا، وكذا غزو شبه جزيرة القرم عام 2014.[1]

لقد جاء في نص المادة الخامسة من ميثاق حلف الناتو على أن **الاعتداء على أية دولة عضو في الحلف هو اعتداء على كامل الحلف ويجب التصدي له.**[2] ولذلك ترى روسيا أن الغرب يحاول محاصرتها جغرافيا عن طريق سياسته التوسعية بتمديد مجال نفوذ الناتو بضم أوكرانيا اليه، علما أن أوكرانيا تمثل الخط الأحمر بالنسبة لموسكو حيث توجد بينهما حدود مشتركة تتجاوز (2000كم) والانضمام الى هذا الحلف معناه أن صواريخ وجنود الحلف يمكن أن تكون على الحدود الروسية وهذا يعتبر تهديد مباشر لأمنها. في المقابل عملت روسيا على التمدد جيوبوليتيكيا لمحاصرة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المناطق التي قد تشتت الجهود الأمريكية وتزيدها تكلفة، فمثلا تمكنت روسيا من تسليح إيران وتحويلها الى مأزق أمريكي.[3] ففي عام 2021 لعبت موسكو دور الوسيط بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول الملف النووي الإيراني ومع الضغوط التي مورست على روسيا أعادت روسيا تقييم دورها وهددت ضمنا بضرب الاتفاق النووي الإيراني تحقيقا لمصالحها[4].

فلم تعد روسيا ضعيفة كزمن نهاية الحرب الباردة في 1991م بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث كانت أنذاك تستجدي المعونات من صندوق النقد الدولي لدعم اقتصاها الرأسمالي، وكانت

---

[1] محمود محمد علي، الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا 2022، ص11. على الرابط: https// Noor-Book.com بتاريخ:21ماي2024.

[2] نفس المرجع، ص7.

[3] خيري فرجاني المرجع السابق، ص 37.

[4] ايمان علاء الدين، الحرب الروسية الأوكرانية: أسباب وتداعيات، مجلة قضايا ونظرات ،العدد26، جويلية2022، ص42.

تقدم تنازلات سياسية واستراتيجية. وتحققت كل هذه الإجراءات التي اتخذتها روسيا لمواجهة الهيمنة الغربية وتمدد الناتو بفضل توفر إرادة سياسية من القادة الروس، وإرادة شعبية ترفض الخضوع والتبعية الى الغرب[1].

كما غيرت روسيا من عقيدتها العسكرية بعد ما استخلصت العبر من أخطاء الاتحاد السوفياتي وأسباب تفككه، فعملت على انتاج أحدث المعدات العسكرية، فلا تزال روسيا تملك تكنولوجيا المعرفة الخاصة بإنتاج وتصنيع كافة الأسلحة وبكل أنواعها، فلقد أعطت أولويتها القصوى لإعادة بناء قوتها النووية والاستراتيجية، وساعدها في ذلك ارتفاع مداخيلها من صادرات النفط، كما أن تصدير الأسلحة تجلب لروسيا العملة التي تحتاجها في بناء اقتصادها، اذ تحتل روسيا مرتبة ثاني أكبر مصدر عالمي للتكنولوجية العسكرية بعد الولايات المتحدة.

يقول ألكسندر دوغين: لقد خسرنا الاتحاد السوفياتي وأوكرانيا عندما كنا في أضعف حالاتنا، واليوم نحن في وضع مختلف تماما بفضل إصلاحات بوتين الذي أحيا مكانتنا كطرف فاعل في الشؤون الجيوسياسية ونحن في أوج قوتنا بينما تحاول أمريكا اجبارنا الى العودة الى أضعف حالاتنا.[2]

ولقد هدد بوتين بضرب أوكرانيا لو انضمت لبرنامج الردع الصاروخي الأمريكي حيث صرح أن **رغبة أوكرانيا للانضمام الى حلف الناتو سيقلص من سيادة أوكرانيا**[3]. ومن جهة أخرى قامت روسيا بعد استرجاع قواها بفضل عائدات النفط والغاز، بتعديل عقيدتها الأمنية بما يتيح لها استخدام

---

[1] نفس المرجع، ص 38.

[2] محمود محمد علي، ألكسندر دوغين وموقفه من الأزمة الأوكرانية، ص18 على الرابط: https// Noor-Book.com بتاريخ:21ماي2024.

[3] خيري فرجاني المرجع السابق، ص4

السلاح النووي، فوثيقة الأمن القومي التي أعدت في عهد بوتين عام 2008م تسمح باستخدام القوة النووية ضد أي اعتداء كان، فوضعت روسيا هذه الإجراءات قصد التصدي للهيمنة الأمريكية وتوسع الناتو.[1]

فمع وصول بوتين الى السلطة غيرت روسيا من عقيدتها الاستراتيجية التقليدية فحاولت أن تبني علاقات في اقليمها المحيط بها ، والانفتاح على الدول المحيطة بها لمنع التغلغل الغربي في المنطقة ،فشكلت منظمات وتكتلات قصد فرض نفوذها كقوة إقليمية في المنطقة ،فمنذ 1991 الى 2012 أنشأت روسيا **مثلا:** رابطة الدول المستقلة(CEI) بموجب اتفاقية مينسك المؤرخة في 8 ديسمبر 1991م تتألف من (11) جمهورية سابقة وهي : أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، أوزباكستان، أوكرانيا ، تركمانستان، روسيا، طاجكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، ومولدوفا الذين غادرو التجمع عام 2014. تهدف هذه الرابطة الى انشاء مجال للتكامل الاقتصادي و التعاون العسكري والعمل على تنسيق السياسات الخارجية في مجال الدفاع وأمن الحدود ، كما أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية الأسيوية (EURASEC) بموجب معاهدة أستانا في أكتوبر 2000التي تجمع بين الدول: بيلاروسيا ، كازاخستان، قيرغيزستان، روسيا، طاجاكستان، أوزباكستان، تسعى من خلالها الى تعزيز التبادلات من خلال تطوير سوق الطاقة المشتركة وموائمة التشريعات الوطنية ،وكذا انشاء منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)عام 1996م تضم كل من: روسيا ، الصين، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجاكستان ، أوزباكستان ،التي تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي : محاربة الإرهاب و التطرف والنزعة الانفصالية لخلق الاستقرار في أسيا الوسطى ، هذه المنظمات تمنح روسيا أداة

[1] نفسل المرجع، ص32.

متعدد الأطراف وبالتالي الحفاظ على مصالحها، في المنطقة الأوراسية.[1] كما اتجهت روسيا نحو الشرق الأوسط لإدراكها بأهميته فتعتبر هذه المنطقة منطقة تنافس القوى الدولية للتأثير على بعضها البعض فنسجت علاقات مثمرة مع إيران وإسرائيل خاصة منذ تدخلها في سوريا.[2]

– المطلب الرابع: سيادة أوكرانيا وفقا للقانون الدولي وتداعيات ونتائج الحرب عليها:

1–سيادة أوكرانيا وفقا للقانون الدولي

ان قواعد القانون الدولي تقوم على مبدأ رئيسي: هو حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي للدول الأخرى، الا في حالة الدفاع عن النفس (بما في ذلك الدفاع المشترك)، ويمكن للقانون الدولي اصدار عقوبات على المخالفين ومن صور الجزاء في القانون الدولي: الاستنكار، عدم الاعتراف، قطع العلاقات الديبلوماسية، العقوبات الاقتصادية وقطع المساعدات، الوقف أو الطرد من عضوية المنظمات الدولية، واستخدام القوة بترخيص من مجلس الأمن.[3]

ان تضارب المصالح فيما بين الدول، يخلق بينها جوا متوترا ،و شكوك في تصرفاتها ،فما تراه دولة من مصالحها الحيوية يعتبر عند الدولة الأخرى تهديدا لها ، وانعدام الثقة هذه يعبر عنها في المدرسة الواقعية بالمعضلة الأمنية، وما يزيد في نمو سلوكيات العداء فيما بين الدول هو هيكل

---

[1] Abdelhak bassou, la quête de puissance tous azimuts de la Russie :'' étranger proche'' Moyen–Orient et Afrique, Policy Paper. N16/22. Septembre2022, p13

[2] يارا عبد الجواد، التوجهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وعلاقتها مع الغرب، مجلة قضايا ونظرات، العدد26، جويلية2022، ص24.

[3] عامر سلامة القرالة، الحرب الروسية الأوكرانية وفق القانون الدولي العام، تقديم عبد الله حمدان الزغيلات، ط01، 2023، ص25.

النظام الدولي الذي يوصف بالنظام الفوضوي ، أو بمعنى آخر غياب حكومة عالمية تترأس هذه الدول ، لكن امام هذا الوضع اصطفت الدول حول مبدأ يقلل من حدة السلوكيات العدائية لها، وهو احترام مبادئ القانون الدولي ، والذي يحاول ضبط سلوكيات الدول عن طريق قوانين تجعل هذه الدول متساوية من حيث الحقوق والالتزامات .

كانت البداية مع ظهور الدولة بالمفهوم التقليدي في أوربا مع معاهدة واستفاليا حيث كانت حينها الدول تتصارع وتقيم الحروب فيما بينها عند تضارب المصالح ، وبناء عليه تم تعريف القانون الدولي **بالنظرة الكلاسيكية** بأنه: **مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول**[1] بحيث لم يعترف أصحاب هذه النظرية بغير الدول شخصا للقانون الدولي ، ولما تطورت العلاقات الدولية وبروز فواعل أخرى في النظام الدولي لم تعد الدولة هي الشخص الوحيد للقانون الدولي فتكونت **نظرة حديثة : ترى أن أشخاص القانون الدولي هم الدول والأمم المناضلة من أجل الاستقلال والمنظمات الدولية والكيانات المشابهة للدولة والفرد الى حد ما**[2].

وضع القانون الدولي قواعد لحماية سيادة الدول واستقلالها وعمل على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وجاء ذلك في نص المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وهذا نصها:

نص المادة 2:

تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

[1] طالب رشيد يا دكار، القانون الدولي العام، مؤسسة موكريانى للبحوث والنشر، ط01، أربيل العراق، 2009، ص17.
[2] نفس المرجع، ص18.

-تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

-لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

-يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

-يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد "الأمم المتحدة.."

-يقدّم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون إلى "الأمم المتحدة" في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها عملاً من أعمال المنع أو القمع.

-تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.

-ليس في هذا الميثاق ما يسوغ" للأمم المتحدة "أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.[1]

[1] ميثاق الأمم المتحدة على الرابط:https//www.un.org بتاريخ 2024/4/22.

ويقصد بأن الدول متساوية السيادة، أنه يجب معاملة جميع الدول على قدم المساواة ودون تمييز، بغض النظر عن اختلافها في مساحة الإقليم أو عدد السكان أو القدرات العسكرية والاقتصادية[1].

التساوي في الحقوق والواجبات ليس مشروط بقوة، أو ضعف الدولة، او بمساحتها، أو غير ذلك من الشروط، فجميع الدول متساوية السيادة الا أن هناك الدول الكبرى والمسيطرة تحافظ على قدر من الامتيازات يجعلها لا تتساوى مع الدول الصغيرة فمثلا الدول الخمسة العظمى لديها حق النقض (الفيتو) بالمقارنة مع الدول الأخرى، يقوم القانون الدولي بمحاولة ضبط سلوكيات الدول عبر النصوص القانونية للحد من الصراعات واحلال السلم والأمن الدوليين، " كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم، وخاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودوره في الاشراف على النظام الدولي القائم؛ حيث أظهرت الأزمة الأوكرانية أن حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمثِّل عائقًا كبيرًا أمام السلم، وكان منذ البداية عقبة رئيسية أمام استكمال الهيئة لمهمتها. وذلك راجع لكون الدول الخمس غالبًا ما تنقسم إلى كتل جيوسياسية متنافسة، فيمارس عضو في كتلة واحدة حق النقض (الفيتو) على العديد من القرارات الحاسمة(...) لذلك يبرز – ضمن المقترحات تغيير طريقة عمل مجلس الأمن– اقتراح إمكانية ردِّ حق النقض لعضو دائم عن طريق إضافة بند إلى المادة 27 من شأنه أن يسمح بأغلبية كبيرة، تمثِّل ثلثي البلدان الأعضاء، تجاوز حق النقض".[2]

[1] عمر بن أبو بكر باخشب، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية، دراسة تحليلية، القانونية العدد 3، ص325.

[2] عصام عبد الشافي، الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ماي2022، ص16.

ونص اعلان مبادئ القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية بين الدول والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1970م "**لا يحق لأية دولة أو مجموعة من الدول التدخل مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وبأي سبب في الشؤون الداخلية والخارجية لأية دولة أخرى، وبالتالي فان التدخل المسلح وكافة الأشكال الأخرى للتدخل أو محاولة التهديد ضد شخصية الدولة أو ضد أسسها السياسية والاقتصادية والثقافية انما هو انتهاك للقانون الدولي.**".[1]

فأصبح استعمال القوة أو التهديد باستخدامها يتطلب لأمرين حسب ميثاق الأمم المتحدة:

*اذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

*أو ضمن مفهوم الدفاع الشرعي[2].

وما يشهده العالم من أحداث اليوم يجعل القانون الدولي كأنه في مفترق الطرق، فمن المعتاد أن تستعين به الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والناتو عندما يكون في صالحها، وتتجاهله عندما يكون مصدر ازعاج لها.[3] وبالتالي تجد القانون الدولي عاجز عن حماية سيادة الدول الصغيرة والبسيطة من جماح وجشع الدول العظمى. فرغبة الولايات المتحدة في محاصرة روسيا عن طريق الدول المجاورة لها ومن ثم المحافظة على الهيمنة الأمريكية في العالم تقابلها رغبة روسيا في العودة الى العهد المجيد واسترجاع مكانتها كقوة عالمية ومن ثم تغيير النظام الدولي الى

---

[1] مجموعة من المختصين، ترجمة أنطون حمصي، قاموس الفكر السياسي، وزارة الثقافة، دمشق سوريا، 1994، ج1، ص145.

[2] سلوى يوسف الاكياني، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 4، العدد 1، 2023، ص244.

[3] عامر سلامة القرالة، الحرب الروسية الأوكرانية وفق القانون الدولي العام، تقديم عبد الله حمدان الزغيلات، ط 1، 2023 ص19.

متعدد الأقطاب أو ثنائي الأقطاب، جعل من أوكرانيا ساحة للصراع على النفوذ بين روسيا وأمريكا، وهذا ما عرض سيادة أوكرانيا للتقليص.

2-تداعيات ونتائج الحرب الروسية الأوكرانية

تتسبب الحرب في خسائر مادية وبشرية كبيرة، بحيث تزهق فيها أرواح من البشر سواء من الجيوش أو المدنيين كما تأتي على تحطيم البنى التحتية للدول المشاركة في الحرب ، وتشرد الأفراد و تفاقم الفقر والأمراض ، تتجلى ظاهرة اللاجئين على الحدود وظاهرة الهجرة الغير الشرعية، ظاهرة الإرهاب والجريمة التي تستفحل في الدول جراء انعدام الأمن والمراقبة ، كما تنال الحرب من اقتصاديات الدول بحيث تحدث تراجعا بارزا في النمو الاقتصادي جراء ندرة الموارد أو انعدام الطرق والبنى التحتية التي تساهم في النمو الاقتصادي ، وقد تجد البعض من الدول نفسها مجبرة على الاستدانة، في حين تعود الحرب على البعض من الدول بالفائدة كارتفاع المواد التي تصدرها الى الخارج فمثلا الحرب الروسية الأوكرانية تسببت في ارتفاع أسعار النفط والغاز وبذلك هذا يخدم الدول المصدرة للطاقة عكس المستوردة.

فتشعبت تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا لتصيب العديد من المناطق والدول في العالم على غرار منطقتي الشرق الأوسط وافريقيا ولاتزال أثارها بادية على العلاقات الأمنية وأسواق الطاقة والاستقرار الاقتصادي والأمن الغذائي في هذه المناطق والدول[1].

ومن بين التداعيات التي نتجت عن هذه الحرب:

[1]كريستوفر بلانشرد، ترجمة أمل عتياني تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، العدد 92، 2023، ص4.

أ-الخسائر المدنية والعسكرية:

مقتل و إصابة مدنيين وأضرار بالمباني المدنية (المستشفيات -المدارس-المنازل)، حيث سجل مكتب المفوض السياسي للأمم المتحدة لحقوق الانسان حتى اليوم الثامن من جوان 2022 مقتل 4302مدني خلال الهجوم العسكري على أوكرانيا من بينهم 272 طفلا واصابة 5217 مدني من بينهم 439 طفل، وأعلنت روسيا عن مقتل1351 جندي روسي بينما تقدر وزارة الدفاع البريطانية خسائر الجيش الروسي ب15000عسكري، كما صرحت اللجنة البرلمانية الأوكرانية أن الجيش الروسي دمر 38000مبنى سكني و1900منشأة تعليمية وتضرر 24000 كيلومتر من الطرق.[1]

ب-التداعيات الاقتصادية:

نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا نتج عنه تصاعد أسعار اغلب المنتجات وحتى منها الطاقوية ما شكل خطرا على الامن الغذائي في العالم وأضرار على اقتصاديات دول العالم، فتجاوزت أسعار النفط 100دولار للبرميل وتراجعت الأسهم العالمية خاصة الأوروبية وارتفع سعر الذهب، فالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على روسيا ألقت بظلالها على الاقتصاد في جميع أقطار العالم خاصة الدول المجاورة كالدول الافريقية والأسيوية والأوروبية.

[1] ايمان علاء الدين، الحرب الروسية الأوكرانية: أسباب وتداعيات، مجلة قضايا ونظرات ، العدد26، جويلية2022.، ص 33.

-أقرت المنظمة الغذائية والزراعيةFAO في مارس 2022م بارتفاع المواد الغذائية الى أعلى مستوى منذ انشاء المنظمة عام 1990 بنسبة 34 %أكثر من قيمتها في العام السابق، فعرف القمح ارتفاع ب+45% والذرة ب 32%+ والسوجا ب20%+. [1]

-ونشر **صندوق النقد الدولي** تقريرا بعد مرور أسابيع على الحرب يتنبأ فيها بانعكاسات الحرب في:

-تباطؤ معدلات النمو.

-زيادة سرعة التضخم على مستوى العالم.

-ارتفاع أسعار السلع الأولية(الغذاء-الطاقة) الذي سيدفع التضخم نحو المزيد من الارتفاع.

-تدفق اللاجئين.

-تراجع الاستثمار لتراجع الثقة في مجتمع الأعمال مما يؤدي الى اضعاف أسعار الأصول.[2]

وعملت روسيا على تنويع علاقاتها الاقتصادية للالتفاف على العقوبات الأمريكية والأوروبية.

-يعتقد البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير أن الى غاية مارس 2022م الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا سينكمش بنسبة 20%وأما روسيا فسيتقلص الى 10 %جراء هذه الحرب.[3]

ج-التداعيات السياسية:

[1] Gourdon -Audrey de Ubeda, op cit P5

[2] نفس المرجع، ص 38

[3] [3] Impacts potentiel, Guerre Russie -Ukraine au Niger ; mai 2022. P3.

تأثرت العديد من دول العالم بالحرب الروسية الأوكرانية ومن التداعيات السياسية الناتجة عن هذه الحرب:

– خسارة أوكرانيا لمقاطعة لوغانسك المعلنة جمهورية شعبية من طرف واحد وخسارة 90%من مقاطعة خيرسون و70%من مقاطعة زابورجيا بالإضافة الى نصف مقاطعة دونيتسك المعلنة جمهورية شعبية من طرف واحد.[1]

خريطة توضح المناطق الأوكرانية الخمس التي ضمتها روسيا

www.aljazeera.net

–فتح أوروبا لحدودها لاستقبال الملايين من اللاجئين الأوكرانيين.

[1] عماد الدين محمد إبراهيم، حرب أوكرانيا، ص 17. تم الطلاع عليه على الرابط: https//WWW.Noor-Book.com بتاريخ21 ماي2024.

-دعوات الحكومات الأوروبية لحث مواطنيها على الاشتراك في الدفاع على أوكرانيا.

-رفع العديد من الدول من ميزانية الانفاق العسكري.[1]

وكان من نتائج الحرب الروسية الأوكرانية كذلك فرض الغرب لعقوبات على روسيا كتعبير عن استنكارهم على غزوها لأوكرانيا وقصد اضعاف اقتصادها، وفي المقابل ردت روسيا بالمثل معبرة عن تعنتها ورفضها للهيمنة الغربية.

د-العقوبات الغربية على روسيا:

- تجميد أصول البنك المركزي الروسي ، كما منعت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي المواطنين والشركات لديها من اجراء أي تعاملات مالية مع البنك المركزي الروسي أو وزارة المالية الروسية أو صندوق الثروة السيادي الروسي، وابعاد بعض البنوك الروسية من نظام 'سويفت ' الذي يسمح بتحويل الأموال بشكل سلس بين الدول المختلفة وفرض قيود على المنتجات التي يمكن ارسالها الى روسيا من طرف بريطانيا والاتحاد الأوروبي ، حظر بيع الطائرات ومعداتها لشركات الطيران الروسية مع حظر جميع الرحلات الروسية من مجال الدول الغربية الجوي كما فرض الغرب كذلك عقوبات على شخصيات روسية بارزة على رأسها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ووزير خارجيته 'سيرجي لافروف' بتجميد أصوله في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا و الاتحاد الأوروبي علاوة على حظر سفرهما الى الولايات المتحدة الأمريكية، أما أستراليا فإنها فرضت عقوبات على أثرياء روس وأكثر من 300من البرلمانيين الذين صوتوا بالسماح بإرسال الجيش الى أوكرانيا،

[1] ايمان علاء الدين، المرجع السابق، ص41.

في حين فرضت اليابان عقوبات على مؤسسات وشخصيات روسية وعلقت صادرات عدة سلع الى روسيا.[1]

هـ-العقوبات الروسية على الغرب:

فرضت روسيا عقوبات على الغرب من باب المعاملة بالمثل وشملت إيقاف امدادات الغاز الى أوروبا، حظر الطيران الجوي البريطاني من دخول المجال الجوي الروسي، إيقاف صادراتها الى الاتحاد الأوروبي من 200 سلعة الى غاية نهاية 2022، وعلقت صادرات القمح والشعير والذرة وعدد من السلع الزراعية الى بلدان الاتحاد الأوراسي الى غاية أوت 2022 لتأمين احتياجات السوق المحلي من الغذاء كما تهدف هذه الخطوة الى زيادة أسعار هذه السلع في السوق العالمي.[2]

[1] ايمان علاء الدين المرجع السابق، ص37.
[2] نفس المرجع، 38.

خلاصة الفصل:

يمكن اعتبار ما يحدث اليوم بين روسيا والغرب بحرب باردة ثانية تتجلى معالمها في الصراع على مناطق النفوذ في العالم، فروسيا تعمل على استرجاع مكانتها كفاعل قوي في العلاقات الخارجية الدولية والإقليمية، والتصدي للتوسع الغربي من خلال حلف الناتو. و لقد كان تهميشها في العلاقات الدولية من طرف الغرب خاصة من أمريكا سببا في تعظيم الهوة وتدهور العلاقات بين روسيا والغرب، ولدى وصول بوتين الى السلطة في روسيا عمل على تحسين الوضع الاقتصادي وخلق الاستقرار في البلاد ومحاربة الفساد، فكانت البداية بتحسين الوضع الداخلي للبلاد ومنه تقوية السياسة الخارجية لروسيا وتحسين مكانتها الدولية والإقليمية، معتمدا في ذلك على بناء تكتلات في المحيط الأسيوي على غرار منظمة شانغهاي للحد من التغلغل الأمريكي في أسيا الوسطى، بالتعاون مع الصين التي تتقاسم معها نفس التوجس من أمريكا، وكان لارتفاع أسعار النفط والغاز دورا بارزا في تحسين اقتصادها وتطوير علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى وتعظيم قوتها الصلبة والناعمة.

وفي المقابل نجد الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يدرك الخطر الذي تمثله روسيا لها من خلال تغيير وجه النظام الدولي من الأحادية القطبية الى نظام متعدد الأقطاب أو ثنائي الأقطاب تكون لروسيا الفرصة في المشاركة في بنائه ورسم معالمه. فعملت أمريكا على محاصرة روسيا في اقليمها من خلال جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وذلك بتنصيب أنظمة حكم معادية لروسيا قصد اضعافها ومحاصرتها، وبالتالي الحفاظ على الريادة والهيمنة العالمية.

حاول الغرب عن طريق الناتو والاتحاد الأوروبي ان يحاصر روسيا بضم هذه الدول السوفيتية الحديثة الاستقلال الى فلكها، ومحاصرة الغرب لروسيا تعني تقييد سيادتها بحيث ترى روسيا في هذه الدول كمناطق حيوية لها وجزء منها تجزأ جراء تفكك الاتحاد السوفياتي.

بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014عاقب الغرب روسيا الا أنها تمكنت من الالتفاف على العقوبات الغربية وتهميشها في الساحة الدولية بإنشاء منظمات وتكتلات إقليمية وتنويع علاقاتها الاقتصادية للتقليص من حدة العقوبات من جهة ولوضع حد للنفوذ الغربي في الإقليم، وبذلك طالبت بالعودة الى مكانتها الدولية كفاعل قوي حسب نظرية انتقال القوة.

أما أوكرانيا فتطلعها الى الانضمام الى حلف الناتو كان لتخوفها من روسيا معتقدة بأن انضمامها الى حلف الناتو سيحميها ويجعل الغرب يفديها بكل ما يملك من قوة الا أن الواقع لم يكن كذلك بحيث تقلصت حدودها وبالتالي **تقلصت سيادتها** جراء الحرب. وبذلك تتأكد الفكرة القائلة بأن سيادة الدول البسيطة محدودة مقارنة بالدول العظمى، التي تفعل ما تشاء دون اكتراث بالقانون ولا بالرأي العام الدولي.

الخاتمة: بناء لما سبق ذكره يمكن أن ندرج أهم ما توصلت اليه الدراسة

– اعتبار سيادة الدول كمتغير تابع للمتغير المستقل المتمثل في البيئة الدولية، فبما أن النظام العالمي فوضوي لا تحكمه مؤسسة عليا فيبقى خطر الحرب قائم بين الدول وهذا ما يدفع الدول الى تعظيم قوتها اما للحفاظ على المكانة التي تحتلها كما هو الحال بالنسبة لأمريكا واما للوقوف أمام التهديدات الخارجية التي تهدد المصالح الوطنية والأمن القومي كما هو الحال بالنسبة للدولة الروسية التي تواجه تهديد الناتو من خلال انضمام أوكرانيا اليها

– تطالب روسيا بتقاسم الريادة العالمية وانهاء السيطرة الأمريكية في العلاقات الدولية أي انهاء الأحادية القطبية، في ظل هذه الأوضاع تتعرض سيادة أوكرانيا للمساس.

– تسعى أمريكا والغرب الى استنزاف القوة العسكرية والاقتصادية الروسية بإقحامها افي هذه الحرب ومن ثم الحفاظ على مكانتها في الهيمنة العالمية، وتشويه صورة روسيا أمام العالم.

عملت روسيا على الحد من تغلغل الولايات المتحدة والغرب في المنطقة ألأوراسية بتشكيلها لعدة منظمات في المنطقة وشراكتها مع الصين خاصة التي تعتبر تهديدا لأمريكا، ومن ثم الوقوف ضد التوسع الغربي في المنطقة.

– اعتقدت أوكرانيا بأن الغرب سيدافع عنها، الا أن ذلك لم يتحقق في أمر الواقع كون المواجهة المباشرة قد تفضي الى حرب عالمية ثالثة وعليه اكتفت الدول الغربية بتقديم مساعدات من أسلحة وتدريبات عسكرية للجنود ومساعدات مالية .

–الصراع القائم: أن روسيا تنحاز الى معظم السكان الذين تربطهم روابط تاريخية وثيقة مع الجانب الروسي بينما تنحاز أمريكا الى الأقلية التي تمكنت من اختراقها) ... (الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد التوسع في أوكرانيا للوصول الى الحدود الروسية الغربية بينما تريد روسيا حماية حدودها الغربية وتأمين طرق الغاز عبر أوكرانيا وحماية قاعدتها العسكرية في البحر الأسود .

–أمام هذا الصراع تبنت روسيا مبدأ مسؤولية الحماية لتبرير تدخلاتها في أوكرانيا، باعتبار ما قامت به هو عملية عسكرية لحماية أقلية روسية والقضاء على النازيين الجدد حسب تعبير بوتين .

-بينما يرى الغرب أن روسيا تغلغلت في أوكرانيا بانتهاج عقيدة الخارج القريب المتمثلة في خلق جماعات معادية لأنظمة الحكم في دول الجوار المعادية لروسيا، ثم مطالبة هذه الجماعات بالاستقلال أو الحكم الذاتي فتتدخل روسيا بحجة الحماية وتقوم بالاعتراف لهذه الجماعات بالاستقلال هذا ما كان في الحرب الأوكرانية اذ اعترفت باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك عن أوكرانيا .ومنه تقلصت الحدود الأوكرانية وهذا يدل على تقلص سيادتها كما وصف ذلك بوتين عندما هددها بعدم الانضمام الى حلف الناتو.

-أما عن القانون الدولي فانه رغم أنه لا يعترف بهذه الأعمال ويعتبرها انتهاك صريح لقواعده، فالحرب أو الغزو أو الضم هو فعل غير مشروع وجراءه يعاقب الفاعل بأحد صور الجزاء فغزو العراق للكويت قابله استنكار الغرب الذي تدخل لصالح الكويت بالقوة في حين بقي الغرب ساكنا أثناء غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 3002م ولم يصدر القانون الدولي أي عقوبات في هذا الشأن .

-ان الواقع الدولي يفرض معادلات لا يمكن حلها عن طريق القانون الدولي الا إذا كانت هناك قوة ردع تكفي لمواجهة الدول القوية والعظمى التي تنادي بتطبيق أحكام القانون الدولي عندما يكون ذلك يخدم مصالحها، وتتجاوزه حينما يقف عائقا ضد مصالحها، وهذا ما حدث في غزو أمريكا للعراق عام 3002م، والأن غزو روسيا لأوكرانيا

-كانت عواقب الحرب الروسية الأوكرانية مؤثرة في اقتصادات العديد من دول العالم، ونتج عنها ارتفاع أسعار المواد الغذائية والفلاحية والطاقوية من غاز ونفط لم تشهده من قبل ، فان عاد ذلك بالإيجاب بالنسبة للدول المصدرة لهذه المواد فانه حتما أثر سلبا على الدول المستوردة ، وأثقلها بالديون.

-في حين تعرضت سيادة أوكرانيا للمساس وذلك بانفصال أقاليم عنها ناهيك عن تحطيم لبنى تحتية ومنشئات عسكرية ومدنية، الفقر ، هروب الأوكرانيين من الحرب وبالتالي كثرة اللاجئين ناهيك عن الخسائر البشرية المتمثلة في القتلى والجرحى في كلا البلدين .

–وعليه تبقى سيادة الدول عرضة للخطر رغم اعتراف القانون الدولي بها ومحاولته أن يجعل جميع دول العالم متساوية السيادة حسب االماة2 منه، غير أن هذا يبقى مجرد حبر على ورق الى غاية كتابة هذه الأسطر، مقارنة بالواقع الدولي الذي يمنح امتيازات لدول ويستثني منها دول أخرى، بداية من الاختلاف الناتج عن القوة ، فالدول العظمى بما أنها تمتلك للقوة تفعل ما تشاء بغيرها على حد تعبير ثيوسيديس والدليل على هذا حق الفيتو مثلا فهو امتياز خصت به الدول الخمس العظمى فقط دون غيرها، كما أن غزو أمريكا للعراق وتدخلها في ليبيا وتدخل روسيا في أوكرانيا لدليل على أن الدول العظمى تفعل ما تشاء دون عقاب ، ومنه يبقى القانون في ظل هذه المعطيات عاجز عن حفظ سيادة الدول من الانتهاكات وبالتالي تبقى سيادة الدول الصغيرة عرضة للمساس.

الملاحق

خطاب الرئيس الروسي بوتين

الأمم المتحدة S/2022/154

مجلس الأمن

Distr.: General
24 February 2022
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، على مواطني روسيا لإبلاغهم بالتدابير المتخذة وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة في إطار ممارسة حق الدفاع عن النفس (انظر المرفق).

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

040322 040322 22-02703 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 24 شباط/فبراير 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

خطاب رئيس الاتحاد الروسي

24 شباط/فبراير 2022، الساعة 06:00، موسكو. الكرملين

فلاديمير بوتين: أيها المواطنون الروس! أيها الأصدقاء الأعزاء!

أرى اليوم، مرة أخرى، أن الضرورة تحتم العودة إلى الكلام عن الأحداث المأساوية الجارية في دونباس وعن الجوانب الرئيسية لضمان أمن روسيا نفسها.

وسأبدأ بما قلته في الخطاب الذي ألقيته في 21 شباط/فبراير من هذا العام. لقد تحدثت عما يثير مخاوفنا وقلقنا بشكل خاص – التهديدات الأساسية التي تستهدف بلدنا، وهي تهديدات عمل سياسيون غربيون يفتقرون إلى حس المسؤولية على فرضها علينا، سنة بعد سنة، وخطوة فخطوة، بشكل صارخ ودون أي اعتبار لقواعد الكياسة. وإنني أشير هنا إلى تمدد كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى الشرق وزحف بنيتها التحتية العسكرية مقتربة أكثر فأكثر من حدود روسيا.

ومن المعروف جيدا أننا حاولنا باستمرار وصبر، طوال 30 عاما، التوصل إلى اتفاق مع البلدان التي تقود منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن مبادئ تحقيق الأمن في أوروبا على قدم المساواة وبشكل غير قابل للتجزئة. وكان الرد على مقترحاتنا يأتي باستمرار في شكل خدع وأكاذيب تهكمية أو محاولات للضغط والابتزاز، في حين واصلت منظمة حلف شمال الأطلسي توسعها المطرد على الرغم من كل احتجاجاتنا ومخاوفنا. إن آلة الحرب تسير قدما، وأقولها مرة أخرى، إنها تتجه مباشرة إلى حدودنا.

لماذا يحدث هذا؟ من أين تأتي هذه الطريقة الوقحة في التكلم بغطرسة انطلاقا من موقع يعتبر فيه طرف ما أن له حقا استثنائيا وأنه لا يخطئ وأنه في منأى عن العقاب؟ من أين ينبثق هذا الموقف المهين والرافض لمصالحنا ومطالبنا ذات الشرعية المطلقة؟

إن الإجابة واضحة. وكل شيء منطقي وواضح. لقد تزايد وهن الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، ثم انهار بأكمله. وإن كامل مسار الأحداث التي وقعت حينئذ درسٌ جيد لنا اليوم؛ فلقد أثبتت على نحو مُقنِع أن شلل السلطة والإرادة هو الخطوة الأولى نحو التدهور الكامل والاندثار. وجلّ ما تطلّبه الأمر كان فقداننا الثقة في أنفسنا مؤقتا، فاختل توازن القوى في العالم.

ونتيجة لذلك، أصبحت المعاهدات والاتفاقات القائمة باطلة بحكم الواقع. ولا فائدة من التوسلات والمناشدات. فأي شيء لا يناسب الطاغية، وأصحاب القوة، يُعلَن أنه أصبح عتيقا وغير ضروري وعفا عليه الزمن. وفي المقابل، كل شيء يبدو مربحا لهم يُعرض على أنه الحقيقة المطلقة ويُدعم مهما كان الثمن، بفظاظة وبكل وسيلة مُتاحة. ومن لا يوافق على ذلك، يُعامل قسراً.

ما أقوله الآن لا يخص روسيا فحسب، ولسنا البلد الوحيد الذي يشعر بالقلق إزاء هذا الأمر. فهذا الأمر مرتبط بنظام العلاقات الدولية بأكمله، بل وحتى بحلفاء الولايات المتحدة في بعض الأحيان. فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأت عملية بحكم الواقع لإعادة تقسيم العالم، وبدأت قواعد القانون الدولي التي

كانت قد وُضعت حتى ذلك الوقت – وهي القواعد الرئيسية الأساسية التي كانت قد اعتُمدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ورسّخت نتائجها إلى حد كبير – تصبح عقبة في طريق الطرف الذي أعلن نفسه منتصراً في الحرب الباردة.

وبطبيعة الحال، إن التغيرات في الحالة العالمية وفي ميزان القوى ذاته كان ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في الحياة العملية، وفي العلاقات الدولية، وفي القواعد التي تحكم تلك العلاقات. وكان ينبغي تحقيق ذلك بأسلوب مهني وسلس وبصبر، بمراعاة واحترام مصالح جميع البلدان، مع فهم كل طرف مسؤوليته. ولكن لم يحدث ذلك، بل سادت حالة من الابتهاج ناجمة عن التفوق المطلق، وهو نوع من الاستبداد المعاصر، إلى جانب ضحالة مستوى الثقافة العامة والغطرسة في أوساط من أعدّوا القرارات التي كانت مفيدة لأنفسهم فقط واتخذوها ودفعوا بها قدما. وبدأ الوضع يتطور وفقا لسيناريو مختلف.

ولسنا في حاجة إلى النظر بعيدا للعثور على أمثلة. فأولا، ودون أي إذن من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بدأ الأمر بعملية عسكرية دموية ضد بلغراد باستخدام الطائرات والقذائف في قلب أوروبا. واستمر قصف المدن المسالمة والبنية التحتية الحيوية دون انقطاع لعدة أسابيع. ولا بد لي من التذكير بهذه الحقائق لأن بعض الزملاء الغربيين لا يحبون تذكّر تلك الأحداث، وعندما نتحدث عنها، فإنهم يتجنّبون الإشارة إلى قواعد القانون الدولي ويفضلون بدلا من ذلك الإشارة إلى الظروف السائدة، التي يفسرونها على النحو الذي يناسبهم.

ثم جاء دور العراق وليبيا وسوريا. إن استخدام القوة العسكرية بشكل غير مشروع ضد ليبيا وتحريف جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المسألة الليبية أدى إلى تدمير تلك الدولة تدميرا كاملا، وإلى ظهور بؤرة رئيسية للإرهاب الدولي، وإلى سقوط البلد في كارثة إنسانية وفي هوة حرب أهلية طويلة الأمد لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. إن المأساة التي حلت بمئات الآلاف، بل وبملايين الناس، ليس في ليبيا فحسب ولكن في المنطقة بأسرها، أدت إلى نزوح جماعي من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا.

وكان مصير مماثل ينتظر سوريا. إن العمليات القتالية التي ينفّذها التحالف الغربي على أراضي ذلك البلد دون موافقةٍ من الحكومة السورية أو إذنٍ من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليست إلا عدوانًا وتدخلًا.

غير أن غزو العراق، الذي جرى أيضا دون أي أساس قانوني، يبرز بطبيعة الحال بوصفه حالة خاصة. فلإيجاد ذريعة لذاك الغزو، اختاروا معلومات افتُرِضَ أنها موثوقة وتملكها الولايات المتحدة عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق. ولإثبات ذلك علنا، وأمام أنظار العالم بأسره، هز وزير خارجية الولايات المتحدة أنبوب اختبار يحتوي على مسحوق أبيض، مؤكدا للجميع أنه عيّنة من السلاح الكيميائي الذي يطوّره العراق. ثم تبين أن كل ذلك كان تلفيقا، وخدعة: فلم تكن ثمة أسلحة كيميائية في العراق. هذه الوقائع مذهلة ولا تصدَّق، ولكن لا يمكن التهرّب من هذه الحقيقة. لقد صدرت أكاذيب على أعلى مستوى حكومي ومن على منبر الأمم المتحدة السامي. وأدى ذلك إلى خسائر فادحة في الأرواح، وإلى نشر الدمار، وإلى تزايد هائل في الإرهاب.

وبصفة عامة، في مناطق كثيرة من العالم، وفي كل مكان تقريبا يأتي إليه الغرب لإرساء نظامه، يبدو أنه يخلّف وراءه جروحا دامية مفتوحة وقروح الإرهاب الدولي والتطرف. لقد ذكرتُ أفظع الأمثلة على تجاهل القانون الدولي، ولكنها ليست أبداً أمثلة وحيدة.

ويضاف إلى هذه القائمة الوعود التي قُطعت لبلدنا بعدم تمدد منظمة حلف شمال الأطلسي بوصة واحدة شرقا. أقول مرة أخرى أنهم خدعونا، أو بعبارة أوضح، أنهم تلاعبوا بنا ببساطة. نعم، يسمع المرء في أغلب الأحيان أن السياسة عمل قذر. ولربما تكون قذرة فعلا، ولكن ليس بهذا القدر، وليس إلى هذا الحد. ففي نهاية الأمر، إن هذا السلوك الاحتيالي لا يتعارض مع مبادئ العلاقات الدولية فحسب، بل ويتعارض قبل كل شيء مع معايير الأخلاق والأخلاقيات المقبولة عموما. أين العدالة وأين الحقيقة هنا؟ وليس هذا سوى كذب تام ونفاق كامل.

وتأكيدا لذلك، فإن السياسيين والأخصائيين في العلوم السياسية والصحفيين في الولايات المتحدة يكتبون ويقولون إن "إمبراطورية أكاذيب" فعلية قد نشأت في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة. ويصعب الإعراب عن رأي مخالف لذلك، لأن هذا هو الحال فعلا. ولكن ينبغي للمرء ألا يتواضع في هذا الشأن: فالولايات المتحدة لا تزال بلدا عظيما، وقوة قادرة على تشكيل منظومة. وجميع البلدان التي تدور في فلكها تطيعها وتؤيدها بتواضع وطاعة في كل فرصة تتاح لها، وتستنسخ سلوكها وتقبل بحماس أن تلعب بموجب القواعد التي تضعها. لذلك، يمكننا أن نقول بثقة، استنادا إلى أسباب وجيهة، إن الكتلة الغربية المزعومة بأكملها، التي شكلتها الولايات المتحدة على صورتها ومثالها، هي في مجملها "إمبراطورية الأكاذيب" نفسها.

وفيما يخص بلدنا، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومع الانفتاح غير المسبوق الذي أبدته روسيا الجديدة المعاصرة واستعدادها للعمل بأمانة مع الولايات المتحدة ومع الشركاء الغربيين الآخرين، وفي سياق اتسم بنزع السلاح من جانب واحد تقريبا، حاولوا على الفور إسقاطنا وإنهاءنا وتدميرنا إلى الأبد. وهذا ما حدث بالضبط في التسعينات من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حين بادرت البلدان التي تسمي نفسها بمجموعة الغرب إلى تقديم دعم نشط جدا إلى الانفصاليين وعصابات المرتزقة في جنوب روسيا. ما أكبر التضحيات والخسائر التي تكبدناها، وما أصعب المحن التي مررنا بها إلى أن استطعنا أخيرا كسر شوكة الإرهاب الدولي في القوقاز! إننا نتذكرها جيدا، ولن ننساها أبدا.

وفي الواقع، واصلت هذه المجموعة حتى وقت قريب محاولاتها لاستخدامنا في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة، وتدمير قيمنا التقليدية وفرض قيمها الزائفة علينا، بهدف نخر بلدنا وشعبنا من الداخل؛ وهي أصلا تفرض هذه المواقف بقوة في بلدانها، ويؤدي ذلك مباشرة إلى التدهور والانحطاط لأنها تتعارض مع الطبيعة البشرية نفسها. ولكن هذا لن يحدث. فلم ينجح أحدٌ في ذلك أبداً. ولن ينجح الآن.

وعلى الرغم من كل شيء، حاولنا مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2021 التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة وحلفائها بشأن مبادئ ضمان الأمن في أوروبا وعدم تمدد منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن جهودنا ذهبت سدىً. ولم يتغير موقف الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة لا ترى ضرورة للتفاوض مع روسيا بشأن مسألة حاسمة الأهمية بالنسبة لنا؛ بل إنها تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة مع تجاهل مصالحنا.

وبالطبع، يطرح هذا الوضع السؤال التالي: ما هي الخطوة المقبلة، ما الذي يجب علينا أن نتوقعه؟ إننا نعرف تماما من قراءة التاريخ كيف أن الاتحاد السوفياتي، في عام 1940 وفي بداية عام 1941، حاول بكل الطرق منع نشوب الحرب أو على الأقل تأخير نشوبها. ولبلوغ هذا الهدف حاول الاتحاد السوفياتي في جملة أمور عدم استفزاز المعتدي المحتمل حتى اللحظة الأخيرة، بمعناها الحرفي، وامتنع عن اتخاذ ما يلزم من إجراءات تحضيرية أساسية لصد الهجوم الحتمي، أو أجّل اتخاذها. والخطوات التي اتخذت في نهاية المطاف جاءت متأخرة بشكل كارثي.

ونتيجة لذلك، لم يكن البلد مستعدا أتم الاستعداد لمواجهة غزو ألمانيا النازية التي هاجمت وطننا في 22 حزيران/يونيه 1941 دون أن تعلن الحرب. واستطاع بلدنا وقف زحف العدو ثم سحقه، ولكن بتكلفة هائلة. ومحاولة استرضاء المعتدي قبل نشوب الحرب الوطنية العظمى كانت خطأ كلف شعبنا غاليا. ففي الأشهر الأولى من القتال فقدنا أراض شاسعة ذات أهمية استراتيجية، وملايين الأشخاص. ولن نرتكب مثل هذا الخطأ مرة ثانية. لا يحق لنا ذلك.

إن الذين يدّعون السيطرة على العالم قد أعلنوا على الملأ، بلا خشية من أي عقاب، أن روسيا عدوتهم، وأؤكد لكم أن ليس لديهم أي سبب يبرر ذلك. إنهم يملكون اليوم قدرات مالية وعلمية وتكنولوجية وعسكرية كبيرة فعلا. ونحن ندرك ذلك، ولدينا رؤية واضحة للتهديدات الاقتصادية التي يوجّهونها إلينا باستمرار، ورؤية واضحة لقدرتنا على مقاومة هذا الابتزاز الصارخ والمستمر. وأكرر، لا تساورنا أي أوهام في هذا الصدد، إننا واقعيون جدا في تقييماتنا.

وعلى الجبهة العسكرية، وحتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وفقدان الكثير من قدراتها، تظل روسيا اليوم واحدة من أعظم القوى النووية في العالم، وعلاوة على ذلك، تتمتع روسيا بمزايا معينة في بعض أحدث أنواع الأسلحة. وفي هذا السياق، ينبغي ألا يشك أحد في أن الهجوم بشكل مباشر على بلدنا سيقود أي معتد محتمل إلى الهزيمة وإلى تجرّع عواقب وخيمة.

وفي الوقت نفسه، تشهد التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا الدفاع، تغيرا سريعا. إن اليد الممسكة بزمام القيادة في مجال التكنولوجيا تغيّرت سابقا وستتغير مجددا، ولكن عسكرة الأراضي المجاورة لحدودنا، إذا سمحنا بذلك، ستظل لعقود قادمة، وربما إلى الأبد، وستشكل تهديدا متزايدا وغير مقبول على الإطلاق لروسيا.

وحتى الآن، ومع تمدد منظمة حلف شمال الأطلسي شرقا، يزداد الوضع سوءا وخطورة كل عام بالنسبة لبلدنا. وعلاوة على ذلك، كانت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي تتحدث صراحة في الأيام الأخيرة عن الحاجة إلى تسريع وتعزيز زحف البنية التحتية لهذا الحلف إلى حدود روسيا. وبعبارة أخرى، إن موقفها يزداد تشدداً. ولم يعد في وسعنا أن نواصل الاكتفاء بمراقبة ما يحدث. ولن يكون ذلك تصرفا متسما بحس المسؤولية.

ولا يمكن لنا القبول باستمرار منظمة حلف شمال الأطلسي في توسيع بنيتها التحتية وعسكرة الأراضي الأوكرانية. وبطبيعة الحال، فإن المسألة ليست مع منظمة حلف شمال الأطلسي نفسها – لأنها مجرد أداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. المشكلة هي أن العمل جارٍ في الأراضي المجاورة لأرضنا – أي في أراضينا التاريخية – على إنشاء دولة "مناهضة لروسيا" معادية لنا، وعلى وضعها تحت سيطرة خارجية كاملة، وعلى ملئها بكثافة بقوات مسلحة تابعة لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي، وتزويدها إلى أقصى حد بأحدث الأسلحة.

ويمثل ذلك، في نظر الولايات المتحدة وحلفائها، ما يسمى بسياسة احتواء روسيا، ذات الفوائد الجيوسياسية الواضحة. ولكن، في نظر بلدنا، يمثل ذلك في نهاية المطاف مسألة حياة أو موت، ومسألة مستقبلنا التاريخي كشعب.

ولا ينطوي ما أقوله على مبالغة – إنها حقيقة. وهذا تهديد حقيقي ليس لمصالحنا فحسب، بل لوجود دولتنا وسيادتها. هذا هو الخط الأحمر الذي نوقش عدة مرات: لقد تجاوزوه.

وأود هنا أن أتكلم عن الوضـــع في دونباس. يمكننا أن نرى أن القوى التي رتبت للانقلاب في أوكرانيا في عام 2014 قد استولت على السلطة، وأنها تتشبث بها باستخدام إجراءات ليست سوى انتخابات شكلية. لقد تخلت نهائيا عن مسار تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. فمنذ ثماني سنوات، ثماني سنوات لا نهاية لها، ما فتئنا نبذل كل ما في وسعنا لحل هذه المسألة بالوسائل السياسية السلمية. لكن جهودنا ذهبت كلها سدىً.

وكما قلت في خطابي الســـابق، لا يمكن للمرء أن ينظر دون تعاطف إلى ما يحدث هناك، ولكن كل هذا أصبح ببساطة أمرا يستحيل تحمله. لقد كان علينا أن نضع حدًّا لهذا الكابوس – إبادة جماعية ضد ملايين الناس الذين يعيشـون هناك ويعلقون آمالهم على روسـيا دون غيرها، علينا وحدنا. إن تطلعات هؤلاء الناس ومشاعرهم وآلامهم هي القوة الدافعة الرئيسية لاتخاذنا قرار الاعتراف باستقلال الجمهوريتين الشعبيتين في دونباس.

وأعتقد أن من المهم أيضـا تأكيد ما يلي. إن دول قيادة منظمة حلف شـمال الأطلسـي، التي تركز على أهدافها الخاصـــة، تدعم مجموعة مهمشـــة من القوميين المتعصـــبين والنازيين الجدد في أوكرانيا الذين لن يغفروا أبدا لشعب القرم وسيفاستوبول الذي اختار بحرّية الاتحاد مجددا بروسيا.

ولا شـك في أنهم سـيأتون بالحرب إلى القرم تماما كما فعلوا في دونباس، لقتل الناس العزل، تماما مثلما فعل أفراد وحدات الجزاءات المكونة من القوميين الأوكرانيين وشـــركاء هتلر خلال الحرب الوطنية العظمى. وهم يطالبون أيضا علنا بعدد من الأراضي الروسية الأخرى.

إن مســار الأحداث بأكمله، وتحليل التقارير الواردة، يثبتان أن لا مناص من الصــدام بين روســيا وهذه القوات. أنها مسألة وقت فحسب. إنهم يستعدون وينتظرون اللحظة المناسبة. وهم يطمحون الآن أيضا إلى امتلاك أسلحة نووية. ولن نسمح بحدوث ذلك.

وكما قلت سابقا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، قبلت روسيا الحقائق الجغرافية السياسية الجديدة. ونحن نحترم وسنواصل احترام جميع البلدان المشكلة حديثا التي كانت جزءا من الاتحاد السوفياتي السابق. ونحن نحترم سيادتها وسنواصل احترامها، ومن الأمثلة على ذلك المساعدة التي قدمناها إلى كازاخستان، التي واجهت أحداثا وتحديات مأساوية استهدفت كيان دولتها وسلامتها. ولكن روسيا لا يمكن أن تشعر بالأمان، وأن تنمو وتعيش، في ظل التهديد المستمر النابع من أراضي أوكرانيا الحالية.

واسمحوا لي أن أذكركم بأننا استخدمنا جيشنا في الفترة 2000–2005 لصد الإرهابيين في القوقاز، ودافعنا عن سلامة دولتنا، وحافظنا على روسيا.

وفي عام 2014، دعمنا شعب القرم وسيفاستوبول. وفي عام 2015، استخدمنا القوات المسلحة لإنشاء حاجز يمكن التعويل عليه لمنع تسلل الإرهابيين من سوريا إلى روسيا. ولم يكن أمامنا سبيل آخر للدفاع عن أنفسنا.

والشيء نفسه يحدث الآن أيضا. لم يبق أمامنا ببساطة أي سبيل آخر للدفاع عن روسيا وعن شعبنا غير السبيل الذي اضطررنا إلى السير فيه اليوم. فالظروف تتطلب منا أن نتصرف بحزم وعلى الفور. وجمهوريتا دونباس الشعبيتان ناشدتا روسيا أن تمد يد العون إليهما.

وفي هذا الصدد، ووفقا للمادة 51 (الفصل السابع) من ميثاق الأمم المتحدة، قررتُ تنفيذ عملية عسكرية خاصة بموافقة مجلس الاتحاد الروسي وعملا بمعاهدتي الصداقة والمساعدة المتبادلة مع جمهورية دونتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية، اللتين صدقت عليهما الجمعية الاتحادية في 22 شباط/فبراير من هذا العام.

والغرض من العملية الخاصة هو حماية الناس الذين تعرضوا لسوء المعاملة والإبادة الجماعية على يد نظام كييف طوال ثماني سنوات. وتحقيقا لهذه الغاية، سنسعى إلى نزع سلاح أوكرانيا واجتثاث النازية منها ومحاكمة أولئك الذين ارتكبوا جرائم دموية عديدة ضد المدنيين ومن بينهم مدنيون من مواطني الاتحاد الروسي.

ومع ذلك، فإن خططنا لا تشمل احتلال الأراضي الأوكرانية. ولن نستخدم القوة لفرض أي شيء على أي شخص. وفي الوقت نفسه، علِمنا في الآونة الأخير بصدور بيانات متزايدة في الغرب تعلن أن الوثائق التي وقّعها النظام الاستبدادي السوفياتي، التي كُرِّست فيها نتائج الحرب العالمية الثانية، ينبغي ألا تنفذ بعد الآن. حسنا، كيف نرد على ذلك؟

إن نتائج الحرب العالمية الثانية مقدسة، مثل التضحيات التي قدمها شعبنا على مذبح الانتصار على النازية. ولكن هذا لا يتناقض مع القيم السامية لحقوق الإنسان والحريات التي تستند اليوم إلى الواقع القائم بعد عقود من انتهاء الحرب. كما أنه لا يلغي حق الأمم في تقرير المصير على النحو المكرّس في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أذكّركم بأن ما من أحد سأل الناس الذين يعيشون في أي من الأراضي التي تشكل أوكرانيا الحالية، لا حين تأسيس الاتحاد السوفياتي ولا بعد الحرب العالمية الثانية، كيف يريدون بناء حياتهم. إن سياستنا تستند إلى الحرية، حرية الجميع في اختيار تحديد مستقبلهم ومستقبل أطفالهم. وإننا نعتبر أن من المهم أن يكون في مقدور كل الشعوب التي تعيش على أراضي أوكرانيا اليوم، وكل من يريدون ممارسة هذا الحق – الحق في الاختيار – أن يفعلوا في ذلك.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أخاطب مواطني أوكرانيا. في عام 2014، كانت روسيا ملزمة بحماية سكان القرم وسيفاستوبول من أولئك الذين تسمونهم أنتم باسم "القوميون المتعصبون". لقد اختار سكان القرم وسيفاستوبول الانضمام إلى وطنهم التاريخي، إلى روسيا، ونحن أيّدنا ذلك.

وأكرر، بكل بساطة، لم يكن في وسعنا أن نتصرف بطريقة أخرى.

إن أحداث اليوم لا تعني الرغبة في التعدي على مصالح أوكرانيا والشعب الأوكراني. إن أحداث اليوم تهدف إلى حماية روسيا نفسها من أولئك الذين احتجزوا أوكرانيا رهينة ويحاولون الآن استخدامها ضد بلدنا وضد شعبها.

وأقول، مرة أخرى، إن أعمالنا هي دفاع عن النفس من التهديدات التي تستهدفنا ومن كارثة أكبر مما يحدث اليوم. ومهما كان الأمر صعبا، أطلب منكم أن تفهموا ذلك، وأدعوكم إلى التعاون من أجل قلب هذه الصفحة المأساوية في أقرب وقت ممكن والمضي قدما معا وعدم السماح لأحد بالتدخل في شؤوننا وفي علاقاتنا، وإلى بنائها بشكل مستقل، وسيتيح ذلك تهيئة الظروف اللازمة للتغلب على جميع المشاكل، وإلى تعزيزنا داخليا ككتلة جامعة موحَّدة على الرغم من وجود الحدود بين الدولتين. إنني أؤمن بهذا، بمستقبلنا المشترك.

ويجب علي أن أخاطب أيضا أفراد القوات المسلحة الأوكرانية.

أيها الرفاق الأعزاء! إن آباءكم وأجدادكم وآباء أجدادكم لم يحاربوا النازيين دفاعا عن وطننا المشترك لكي يستطيع النازيون الجدد اليوم الاستيلاء على السلطة في أوكرانيا. لقد أقسمتم يمين الولاء للشعب الأوكراني، وليس للعصبة الحاكمة المعادية للشعب التي تسرق أوكرانيا وتسخر من شعبها.

لا تتبعوا أوامرهم الإجرامية. إنني أحثكم على إلقاء أسلحتكم فورا والعودة إلى دياركم. واسمحوا لي أن أقول بوضوح: إن جميع العسكريين في الجيش الأوكراني الذين يمتثلون لهذا الشرط سيستطيعون مغادرة منطقة القتال بحرية والعودة إلى أسرهم.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى: إن المسؤولية الكاملة عن إراقة الدماء ستقع على ضمير النظام الحاكم في أوكرانيا.

وسأقول الآن بضع كلمات مهمة، ومهمة جدا، لأولئك الذين قد ينساقون وراء إغراء التدخل من الخارج في الأحداث الجارية. إن كل من يحاول أن يقف في طريقنا، ولا سيما أن يهدد بلدنا وشعبنا، ينبغي أن يعرف أن رد روسيا سيكون فوريا وأن العواقب ستكون قاسية إلى درجة لم تعرفوها من قبل في تاريخكم. ونحن على استعداد لمواجهة أي تحول في الأحداث. وجميع القرارات اللازمة في هذا الصدد قد اتُخذت. آمل أن يكون كلامي واضحًا.

أيها المواطنون الروس الأعزاء!

إن رفاه ووجود شعوب وأمم بأكملها، ونجاحها وحيويتها، تنبع دائما من الركائز الراسخة لثقافتها وقيمها، وتجارب أسلافها وتقاليدهم. وبطبيعة الحال، يتوقف ذلك بشكل مباشر على قدرتها على التكيف بسرعة مع حياة متغيرة باستمرار، وعلى تماسك المجتمع واستعداده لتعزيز وجمع كل القوى المتاحة للمضي قدما.

إن القوة مطلوبة دائما، دائما، ولكن القوة يمكن أن تتسم بصفات مختلفة. ففي صميم سياسة "إمبراطورية الأكاذيب" التي تحدثتُ عنها في بداية خطابي تكمن، في المقام الأول، القوة الغاشمة والمباشرة. والقول الشائع في مثل هذه الحالات هو "كبير العضلات صغير العقل".

كلنا يعرف أن القوة الحقيقية تكمن في العدالة والحقيقة، وهما إلى جانبنا. وإذا كان الأمر كذلك، فإن من الصعب إنكار أن القوة والاستعداد للقتال هما أساس الاستقلال والسيادة، الأساس الضروري الوحيد الذي يمكن للمرء أن يبني عليه مستقبله، ومنزله، وأسرته، ووطنه.

أيها المواطنون الأعزاء!

إنني على يقين من أن جنود وضباط القوات المسلحة الروسية، المتفانين في سبيل بلدهم، سيؤدون واجبهم بمهنية وشجاعة. ولا أشك في أن المؤسسات الحكومية على جميع المستويات، والخبراء المسؤولين عن استقرار اقتصادنا، ونظامنا المالي ومجتمعنا، ورؤساء شركاتنا وقطاع الأعمال الروسي بأسره، سيتصرفون بطريقة منسقة وفعالة. وإنني أعوّل على اتخاذ جميع الأحزاب البرلمانية والمجتمع المدني موقفا موحدا ووطنيا.

إن مصـــير روســـيا، في نهاية المطاف، هو في يد شـــعبنا القدير المتعدد الأعراق، كما كان عليه الحال دائما في التاريخ. وهذا يعني أن القرارات المتخذة ســتُنفَّذ، والأهداف المحددة ســتتحقق، وســيكون أمن وطننا مكفولا بشكل موثوق.

إنني مؤمن بدعمكم وبالقوة التي لا تقهر النابعة عن حبنا للوطن الأم.

مرحلة النشر – خطاب منشور، قسم الأخبار. الخطب والمحاضر.
تاريخ النشر: 24 شباط/فبراير 2022، الساعة 06:00.
الرابط: kremlin.ru/d/67843.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

1- الكتب:

1- حسين بتول، مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاص، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد، جامعة بغداد، العدد 43، فيفري 2012.

2- محمد عباس ناجي، **ملفات عام على الحرب الروسية الأوكرانية: تحولات ومسارات**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2023.

3- راغب الحلو ماجد، **الدولة في ميزان الشريعة**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة،2008.

4- أندروفنست، **نظريات الدولة**، ترجمة مالك أبو شهيرة ومحمود خلف، طرابلس، دار الرواد،2001.

5- ابن خلدون عبد الرحمان، **مقدمة ابن خلدون**، ط01، القاهرة، دار ابن الجوزي ،2010.

6- جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2002،03.

7- جاد الرب حسام الدين، **الجغرافيا السياسية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط2008،01.

8- علي عاطف، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية الجيوبوليتيكا**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1989،01.

9- الباز داود، **بناء الدولة (المفهوم-الأركان -الشكل) في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية**، الإسكندرية: دار الفكر الجماعي ،2006.

10- عز الدين حسن السيد، بحر العلوم، **جدلية الثيوقراطية والديموقراطية: مقارنة في أنظمة الحكم على ضوء الفكر الإسلامي**، لبنان، دار الرافدين ،2006.

11- رشيد هظال أحمد وآخرون، **دراسات موجزة عن مفهوم الدولة وأنواع السلطات العامة**، العراق، مطبعة زانا-دهوك، 2006.

12- عبد القادر بوراس، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2009.

13- حجاز طارق علي، **العلاقات الدولية**، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، بدون تاريخ.

14- المعهد العربي لحقوق الانسان، مجموعة صكوك دولية، تونس ،2003.

15- كريستوفر بلانشارد (ترجمة أمل عياني)، **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، **مركز** الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ،2023.

16- ماهر ملندي، ماجد الحموي، **القانون الدولي العام**، سوريا، مشورات الجامعة الافتراضية السورية ،2018.

17- جان بيتك الشتين وآخرون، تر أنطون حمصي، قاموس **الفكر السياسي**، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية، دمشق، الجزء الأول،1964.

18- **2-المقالات:**

19- سلال مخلوف إشكالية تحول متغير السيادة الوطنية في الواقع الدولي الراهن، مجلة القانون والمجتمع/ط.، العدد 2، 2015/12، ص ص (244/226).

20- أسماء حداد، الحروب الهجينة: الأزمة الأوكرانية أنموذجا، **مجلة مدارات سياسية**، 2017.

21- خلف رمضان محمد بلال الجبوري، **السيادة في ظل الاحتلال**، مركز الدراسات الإقليمية، السنة 3، العدد 6، 2007.

22- زينب بومهدي، مفهوم العصبية ونشأة الدولة في الفكر الخلدوني، مجلة **الحكمة للدراسات الفلسفية**، المجلد 8، العدد 1، 2020.

23- سليم قسوم، نظريات انتقال القوة والتغير السلمي هل سيكون صعود الصين سلميا، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018.

24- أسامة فاروق مخيمر، **تأثير** الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي: دراسة للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الحرب الباردة، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد 17، 2023.

25- رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 37، 1977، ص (78-104).

26- محمد أمين بن جيلالي، **بناء الدولة: المفهوم، النظرية وأسئلة الراهن**، جامعة بومرداس، دفاتر المتوسط العدد 5.

27- عصام عبد الشافي، **الحرب الروسية -الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي**، ورقة تحليلية، **مركز** الجزيرة للدراسات، 03 ماي 2022.

28- عمر بن أبو بكر أحمد باخشب، سيادة الدولة في ظل التطورات الدولية دراسة تحليلية، **مجلة القانونية**، العدد3 .

29- غادة رياض عمارة، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري محصول القمح نموذجا، **المجلة الاجتماعية القومية**، المجلد 59، العدد 3، 2022.

30- منال وجدي علي، مفهوم السيادة والسلطة المطلقة في فلسفة جان بودان، **مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية**، العدد 39، ج4.

31- نواري أحلام، السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، **دفاتر السياسة والقانون**، جامعة سعيدة الجزائر، العدد 4، جانفي 2011، ص25.

32- ايمان علاء الدين، الحرب الروسية الأوكرانية: أسباب وتداعيات، **مجلة قضايا ونظرات**، العدد 26، جويلية 2022.

33- يارا عبد الجواد، التوجهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية وعلاقتها مع الغرب، **مجلة قضايا ونظرات، العدد**26، جويلية2022.

34- هادي رياض عزيز، مفهوم الدولة ونشأتها عند ابن خلدون **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العراق، العدد 3، 1977.

3-الرسائل والمذكرات الجامعية:

35- هشام بن عوض بن أحمد آل إبراهيم، **سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل، رسالة** لاستكمال لنيل درجة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط،2013.

36- دمان دبيح رشدي، **الحرب الروسية الأوكرانية في الاعلام الرقمي دراسة تحليلية لمضامين**، مذكرة ماستر تخصص صحافة مكتوبة والكترونية، قسم الصحافة، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3، 2022/2021.

37- فاطمة الزهراء عباسي، إبراهيم بوهالي، **الدولة والمواطن عند أرسطو**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الفلسفة الاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، السنة الجامعية 2017/2016.

38- مراحي محمد فاروق، بخيتيه عباس، السيادة **الوطنية في مواجهة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، مذكرة** لنيل شهادة ماستر، تخصص الدولة والمؤسسات، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، السنة الجامعية 2022.0/2021.

المواقع الالكترونية:

1- خطاب الرئيس الروسي بوتين بالعربية تم ارساله الى الأمين العام لدى الأمم المتحدة بتاريخ 2022/02/24، تم الاطلاع عليه على:

الرابط: https//digitallibrary.org/record/3959647 بتاريخ 2024/03/18.

2- زياد بن عابد المشوخي، السيادة **مفهومها ونشأتها ومظاهرها، صيد الفوائد**، تم الاطلاع عليه على الرابط: https//www.saaid. org، بتاريخ10ماي 2024 على الساعة 17سا00.

3- سارة عبد الله الغامدي، نظرية الدولة في الفكر الخلدوني، تم الاطلاع عليه على الرابط: **https//futuresociologist.wordspress.com.** بتاريخ 15 ماي 2024 على الساعة 20سا00.

4- محمد شعبان أيوب، قبل سبعة قرون.. كيف تنبأ ابن خلدون بسقوط الدول، تم الاطلاع عليه على الرابط: **https//www.aljazeera.net بتاريخ**:15 ماي 2024.على الساعة 19سا00.

5- الامارات والحرب الروسية الأوكرانية، الدوافع والتداعيات، المركز الخليجي للتفكير، مارس 2022. يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

6- محمود محمد علي، الجهاد الروسي وأزمة أوكرانيا 2022. يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

7- محمود محمد علي، ألكسندر دوغين وموقفه في الأزمة الأوكرانية، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

8- محمود محمد علي، زلزال أوكرانيا والصراع الغربي الروسي متعدد الأقطاب، ، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

9- محمود محمد علي، كيف تم توظيف الاعلام في الحرب الروسية الأوكرانية؟، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

10- محمود محمد على، لماذا يسعى الغرب لحرب استنزاف طويلة بأوكرانيا؟ يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

11- عماد الدين محمد إبراهيم، حرب أوكرانيا، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

12- خيري فرجاني: أوكرانيا والأمن القومي الروسي، دار البيبان القاهرة، يمكن الاطلاع عليه على الرابط: https//Noor-book.com

13- جلسة علمية للدكتور عامر سلامة القرالة، تقديم عبد الله حمدان الزغيلات، الحرب الروسية الأوكرانية وفق القانون الدولي العام، تنظيم لجنة الدراسات الدولية، ط01، 2023، يمكن الاطلاع على الفيديو الخاص على الرابط:.https//youtu-be/ae3r-lqyz0s

باللغة الأجنبية:

1-A.S. Hornby **oxford Advanced leaners Dictionary**, oxford, university press, 2000.

2-MARIE-CHRISTINE Bataillard, **la question de l'unité de l'état: Platon et Aristote**, l'état, Sophie; guillouet-Rochefort (Directeur); Paris, ellipses.

3-Dominique chagnolland, **science politique**, paris, Dalloz ,1ed,2011.

4- CLAUSEWITZ : **De La guerre**, livre1, présentation par benoit chantre, traduction par jean Baptiste Neuens-G F Flammarion, paris ,2014.

5-Abdelhak bassou, **la quête de puissance tous azimuts de la Russie :'' étranger proche'' Moyen-Orient et Afrique**, Policy Paper. N16/22. Septembre2022.

6-Elie tenenbaum, **guerre en Ukraine leçon de grammaire stratégique**, centre des études de sécurité ifri, 24 février2022.

7-Julien Gourdon-Audrey ANNE de Ubeda, **conflit Russie -Ukraine = quelles conséquences sur les économies africaines**, (FERDI) fondation pour les études et recherches sur le développement international, n233, avril, 2022.

8-IGOR DELANOE, **introduction la puissance russe en question ; études internationales v50, n3, 351-355 ; 2019.**

9-LCOL C.O.G. CORNEAU : **Ukraine : les origines du conflit**, collège des forces canadiennes PCEMI42 ,2015-2016.

10- NOTE DANALYSE ; LA **GUERRE RUSSO-UKRAINIENNE : origines et conséquences pour l'Afrique, CRD**/EIFORCES, centre de recherche et de documentation de l'école internationale des forces de sécurité, CAMEROUN, février 2022.

الفهرس

شكر وتقدير
الاهداء
خطة الدراسة
مقدمة 1
أهمية الموضوع 1
أسباب اختيار الموضوع 3
الإشكالية 3
الفرضيات 4
حدود الدراسة 4
الدراسات السابقة 5
الإطار المنهجي للدراسة 6
الإطار النظري للدراسة 6
تقسيم الدراسة 7
الفصل الأول: إطار مفاهيمي ونظري (الدولة والسيادة) 9
تمهيد الفصل 10
المبحث الأول: مفهوم الدولة 11

المطلب الأول: المضمون اللغوي لمصطلح الدولة 11
المطلب الثاني: المفهوم الاصطلاحي للدولة 14
المطلب الثالث: أركان الدولة 17
1 –الشعب 17
2–الاقليم 19
3–الحكومة 20
4–السيادة 20
–المطلب الرابع: نشأة وتطور الدولة وأنواعها .....
22
1–النظريات المفسرة لنشأة الدولة 22
أ–النظرية الثيوقراطية 22
ب–نظرية أرسطو 23
ج–نظرية العقد الاجتماعي (توماس هوبز–جون لوك–جون جاك روسو) 24
د–نظرية ابن خلدون 26
2–أنواع الدول .....
28
المبحث الثاني: السيادة 30
المطلب الأول: مفهوم السيادة ونشأته وتطوره 31
أ–مفهوم السيادة 31
1–التصور التقليدي للسيادة 34
السيادة عند جان بودان 34
جان جاك روسو 34
جون دابن 34
2–التصور الحديث للسيادة 35
3–السيادة في نظر الإسلام 35
ب–نشأة وتطور السيادة 35
–المطلب الثاني: أنواع السيادة 37
أ–السيادة المطلقة 37
ب–السيادة المنقوصة 38
–المطلب الثالث: مظاهر السيادة وخصائصها 39
1–مظاهر السيادة 39
2–خصائص السيادة 40
المطلب الرابع: تحديات السيادة 41
العولمة والتعاون–حقوق الانسان–الإرهاب–التطور التكنولوجي 41
خلاصة الفصل 43

الفصل الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية 45
مقدمة الفصل 46
ملخص خطاب الرئيس الروسي بوتين المتلفز بتاريخ 2024/02/24 48
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الروسية الأوكرانية 50
المطلب الأول: التقارب الثقافي والتاريخي بين روسيا وأوكرانيا 54
1-التقارب الثقافي للبلدين 54
2-الأهمية الجيوبوليتيكية لأوكرانيا 55
3-الأهمية الاقتصادية لكل منن روسيا وأوكرانيا 56
المطلب الثاني: انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال أوكرانيا 58
المطلب الثالث أسباب الحرب بين البلدين 60
1-مفهوم الحرب 60
2-أسباب الحرب وفق النظريات السياسية في العلاقات الدولية 62
3-الرؤية الروسية والغربية لأسباب الحرب 67
النظرة الغربية للحرب الروسية الأوكرانية 69
النظرة الأوكرانية 71
المبحث الثاني: سيادة أوكرانيا ما بين الواقع والقانون 73
المطلب الأول: العوامل الجيوستراتيجية..... 74
المطلب الثاني: العوامل الجيوسياسية 76
المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والتنافسية 77
المطلب الرابع: سيادة أوكرانيا وفقا للقانون الدولي وتداعيات ونتائج الحرب عليها .....
82
1-سيادة أوكرانيا وفقا للقانون الدولي 82
2-تداعيات ونتائج الحرب الروسية الأوكرانية 87
أ-الخسائر المدنية والعسكرية 88
ب-التداعيات الاقتصادية 88
ج-التداعيات السياسية 89
د-العقوبات الغربية على روسيا 91
هـ-العقوبات الروسية على الغرب 92
-خلاصة الفصل 93
-الخاتمة 95
-الملاحق: خطاب الرئيس بوتين 98
قائمة المراجع..... 108
الفهرس 116
الملخص 119

الملخص

تتناول الدراسة موضوع السيادة الوطنية أو سيادة الدولة، حيث تحاول الإجابة عن الإشكالية: هل الدولة تتمتع باستقلالية وسيادة عند صناعتها لقراراتها؟ أم أن سيادتها محدودة، تحدها حجم قوتها حسب الطرح الواقعي؟ وقد اعتمدت الدراسة على الإجابة دراسة حالة دولة أوكرانيا وقرارها الانضمام الى حلف الناتو وما تبعه من أثار على أمنها الوطني.

الكلمات الدالة: السيادة الوطنية، القانون الدولي، التدخل الخارجي، الحرب الأوكرانية الروسية.

SUMMARY

The study deals with the issue of national sovereignty or state sovereignty, where it tries to answer the problem = Does the state enjoy independence and sovereignty when making its decision? Or is its sovereignty limited by the size of its power according to the realistic proposition? the study relied on the answer to study the case of Ukraine and its decision to join NATO and the subsequent effects on its national security.

KEYWORDS= national sovereignty, international law, foreign interference Ukrainian-Russian war